وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانـــم –
كليـــــة الحقوق والعلوم التجارية

قســـــم العلـــــوم السيـــاسيـــة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي

تحت عنوان

آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

من إعداد الطالبة:
- زيدي جازية

بإشراف الأستاذ:
- ظريف شاكر

أعضاء لجنة المناقشة

أ. ظريف شاكر..... مشرفا ومقررا

د. عامر ميلود ..... رئيســـــــا

أ. بن عطاء الله ..... مناقشـــــــا

السنة الجامعية:2013/2012

بسم الله الرحمن

اللهم من اعتز بك فلن يذل،

فلن يضل، ومن اهتدى بك

ومن استكثر بك فلن يقل،

ومن استقوى بك فلن يضعف،

فلن يفتقر، ومن استغنى بك

ومن استنصر بك فلن يخذل،

ومن استعان بك فلن يغلب،

عليك فلن يخيب، ومن توكل

ومن جعلك ملاذه فلن يضيع،

مستقيم، ومن اعتصم بك فقد هدى إلى صراط

بصيرا اللهم فكن لنا وليا ونصيرا، وكن لنا معينا ومجيرا، إنك كنت بنا

علي سيدنا محمد و علي آله اللهم صل و سلم و بارك

و صحبه و سلم و الحمد لله رب العالمين.

شكر وعرفان

لله عزّ وجل الذي بتوفيق وفضل منه تمكنت من انجاز هذه المذكرة

لابدّ لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل والأخص بالتقدير والشكر لأستاذي الفاضل ظريف شاكر الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، اشكره جزيل الشكر على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات قيمة أفادتني كثيرا في تناول موضوع الدراسة

ونشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ويد المساعدة، وزودونا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث

وللأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لهذه المذكرة على قبولهم بان يكون جزءا من هذا العمل مساهما في إثراءه بالتأكيد.

كما أتوجه بفائق الشكر والتقدير لأستاذتي وأختي زيدي حورية التي كان لها الفضل الكبير في انجاز هذا العمل، كما لا يسعني كذلك إلا أن أتقدم بالشكر إلى دوحام شعبان.

الإهداء:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى الذي قال تعالى فيهما:« واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا » صدق الله العظيم...إلى أمي وأبي

من ساندوني كثيرا طيلة مشوار تحضير هذه المذكرة.

إلى رفيق دربي وصديقي عبد القادر.

إلى أخي عبد القادر وزوجته خوخة وأولاده الكتكوت سيف الإسلام وإسراء وبالأخص أخي مصطفى وزوجته مختارية وأولاده، بلال ورحاب وبشرى، وأختي هوارية وزوجها عيسى وابنها الياس، وأختي هاجر، واخويا مختار وإبراهيم، وصديقتي فاطيمة، وزوج أختي الحبيب، والى كل عائلة بلقلعي، وعائلة زيدي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وعبارات من أسمى وأجل عبارات في العلم

إلى من صاغوا لنا حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

جازية

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: المقاربة المعرفية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: ماهية الإرهاب.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإرهاب

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب.

المطلب الثالث: حدود العلاقة بين الإرهاب وبعض المفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني: أهداف وأنماط الإرهاب.

المطلب الأول: دوافع الإرهاب.

المطلب الثاني: أشكال الإرهاب.

المبحث الثالث: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني: جذور الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: الجماعات الإرهابية في المنطقة.

الفصل الثاني: الآليات المتعددة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الأدوار الأجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة

المطلب الأول: الدور الأمريكي لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

المطلب الثاني: الدور الفرنسي لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

المطلب الثالث: دور هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

المطلب الأول: المنظور الجزائري لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب في المنطقة.

الفصل الثالث: نحو مقاربة جديدة لمكافحة مختلف التهديدات المنطقة .

المبحث الأول: تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وإسقاطه على المنطقة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: مستويات الأمن الإنساني .

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: تفعيل الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي للمنطقة.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للظاهرة الإرهابية في المنطقة.

الخاتمة.

مقدمة

في ظل التطورات الراهنة أصبحت قضية مكافحة الإرهاب تستحوذ على الحيز الرئيسي من التفاعلات الدولية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وامتداد التهديدات الإرهابية إلى الكثير من المناطق من جهة، والقارة الإفريقية من جهة أخرى.

ومن هذا المنطق فقد شكلت الظاهرة الإرهابية تحديات مختلفة لمناطق مختلفة من القارة الإفريقية، و اختلف هذا التهديد من حيث طبيعته وحدته ثم تغلغله في مناطق أخرى داخل القارة، وتظهر منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من الانكشاف الأمني نتيجة التهديدات الإرهابية والجرائم المتنامية في المنطقة.

وقد ارتبط الإرهاب في هذه المنطقة بنمو التنظيمات الإرهابية وتطور إستراتيجيتها في دول الشمال الإفريقي، وتعتبر أول عملية إرهابية نفذت في المنطقة التي أعطت إشارة الانطلاق لعمليات أخرى متتالية هي حادثة اختطاف 32 سائحا أوروبيا في صيف 2003 والذي نفذته الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت تعرف فيما بعد "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

ونتيجة لهذه التهديدات الأمنية التي تشكلها الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي فقد تعددت المبادرة المختلفة التي تهدف إلى الوقوف في وجه تهديدات هذه الظاهرة التي أصبحت تمس أمن الدولة والفرد على حد سواء، وعليه تنوعت هذه الآليات بين تلك الأجنبية والإقليمية لمواجهة هذه الظاهرة.

أولا : أهمية *الدراسة*

تنبع أهمية الدراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والمشكلة التي تطرحها والنتائج التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهتمة بنفس الموضوع، وفي الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواء ما يتعلق بشرح وتوضيح

الأفكار الغامضة، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعلمي بشأن الظاهرة المدروسة.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

إن أسباب اختيار الموضوع تعود أساسا إلى أهمية التي تتبع من عدة اعتبارات.

1 الأسباب الموضوعية:

إن الباعث الأساسي في اختيار هذا الموضوع من أهمها إزاحة اللبس عن الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وأنماط تفاعلاتها ودرجة الخطر الذي تمثله وتحديد المنطق الذي يتحكم فيها، وتسعى هذه الدراسة إلى الأخذ بالتجارب الناجحة وتفعيلها لمكافحة هذه الظاهرة واستشرافها مستقبلا.

2 الأسباب الذاتية:

من بين الأسباب الذاتية التي حملتنا على تناول هذا الموضوع نجد:

ندرة الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع وذلك نظرا لحداثته.

فضلا عن اهتمامي الكبير بالوضع الأمني في الساحل الإفريقي في المنطقة، ومستقبله في ظل تزايد الظاهرة الإرهابية.

ثالثا: إشكالية الدراسة

تقوم هذه الدراسة بمعالجة موضوع الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة في منطقة الساحل الإفريقي والبحث في أهم الآليات المطروحة لمواجهة هذه الظاهرة وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تشكل الظاهرة الإرهابية تهديدا للأمن في منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هي الآليات المطروحة لمواجهتها؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات هي:

1 ما هي المقاربة المعرفية التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي؟

2 كيف يشكل الإرهاب تهديدا أمنيا لدول منطقة الساحل الإفريقي ؟

3 ما هي الأدوار الأجنبية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة ؟

4 كيف تتعامل دول المنطقة مع تهديد الظاهرة الإرهابية ؟

5 ما هي المقاربة الجديدة لمكافحة مختلف التهديدات في المنطقة ؟

رابعا: فرضيات الدراسة

ما دام موضوع دراستنا هو السعي إلى فهم وإدراك طبيعة الآليات المطروحة لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فإن الفرضيات التي تحاول تحقيقها من خلال هذه الدراسة هي:

1 -إذا لم تستطيع دول المنطقة من إيجاد مقاربات مناسبة للظاهرة الإرهابية، يكون هناك تدخل خارجي.

2 -كلما كانت هناك معالجة قطرية للظاهرة الإرهابية، كلما أدى ذلك إلى فشل المقاربات الإقليمية للتصدي للظاهرة الإرهابية.

خامسا: مجالات الدراسة

أ **المجال المكاني:**

نظرا لشساعة منطقة الساحل الإفريقي جغرافيا ، والتي تمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الإفريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي، وبذلك فهي عبارة عن شريط طويل يضم عدة دول هي، إثيوبيا، السودان، تشاد، ليبيا، مالي، النيجر، الجزائر، بوركينافاسو، موريتانيا، السنغال، ونظرا أيضا للطبيعة المتغيرة للمنطقة بالتركيز على دول الميدان الأربعة الجزائر، مالي، النيجر، موريتانيا، وبالتالي سوف تركز هذه على آليات مواجهة الظاهرة الإرهابية في هذه المنطقة.

ب -المجال ألزماني:

من خلال التحديات الحديثة التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي وتصاعد الظاهرة الإرهابية، وخاصة الانكشاف الأمني الذي نتج عنه زيادة الاهتمام بالمنطقة.

سادسا: منهجية الدراسة

من المناهج التي تمت الاستعانة بها :

المنهج التاريخي: ويظهر من خلال التطور التاريخي للظاهرة الإرهابية، والتطرق إلى مختلف الأعمال الإرهابية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي.

المنهج المقارن: يظهر ذلك من خلال إجراء مقارنة بين الإرهاب وبعض المفاهيم المرتبطة به، وكذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف الآليات المطروحة لمكافحة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

منهج دراسة حالة: وهذا من خلال الاستعانة بمنطقة الساحل الإفريقي كنموذج لإبراز تأثير الإرهاب على أمن المنطقة.

بالإضافة إلى هذه المناهج هناك استخدام بعض المقاربات ويظهر ذلك من خلال :

المقاربة التشريعية والقانونية: والتي تناولت الاتفاقيات، بالإضافة إلى إعداد القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب.

المقاربة المؤسساتية : والتي تناولت دور مجلس السلم والأمن الإفريقيين في مواجهة الظاهرة الإفريقية.

سابعا: دراسات سابقة

ومن أهم الدراسات التي درست نفس الموضوع نجد:

إدريس عطية: الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، 2011 محاولة معرفة المقاربات المعرفية للظاهرة الإرهابية وأهم تفاعلاتها في إفريقيا، وما هي المجهودات الإفريقية والأدوار الدولية لمواجهة هذه الظاهرة.

كما نجد أيضا أحمد إبراهيم محمود دراسة معنونة بـــ : "الإرهاب الدولي في إفريقيا" بين الأزمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، في جويلية 2008، محاولا بذلك تحليل طبيعة التهديد الإرهابي في إفريقيا والبحث في تطوير جهود مكافحته وانعكاسات ذلك على إفريقيا ولقد ركز بشكل كامل على التنظيم في إفريقيا والأدوار التي تقوم بها.

حيث ظهرت الكثير من الدراسات العربية والأجنبية بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في إنشاء قاعدة عسكرية خاصة بإفريقيا في بداية عام 2007.

وعليه تظهر خصوصية هذه الدراسة في كونها تعالج الموضوع وفق رؤية شاملة تعمل على تحليل الظاهرة الإرهابية وتفاعلاتها المختلفة في القارة الإفريقية.

إضافة إلى أن فترة الدراسة عرفت تغيرات جديدة في المنطقة، وخاصة مع ازدياد الاهتمام الدولي بالظاهرة الإرهابية في المنطقة، كما تتميز الدراسة في طرحها لأهم الآليات الأجنبية والإقليمية لمواجهة الظاهرة الإرهابية، وكذا التعرض لمقاربة جديدة لمكافحة مختلف التهديدات في المنطقة، وبناء سيناريوهات لاستشرافها مستقبلا.

ثامنا: تقسيمات الدراسة

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتعلق بالمقاربة المعرفية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول: يتناول ماهية الإرهاب،

والمبحث الثاني، أهداف وأنماط الإرهاب، والمبحث الثالث: تناول الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

أما الفصل الثاني: فهو يبرز الآليات المتعددة لمكافحة الإرهاب في المنطقة وتناولنا فيه مبحثين فالمبحث الأول يحدد ا الأدوارالأجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، والمبحث الثاني يركز على ا لآليات الإقليمية لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة.

أما الفصل الثالث: يركز على مقاربة جديدة لمكافحة مختلف التهديدات في المنطقة، ويتضمن المبحث الأول تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وإسقاطه على المنطقة، أما المبحث الثاني فتناول الآفاق المستقبلية للظاهرة الإرهابية في المنطقة.

تاسعا: صعوبات الدراسة

إن أي عمل لا يخل من النقائص والأخطاء مهما سعى صاحبه إلى الكمال كما أنه لا يأتي دون صعوبات معينة، وهكذا فإننا لا نخرج عن القاعدة العامة ونشير إلى أن المشكل الذي صادفنا في هذا البحث و هو نقص المراجع التي تناولت آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي إلى جانب قلة خياراتنا في إنجاز بحوث من هذا النوع حيث تعودنا على البحوث القصيرة ذات المراجع القليلة والمنهجية البسيطة.

الفصل الأول:

المقاربة المعرفية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

المبحث الثاني: أهداف وأنماط الإرهاب

المبحث الثالث: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تمهيد:

تساعد المقاربة المعرفية لدراسة الظاهرة الإرهابية على فهم الإرهاب وإزالة الغموض واللبس الذي يكشفه الأمر الذي يمكن من الوصول إلى نتائج صحيحة تعبر عن الواقع العملي للظاهرة.

إذ أدت موجة الإرهاب التي انتشرت في العالم في السنوات الأخيرة إلى تباين الآراء والاجتهادات فيما يتعلق بدراسة الظاهرة الإرهابية قابلة للتفكيك وإعادة التركيب قصد الوصول إلى مقاربة علمية شاملة

وعليه تتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى البناء المعرفي لدراسة الظاهرة الإرهابية، يتضمن ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى ماهية الإرهاب، التطور التاريخي للإرهاب وحدود العلاقة بينه وبين المفاهيم المرتبطة به، ويتناول المبحث الثاني أسباب وأشكال الإرهاب أما المبحث الثالث فيتناول الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: ماهية الإرهاب

حظي مفهوم الإرهاب بقدر كبير من الاهتمام ليس فقط في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ولكن أيضا من جانب العديد من العلوم الأخرى وبالذات العلوم القانونية وعلوم الاجتماع وعلم النفس...وغيرها ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن مفهوم الإرهاب يعتبر من المفاهيم غير الثابتة وغير المستقرة فإن التطورات النظرية والعلمية على الساحة الدولية أدت إلى حدوث قدر كبير من التداخل بين المفهوم والعديد من المفاهيم الأخرى، مثل الجريمة المنظمة والعنف السياسي وهو ما تسبب في حدوث قدر من الخلط في مابين المفاهيم وبالتالي يصبح من الضروري التعرض للتطور التاريخي للظاهرة وإشكالية إيجاد مفهوم موحد لهذه الظاهرة وكذا توضيح الاختلافات في مابين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى المتداخلة معه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للظاهرة الإرهابية

إن اللجوء إلى العنف والقوة أمر فطري، لجأ إليه الإنسان القديم لتأكيد ذاته، أو لاستغلال أخيه الإنسان، إلا أن فكرة الإرهاب والعنف الكامنة في النفس البشرية تطورت بتطور الإنسان ومحيطه ...فانتقلت من المحيط الفردي والشخصي للإنسان، لتكتسب المنحنى الشمولي للمجتمع، بما له من معطيات إنسانية واجتماعية واقتصادية.

وتشير الكثير من الدراسات المهتمة بتاريخ وجذور تطور العمل الإرهابي كظاهرة معقدة ومركبة، إلى أن الإرهاب تنوعت صورته وتعددت أدواته وتطورت مع تطور الإنسان وقد مرت المسيرة التطورية للإرهاب في عدة عصور.

أولا: الإرهاب في العصور القديمة

عرفت البشرية العنف والإرهاب منذ القدم، وصاحبت تلك الظاهرة مختلف أشكال الصراع بين الأفكار والإرادات والمجموعات العرفية.

فمن المسلم به في فكر المجتمع القديم أن السلوك الإنساني دوما هو ترجمة إلى الخير أو الشر، وأن مصدر الحرب دوما هو الإرادة البشرية، ورغبة الإنسان في السيطرة والتحكم والاستحواذ على كل شيء.

ولقد عرف المجتمع الدولي نوعين من الإرهاب، هما الإرهاب الداخلي والذي يستهدف المصالح الداخلية والجوهرية للبلاد، والإرهاب الخارجي الذي يتعدى حدود الدولة ويصيب عصب الحياة في دولة أخرى وترتيبا على ما تقدم من تاريخ الإرهاب في العصور القديمة منذ فترة التاريخ الفرعوني في مصر والإمبراطورية الرومانية.

1 - العصر الفرعوني:

لقد عرف الإرهاب منذ فجر التاريخ الفرعوني في مصر حينما كانت إمبراطورية شاسعة الأرجاء حيث وجدت بعض البرديات التي تشير إلى صراع دموي بين أحزاب الكهنة للدفاع عن أفكار معينة، كما أن الإمبراطوريتين الهيلنية والرومانية، عرفتا صنوف عديدة من الإرهاب انعكس بعد زوالها على الحضارات المسيحية والإسلامية التي ظهرت عبر التاريخ [1]، وغالبا ما كان الإرهاب في هذه الحقبة من الزمن يصطبغ بالصبغة الدينية.

لقد مارس الحكام الفرعونيون الإرهاب ضد رعاياهم بأبشع الطرق والوسائل حرصا منهم على دوام حكمهم وسلطانهم وامتداده ولو على حساب استضعاف الرعية وقمعها.
مما سبق ذكره يتضح لنا أن العصر الفرعوني كان حافلا بالأعمال الإرهابية خاصة من طرف الحكام على المحكومين من حيث يمكن أن نعطيه صيغة الحكم الإرهابي الذي هو

[1]– جمال زايد هلال أبو عين، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، ط1، عمان، دار النشر والتوزيع، 2009، ص 82.

نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف تعمد إليه الحكومات قصد نشر الولاء وقمع العصيان إن وجد[1].

2 - العصر الروماني:

لقد اتخذ الإرهاب في هذا العصر وكغيره من العصور صورة العنف، وذلك سواء من الحاكم ضد المحكومين أو العكس، فعندما فتح الإسكندر المقدوني الشرق الأدنى خلال أعوام 323/333 ق.م استخدم أبشع جرائم العنف ضد شعوب الشرق، وقد كان الهدف من الفتح في ظل الإمبراطورية الرومانية هو إبادة الشعوب على آخرها وضم أراضيها كمقاطعة لمقاطعات الإمبراطورية الرومانية مترامية الأطراف، حيث لم يكن لحروب الرومان آداب ولا قوانين تحكمها، إنما كان الهدف الوحيد هو كيف تسيطر الإمبراطورية الرومانية على الشعوب وكيف توسع من نفوذها ولو بأبشع الطرق والوسائل.

وكان الرومان يعتبرون المجرم السياسي حيث لا يستطيع أحد أن يضع حدا بين الإرهاب والجرائم السياسية[2].

واعتبر الرومان أن الجبهة الداخلية تشكل خطرا على الأمن القومي، شأنها شان الجبهة الخارجية التي قد يأتي منها الحرب أو الغزو، وأن التهديد الذي يقع على الدولة من الداخل هو نوع من الحرب، ينظر إليه إله الحرب باعتباره مصدر الخطر مماثل للخطر الخارجي، واستخدم الحكام في الدولة البطلمية العنف ضد أفراد الشعب، غير أن هذا الشعب لم يبق مكتوف الأيدي ولا مستسلما للإرهاب المطبق ضده وإنما لجأ إلى استخدام العنف والإرهاب في مقاومته لطغيان الحكام.

كما يعد التعذيب العلني من أهم الأساليب الإرهابية التي استخدمها الرومان وذلك لسببين:

أ - يكون التعذيب علنيا على الضحية، على مرأى ومسمع الآلاف من الناس وذلك لما يلعبه هذا النوع من التعذيب من دون في بث الذعر والخوف والرهبة في قلوب

---

[1]– تركي طاهر، **الإرهاب العالمي: إرهاب الدول، دول وعمليات الإرهاب**، ط1، بيروت، دار حسام، 1999، ص 11.

[2]– محمد عوض الترتوري، أغادير عرفات جوجحان: **علم الإرهاب ، الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الظاهرة**، ط1، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 74.

المشاهدين، في صورة من صور الترهيب النفسي والمعنوي، وذلك استمالة لولاء من يشاهد ذلك التعذيب، بحيث لا يقترف ما اقترفه الضحية من أخطاء.

ب -إن التعذيب العلني إضافة إلى ما يلعبه من تأثير على الناس في جانبه النفسي فإنه نفس الشيء يكون بالنسبة للضحية، من تعمد الإحراج والنزول به إلى أدنى صور الآدمية، وما يمثله ذلك من متعة لدى الحكام.

ثانيا: الإرهاب في القرون الوسطى

في هذه المرحلة التاريخية بدأ يظهر الإرهاب بشكل أكبر وضوحا وتميزا عن العنف ولقد سجلت القرون الوسطى أبشع وأروع صنوف البطش والعنف متمثلة في محاكم التفتيش التي نصبها الباباوات للانتقام من كل من لا يدين بالولاء للكنيسة البابوية، كما شهد تاريخ العالم في العصور الوسطى ودون انقطاع قتل واغتيال الملوك وإخوانهم، إما شهوة في اعتلاء سده الحكم أو تحقيق السيطرة والحكم من خلال حروب مع أفراد العائلة المالكة، وقد ظهرت في هذه الحقبة من الزمن العديد من صور الإرهاب كخطف الرهائن واحتجازهم والذي يمكن القول أنه ظهر لأول مرة في هذه الفترة الزمنية[1].

لعل أهم أحداث إظهار الإرهاب في أوروبا في القرون الوسطى هو سيطرة حكم الإرهاب في فرنسا على يد "روبسير" في الفترة ما بين 10 أوت 1792 حتى 27 جويلية 1794 وتميزت فترة حكمه القصيرة بحملة الإعدام الواسعة ضد معارضيه.

وتميز الإرهاب في هذه الفترة في فرنسا بوجه عام بأنه أسلوب ثوري استخدم الشعب الثائر ضد الخونة بتحريض من السلطة، هذه الأخيرة التي غرضها السياسي من ذلك هو نشر مبادئ الثورة بوسيلة فعالة وسريعة، وتميز في ذات الوقت بأنه أسلوب ونظام حكم تستخدمه الحكومة ضد معارضيها[2].

كما يرى البعض أن تاريخ الإرهاب كظاهرة يعود إلى الثورة الفرنسية 1789 وسقوط الملك لويس السادس عشر والقضاء على النظام الإقطاعي، حيث أعلن فيه إصباغ الصبغة

---

[1]– جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص 84.

[2]– علي يوسف شكري، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، القاهرة، دار النشر والتوزيع، 2008، ص7.

الشرعية على الإرهاب كنظام للحكومة، أي اعتبار الإرهاب نظاما قائما على الرعب يعتمد القائمون على السلطة إيديولوجية معينة، وهو ما عرف بإرهاب الدولة[1].

ثالثا: الإرهاب في العصر الحديث

إن اصطلاح ظاهرة الإرهاب يعود إلى الثورة الفرنسية، وإن كان هذا الاصطلاح جديدا فإن الظاهرة التي يشير إليها ليست كذلك ، ولقد ساعدت وسائل الاتصالات الحديثة، عندما يسرت التنقل من دولة لأخرى وأتاحت سبل الاتصالات المتطورة على انتشار الإرهاب، فهذه التقنيات عالية التطور والتعقيد التي نعيشها اليوم استغلها الإرهابيون للمزيد من القتل والإرهاب في العصر الحديث، أنه يعد أرخص أداة للمساومة.

لقد ظهرت جميع صور الإرهاب في العصر الحديث وأصبح يمارس من قبل الدول والمنظمات والأفراد وانتشر الإرهاب بشكل كبير حتى أصبح ظاهرة عالمية، إلى أنه يوجد عوامل أخرى عديدة ساعدت على انتشار الإرهاب في هذا العصر لعل من أهمها[2]:

1 - ضلوع العديد من الدول والحكومات وتواطئها مع منظمات الإرهاب الدولي، الأمر الذي يوفر للجماعات الإرهابية إمكانات واسعة تساعدهم على تنفيذ المخططات الإرهابية.

2 - التكاثر الكبير لشبكات وخلايا الإرهاب.

3 - التقدم التكنولوجي الهائل الذي يعيشه اليوم والذي يمكن الجماعات الإرهابية من التزود بالمعدات الفنية المتطورة والتي تمكنهم من تنفيذ عملياتهم بالدرجة القصوى من الدقة والإتقان.

وإذا كان الإرهاب في العصر الحديث قد نما وزاد وانتشر بشكل كبير وواضح، فإن ذلك يعود لمجموعة من العوامل أو الأوضاع التي ساعدت على ذلك ولعل أبرز هذه العوامل: العوامل السياسية أو ما يعرف بالأوضاع السياسية الدولية.

لقد شاع الإرهاب في وقتنا الحاضر في كل أرجاء المعمورة وتعالت الصيحات إلى ضرورة التصدي له، وتحديد مفهومه، وبيان أشكاله وصوره، وطرحت الظاهرة على

---

[1]– نفس المرجع، ص 60.

[2]– جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص 85–87.

مائدة العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية للبحث ولكن الآراء والمواقف بصددها جاءت مختلفة باختلاف الزوايا التي ينظر منها إلى الإرهاب، فهو أداة وسيلة بطولية عند البعض وأداة ووسيلة إجرامية مدانة عند البعض الآخر [1].

يعد ظهور ملامح النظام الدولي الجديد، الذي يكرس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية حيث أفرز هذا الواقع أنماطا جديدة من المنظمات التي تتوسل الإرهاب في نشاطها ومدارس إرهابية جديدة، ووسائل إرهابية أكثر تطورا وأشد خطرا، والدليل على ذلك ما حصل بعد 11 سبتمبر 2001 في واشنطن وانهيار برجي التجارة الدولية وما أعقب ذلك من صراعات على الساحة الدولية ، وإذا كان الإرهاب قد تطور من حيث الوسائل والأساليب، فإن هناك تطورا موازيا في مجال مكافحته، وتنظيم تعاون دولي في مكافحة الإرهاب.

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب:

لا يزال تعريف الإرهاب حتى يومنا هذا يمثل مشكلة كبرى أمام الباحثين في هذه الظاهرة، سواء كانوا سياسيين ، قانونيين أو غيرهم وقد ساهم هذا الإشكال في الالتباس والتداخل والفوضى في الطرح ، المعالجة والتحليل فحتى اليوم لا يوجد تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب وذلك لأسباب تتعلق بتباين المصالح واختلاف المعايير والقيم بين الدول والمجتمعات وتداخل مفهوم الإرهاب والعديد من المفاهيم الأخرى وذلك على الرغم من المجهودات المبذولة إما على مستوى الأشخاص والدول أو على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية أو حتى على المستوى الهيئة الأممية.

إن أهم ما يدور حوله النقاش حول تحديد مفهوم الإرهاب هو مشكلة التعريف كون التعريف قد أصبح مشكلة نظرا للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب التي ترد في معظمها إلى طبيعة العمل الإرهابي ذاته واختلاف نظرة الدول له، فما يراه البعض إرهابا يراه البعض الآخر عملا مشروعا.

[1]– نفس المرجع: ص 88، 89.

أولا: التعريف على المستوى اللغوي (اللفظي):

الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية، وهي كلمة مشتقة أقرها المجتمع اللغوي وجذورها رهب وتشتق كلمة "إرهاب" من الفعل المزيد "أرهب" وحين يقال أرهب فلانا: تعني فزعه وخوفه أي الفعل المضعف تحمل نفس المعنى ويأتي في نفس المعنى الفعل المجرد رهب، يرهب، رهبا[1]

وفي المعجم المحيط فإن كلمة رهب بفتح الراء تعني خاف و أرهبه واسترهبه أخافه وترهبه توعده والترهب التوعد والرهب بمعنى الناقة المهزولة أو الجمل العالي والإرهاب بالكسر قدع الإبل عن الحوض[2]

* أما في مختار الصحاح أنها مشتقة من الفعل رهب أي خاف ورهبة ورهبا فالراهب المتعبد ومصدره الرهبة والترهب التعبد[3].

* أما في المعجم الوسيط فهناك وصف يطلق على الذين يسلكون سبل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية[4]

فإذا انتقلنا إلى اللغة الفرنسية فقد عرفه روبير بأنه" الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي كالاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة وعلى وجه الخصوص فهو مجموعة من أعمال العنف من اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير، ينفذها تنظيم سياسي للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن."

(1) –جمال زايد أبو عين،**الإرهاب وأحكام القانون الدولي**،ط1، بدون البلد، دار النشر والتوزيع 2009، ص،21.
(2) – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، الجزء الأول، ط1،بيروت:دار الجيل،د.س.ن، ص79.
(3) – محمد عوض الترتوري،أغادير عرفان جوجحان،**عالم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب**،ط1،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 21.
(4) –جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق،ص 22، 23.،23.

وبالانتقال إلى اللغة الإنجليزية – فمصدر كلمة الإرهاب terrorismeهو الفعل اللاتيني ter ومعناه الرعب أو الخوف الشديد.

فكلمة إرهاب اليوم تستخدم للرعب أو الخوف الذي يسببه فرد أو جماعة سواء كان ذلك لأغراض سياسية أو شخصية أو غيرها.

ثانيا: التعريف على المستوى الاصطلاحي:

جاء تعريف الإرهاب في الكثير من الموسوعات العالمية والقواميس ،فالإرهابيين في معجم الوسيط وصف يطلق على الدين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.[1] وفي القاموس الفرنسي "لاروس الكبير" " grand Larousse" عرف الإرهاب terrorisme بأنه نظام العنف تؤسسه الحكومات أو المجموعات الثورية [2].

وحسب قاموس أكسفورد، oxford world power dictionary كلمة إرهاب بأنها استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية[3].

أما في الموسوعة السياسية ، فقد عرفت الإرهاب على أنه استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي[4]

(1) – جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص 22.
(2) – علي يوسف شكري، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**،ط1، القاهرة، دار السلام الحديثة 2007، ص26 .
(3) – حسنين المحمدي بوادي،**تجربة مواجهة الإرهاب**، ط1، الإسكندرية:دار الفكر الجامعي 2006،ص 22.
(4) – إدريس عطية،**الإرهاب في إفريقيا:** دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3. 2011،ص 33.

وفي الموسوعة العالمية، نجد أن الإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، وذلك وفقا لإستراتيجية محددة[1]

أما في قاموس الرائد ، فإن الإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل والثأر والمتفجرات أو التخريب، لإقامة سلطة أو تفويض أخرى[2]

ويتضح مما سبق أن " الإرهاب يعني التخويف والإفزاع والإرعاب وبالتالي فإن الإرهابي هو الذي يحدث الخوف والفزع والرعب عند الآخرين.

ثالثا- على مستوى الأشخاص:

عرف جوليان فرو يرد الإرهاب بأنه : " استعمال العنف دون تقرير أو تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة وذلك بإنزال الرعب في النفوس وأنه فعل سيكولوجي يهدف إلى تحطيم كل المقاومة وذلك بإنزال الرعب في النفوس وهو لا يرمي فقط كما في فعل العنف.[3]

يرى سالد ان أن الإرهاب يقوم على ثلاثة عناصر: [4]

- خلق حالة عامة من الدعروالخوف.
- استخدام وسائل قادرة على إحداث هذا الخوف والذعر مثل المتفجرات أو الغازات السامة .
- أن يتم ذلك لأهداف سياسية أو تحقيق فكرة معينة

(1) – إدريس عطية،**الإرهاب في إفريقيا:** دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 3. 2011،ص 33.
(2) – جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق،ص، 22.
(3) – سهيل حسين القنلاوي، **الارهاب وشرعية المقاومة**، ط1،عمان،دار الثقافة للنشر والتوزيع 2009، ص 24.
(4) –جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص 27.

وعرف جوليان الإرهاب بأنه فعل يرمي إلى قلب نظام الأوضاع القانونية والاقتصادية التي تقوم على أساسها الدولة[1]

ويرى محمد مسعود قيراط أن الإرهاب حدث مفاجئ وغير متوقع منظم وهو عنف وعدوان غير مشروع يقوم به فرد أو جماعة ويكون عادة موجها ضد مدنيين أبرياء ويستهدف الحضور الإعلامي والعلنية والدعاية للفت انتباه أكبر عدد ممكن من الناس بهدف الوصول إلى الرأي العام من أجل التأثير في صانع القرار لتحقيق غايات اجتماعية سياسية وإستراتيجية[2].

رابعا:تعريف بعض الهيئات الدولية: من أبرز المساهمات في هذا الخصوص نجد: الخصوص

- **تعريف اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937:** تعد اتفاقية جنيف لمنع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937 أول خطوة للحد يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[3].
- ***أما الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب 1999:*** فقد تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء، ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية، أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة، لأي شخص أو عدد من الأفراد أو جماعات من الأفراد وقد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، ويكون هادفا ومتعمدا.

(1) – سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ، ص 25.
(2) – سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ، ص 25.
(3)– إدريس عطية، مرجع سابق، ص35،36.

وما يمكن استخلاصه من جملة ما سبق أن هناك حدا أدنى متفق عليه بين التعريفات المختلفة للإرهاب وهي ثلاثة عناصر لا يخلو منها أي تعريف، وهي:

- أنه استخدام غير مشروع للعنف .
- أنه يهدف للترويع العام.
- وأنه يهدف إلى تحقيق أغراض سياسية.

وهنا لابد من القول أن مفهوم الإرهاب نسبي متطور، يختلف من مكان لآخر، ومن شخص لغيره ومن عقيدة أو فكرة لأخرى، حسب المتغيرات الزمانية والمكانية على الرغم من وجود قواسم مشتركة بينها.

من خطر الأعمال الإرهابية حيث أبرم اتفاق لمنع هذه الجريمة لمعاقبة مرتكبيها غير أن الاتفاقية لم تستهدف إلا شكلا واحدا من الإرهاب وهو الإرهاب الثوري والاعتداءات الموجهة ضد سلطات الدولة[1] .

- **تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة :**

عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشان إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980 ذكرت :"يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطيرة أو التهديد به يصدر من فرد أو جماعة، سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص، أو المنظمات أو المواقع السكينة أو الحكومية، أو الدبلوماسية،أو محاولة الارتكاب، أو الاشتراك في الارتكاب أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي."[2]

- ***تعريف الاتفاقية الأوربية لمنع وقمع الإرهاب لعام1977:***

عقدت الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب في عام 1977 في إطار المجلس الأوربي وقد تناولت اتفاقية الإرهاب الدولي في الحالات التالية: [3]

1.خطف الطائرات

([1])– سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص64.
([2])– حسين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص30.
([3])– سهيل حسين الفتلاوي، نفس المرجع، ص65.

2.الأعمال الموجهة ضد الأشخاص ذوي الحماية الخاصة والدبلوماسيين.

3.استعمال القنابل والقذائف والصواريخ التي تهدد الإنسان

4.أخذ الرهائن والاحتجاز غير المشروع الأفراد.

5.الشروع أو الاشتراك في أي من الجرائم السابقة.

- ***وقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998***: الإرهاب بأنه:"كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، ومغزى سياسي من جانب أخر إلا أن كليهما يتمايزان تمايزا واضحا، فالمحك الأساسي للتمييز بينهما يتركز في الهدف والقصد من وراء القيام بالأعمال الإرهابية،وارتكاب الجرائم ذات الطابع السياسي،وعليه كان جائزا القول بأن كل عمل إرهابي ينطوي على فعل أو عمل من أعمال العنف له طابع سياسي،بينما لا يمكن القول أن كل جريمة سياسية تنطوي على عمل إرهابي.

ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الاتفاقيات تحاول إخراج الجرائم الإرهابية من دائرة الجرائم السياسية. إذ يترتب عليها أثارا عديدة تتعلق بمقدار العقوبة الموقعة وطريقة تنفيذها وجواز التسليم من عدمه، فمقدار العقوبة الموقعة على الجرائم السياسية عادة ما تحكمها اعتبارات خاصة تميزها عن العقوبات التي توقع على الجرائم العادية.

إضافة إلى هذا التمايز البين في مقدار العقوبة فان الأعمال الإجرامية التي ينطبق عليها وصف سياسي عادة ما تخضع للتغيير، ومن ثم يكون المجرمون السياسيون في مقدمة من يتمتعون بالعفو في كثير من الأحيان، هذا على خلاف الجرائم العادية التي تدخل التشريعات المختلفة الجرائم الإرهابية في عدادها.

المطلب الثالث: حدود العلاقة بين الإرهاب وبعض المفاهيم المرتبطة به

يختلط مفهوم الإرهاب بالكثير من المفاهيم الأخرى المرتبطة مثل العنف السياسي الجريمة المنظمة والجريمة السياسية وغير ذلك من المفاهيم الأخرى ولذلك كان لابد من التمييز بين مفهوم الإرهاب وهذه المفاهيم في شكل نقاط تبين أوجه التشابه والاختلاف

أولا: الإرهاب والعنف السياسي :

يعرف ويل كينسون Wilkinson العنف السياسي بأنه " استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين ولتحقيق أهداف سياسية.

وللعنف السياسي نوعان أساسيان[1]:

- ***العنف السياسي الرسمي:*** وهو العنف المرتبط بالإجراءات التي يمارسها النظام السياسي ضد المواطنين.
- ***العنف السياسي غير الرسمي:*** وهو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام

وهناك مؤشرات ترتبط بالعنف السياسي الرسمي وغير الرسمي[2]:

- الاعتقال لأسباب سياسية .
- أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية.
- استخدام وحدات من الأمن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي .

ومما سبق يتضح لنا أن هناك تداخلا كبيرا وواضحا بين العمل الإرهابي والعنف السياسي فكلاهما يستخدم أو يهدد باستخدام القوة والعنف وكلاهما عمل غير مبرر أخلاقيا وغير مشروع قانونيا وكلاهما يهدف إلى تحقيق أهداف وغايات سياسية.

(1) –أحمد فلاح العموش، **أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب ، في:مكافحة** الإرهاب، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 1999، ص 74.

(2) – حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992)، ص83.

ـ أما عن نقاط الاختلاف بين العنف السياسي الرسمي والإرهاب تكمن في[1]:

- أهداف الإرهاب عادة ما تكون:الدعاية لقضية ما يرغب الإرهابيون في إثارتها وجذب الانتباه إليها على نحو مغاير لأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مرتكبو أعمال العنف السياسي.
- الإرهاب هو الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف, في حين أن صور العنف السياسي الأخرى عادة ما تكون أهدافها مباشرة دون التركيز على المؤثرات النفسية ودون أن تأخذ الطابع الرمزي الذي يتميز به الفعل الإرهابي.
- العمل الإرهابي عادة ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير، أي التركيز على ما يفكر فيه الناس وما يشعرون به وهذا ما يؤثر بدوره على سلوكهم، الأمر ليس قائما بصور مطلقة فيما يتعلق بصورة العنف السياسي الأخرى.

هناك قيم في الإرهاب، إذ هناك من يعتبره نضالا وكفاحا للدفاع عن الحرية، وهناك من يجرده من أية قيم نبيلة، وهذا الجدل لا يرافق صور العنف السياسي الأخرى.

كانت هذه الاختلافات السياسية والفواصل القائمة بين العمل الإرهابي كصورة من صور العنف السياسي وبين ما عداه من صور العنف السياسي الأخرى ، فما هي الفوارق والفواصل التي تميز بين الإرهاب والجريمة المنظمة؟

ثانيا: الإرهاب والجريمة المنظمة:

تعد الجريمة المنظمة من الأنشطة الإجرامية المتنوعة المعقدة، والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة ، تهيمن عليها

(1) – حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992، ص83.

جماعات بالغة القوة والتنظيم ، وتتسم بقدر من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش.تهدف الجماعات من خلال هدف الجريمة إلى تحقيق الربح المالي واكتساب السطوة والنفوذ، باستخدام أساليب متعددة. [1] فالجريمة المنظمة ماهي في الحقيقة إلا تلك الجرائم التي ترتكبها مجموعات أو منظمات أو عصابات إجرامية منظمة، بهدف تحقيق مكاسب ذاتية ومنافع مادية. [2] فهناك نقاط مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة يمكن حصرها فيما يلي[3]:

- العمل على نشر الذعر والرعب في النفوس.

- التنظيم الدقيق لشؤون الجماعات الإرهابية وأعضاء الجريمة المنظمة .

- تبادل الخبرات الإجرامية.

- عقد الصفقات المتكافئة بينها وبين عصابات الجريمة المنظمة.

أما عن أوجه الاختلاف بين الجريمة المنظمة والإرهاب فان الفرق الرئيسي بينهما، أن الإرهاب يهدف إلى تحقيق مطالب أو أغراض سياسية، بينما تسعى منظمات الجريمة المنظمة إلى تحقيق أرباح مالية، بطرق وأساليب مشروعة.

وإذا رجعنا إلى دافع الإرهاب، من جهة نظر كل من الإرهابيين وأعضاء منظمات الجريمة، نجد أن هذا الدافع من جهة نظر الإرهابي هدف نبيل وشريف، في إطار مبادئ وأفكار سياسية يقتنعون بها ويضحون من أجلها، سواء أكانت هذه الأفكار والمبدأ خطا أم صوابا، أما الدافع من جهة نظر أعضاء جماعة منظمات الجريمة المنظمة، فهو دافع مادي ،حيث أن هدف هذه الجماعة الوحيد هو جمع المال ، وهم يعلمون جيدا أن نشاطهم في ذلك هو نشاط غير شرعي ، وأنهم أناس مجرمون خارجون عن

(1)- جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص47.
(2)- نفس المرجع، ص47.
(3)- نفس المرجع، ص49-51.

القانون.وبالإضافة إلى هذا الفرق الرئيسي بين الإرهاب والجريمة المنظمة، هناك بعض الفوارق الأخرى منها: [1]

- إذا كان الفعل الإجرامي في العادة لا يترك تأثيرا نفسيا سوى على نطاق محدود، غالبا لا يتجاوز نطاق ضحايا العمليات الإجرامية التي تمارس فان العمل الإرهابي له تأثير نفسي ليس له نطاق محدود، وغالبا ما يتجاوز نطاق الضحايا.
- يمكن اعتبار نطاق العمليات، التي تمارس فيها كل من جماعة منظمات الجريمة المنظمة والإرهابيين أنشطتهم، نقطة خلاف بينهما، ففي حين تتركز الأنشطة الإرهابية في المدن بسبب كثرة البشر، وسهولة نقل الحدث، فان الأنشطة الإجرامية المنظمة تمتد لتشمل كلا من الحضر والريف على حد سواء.

كانت تلك باختصار الجوانب التي تميز بين الإرهاب والجريمة المنظمة فماذا عن الفوارق القائمة التي تميز الإرهاب عن الجريمة السياسية؟

ثالثا:الإرهاب والجريمة السياسية:

الجريمة السياسية هي الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها سياسيا أو التي ترتكب لغرض سياسي أو بدوافع سياسية، ولو كانت تتضمن أفعالا من قبيل الجرائم العادية كالقتل أو التخريب، ويعتبر البعض كل جريمة ترتكب ضد الدولة تعد جريمة سياسية. [2]، مادامت تهدد سلامة الدولة الداخلية أو الخارجية وهي جرائم عادة ما ترتبط بالاضطرابات السياسية.

([1])- نفس المرجع، ص49-51.

([2]) إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا**، دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03/ 2011،ص38.

وانطلاقا من هذا التعريف فان كلا من الإرهاب والجريمة السياسية يتماثلان في كونهما يعبران عن عنف منظم من جانب ،وله طابع ويرى" ولتر" walter أن عملية الإرهاب تتكون من ثلاث عناصر: [1]

- فعل العنف أو التهديد باستخدامه.
- رد الفعل الناجم عن أقصى درجة خوف الذي أصاب الضحايا المحتملة.
- وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج العنف.

أما أحمد جلال عز الدين فيعرف الإرهاب بأنه:عنف منظم ومتصل يقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية[2].

ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج عدة أنماط من التعريفات:

- نمط التعريف العادي والبسيط للإرهاب باعتباره عنفا أو تهديد يهدف لخلق جو من الفزع والخوف أو لتغيير نمط سلوكه.
- نمط قانوني للتعريف بمعنى أن الإرهاب عنف ينتهك القانون ويستلزم عقاب الشرعية القانونية (قانون داخلي، إقليمي، دولي)
- نمط تحليلي لتعريف الإرهاب بإرجاع كل سلوك إرهابي إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية معينة.
- نمط تمييزي لتعريف الإرهاب بمعنى تمييزه حسب أنواعه إلى نمط إرهاب الأفراد أو الجماعات ونمط إرهاب تقليدي أو حديث، وغيرها.

([1])- إدريس عطية، مرجع سابق، ص38.

([2])- أحمد جلال عز الدين، **الإرهاب...والعنف السياسي**(القاهرة: دار الحريق،1986)، ص21.

المبحث الثاني:أهداف وأنماط الإرهاب

إن أي جهود جدية لمكافحة الإرهاب يجب أن تنطلق، بالضرورة من فهم صحيح له ولأسباب التي تحمل على اللجوء إليه كوسيلة لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة، حيث يعتبر الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة تفرزها جملة من العوامل والأسباب المتعددة والمتنوعة ، إضافة لذلك ستتعرض غالى أشكال وأنماط الإرهاب الأكثر حضورا وإبراز على الساحة الدولية.

المطلب الأول : دوافع الإرهاب

تباين ت الآراء والكتابات التي حاولت تفسير ظهور الجماعات التي تستخدم العمل الإرهابي وسيلة رئيسية لها، فمنها ما اعتمد على التعرض السطحي ومنها ما جنح نحو بعد أكثر تعمقا وتحليلا، إلا أن هناك مدرستين غلبتا على النقاش في هذا المجال هما[1]:

2- مدرسة الصور النمطية:

حيث تنطلق هذه المدرسة من أن بعض التكوينات الثقافية وأجزاء من تراث وتقاليد وقيم بعض الشعوب تسهم في دفع أفراد منها إلى التطرف والعنف.وتركز هذه المجموعة على الصور النمطية والقوالب الجاهزة.ويطلق على أصحاب هذا الاتجاه اسم "المستشرقين الجدد"، حيث تتهم هذه المجموعة على أنها تحمل توجها سياسيا وإيديولوجية معينة، ومن روادها برنارد لويس، دانيال بابيس، مارتن كرامز ويوسف بود انسلكي.

3. المدرسة السياسية:

هذه المدرسة بالعوامل السياسية وتعتبرها المؤثر الرئيسي في تصاعد عمليات العنف والإرهاب، وتركز بصورة خاصة على التغيرات العالمية التي صاحبت انتهاء الحرب الباردة فيرى نبار فيها أنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي كان يمثل القطب الشرعي الموازي للولايات المتحدة داخل القطب الأخر، ولكنه خارج شرعية النظام

([1])حسين الحاج علي أحمد،"**حرب أفغانستان**:التحول من الجيواسترتيجي إلى الجيو ثقافي"،المستقبل العربي،ع276، فيفري2002،ص12،13.

العالمي، وعملت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على إبرازه بصورة أكثر وضوحا.

على الرغم من الأسباب التي طرحتها المدرستين التي تكون وراء انتهاج السلوك الإرهابي واعتماد لغة العنف، إلا أننا نجد أن هناك أسباب أخرى غير تلك التي تم التطرق إليها، حيث أنه في الكثير من الحالات تتداخل العوامل النفسية مع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لتشكل ظاهرة الإرهاب التي تهدف إلى تحقيق الأهداف والغايات المرجوة عن طريق العنف.وتأسيسها على ما سبق، ولدواع منهجية، فقد قمنا بتقسيم دوافع الظاهرة الإرهابية المذكورة سابقا إلى مسببين رئيسيين هما: الدوافع السياسية، والدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى الدوافع النفسية والفكرية نظرا لقدرتها التفسيرية الكبيرة في هذا الإطار.

1.الدوافع السياسية:

غالبا ما يكون الدافع وراء العمليات الإرهابية وأعمال العنف، هو دافع سياسي حيث تقف الدوافع السياسية، خلف الكثير من الأعمال الإرهابية التي ترتكب في مناطق عدة، ومن أمثلة ذلك أعمال العنف والإرهاب المرتكبة في حالة انتهاك حقوق الإنسان.[1] ونلاحظ أن معظم العمليات الإرهابية ذات الدافع السياسي تحدث بعد إغلاق كافة الطرق السلمية والقانونية والشرعية، ومن هنا يجد الطرف المظلوم نفسه مضطرا في بعض الأحيان إلى اللجوء لمثل هذه الأعمال الإرهابية لأنها السبيل الوحيد للتعبير عن رأيه أو الحصول على حقه أو لإعلام قضيته وتدويلها.[2]

فقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانينات إلى حدوث اضطرابات عنيفة.ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح

([1])– جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص38،39.

([2])– عبد الناصر حريز، **النظام السياسي الإرهابي**:دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري في جنوب إفريقيا(القاهرة:مكتبة مديولي،1997)، ص27.

والحرية السياسية تؤدي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظام حكم التسلطية. [1]

ومن جانب أخر فان معظم العمليات الإرهابية وأعمال العنف والتطرف تقف وراءها دوافع سياسية مرتبطة بمتغير خارجي يتمثل في السيطرة الاستعمارية على بعض الدول والتدخل الخارجي مثل ما حدث في الصومال والعراق، انتهاك استقلال دولة ذات سيادة.

2. الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

ي عد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة،من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم.وتبشر العولمة التي قد يحتاج العالم في الأعوام المقبلة بمزيد من الأزمات الاقتصادية التي تواجه المجتمعات والدول،وتزيد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة،ويتوقع بعض المفكرين والمحللين الاجتماعيين زيادة المكانة والنفوذ لرجال المال والأعمال ،وبالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة ما أدى شعوب العالم الثالث إلى دفع الثمن غاليا في الأوضاع القائمة،حيث استثراء الفساد بكل أشكاله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية، واتساع الفجوة بين الواقع الاجتماعي وبين الحكام.

أ.الدوافع الاقتصادية :

يمكن حصر أهم الأسباب الاقتصادية للإرهاب فيما يلي: [2]

- .يشكل العامل الاقتصادي دافعا هاما من الدوافع التي تحرك الإرهاب الدولي فالعمليات الإرهابية، قد تهدف إلى الأضرار باقتصاد دولة ما عن طريق تدمير منشاتها الاقتصادية الهامة.
- إن عدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتفاوت البين بين الدول وإغراق الدول الفقيرة في المشاكل الاقتصادية المتعددة، قد يؤدي إلى ظهور

(1)–حمدي عبد الرحمن، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة**:أي مستقبل؟،القاهرة:مكتبة مديولي،2007،ص196،197.
(2)– جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سابق، ص46،47.

بعض الجماعات الإرهابية، بهدف الانتقام من الوضع القائم على أمل الوصول إلى وضع أفضل.

- ومن جهة أخرى فان بعض الدول الاستعمارية تعمل على طرد السكان الأصليين من أراضيهم، ومصادرة ممتلكاتهم، بهدف إقامة المستوطنات وجلب سكان جدد كما هو الحال في إسرائيل مما ينتج عنه نشاط حركة رجال المقاومة المسلحة والقيام بالعمليات الجهادية لإحباط هذا المخطط.
- الحرمان الاقتصادي* والتفاوت الصارخ في توزيع الثروة داخل المجتمع، حيث أكد"دين وكفيل"على أن الاضطرابات العنيفة في مختلف أنحاء العالم ترجع في أساسها إلى عدم المساواة الاقتصادية. [1] .قصور أو فشل السلطة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية الحاجيات الأساسية لمواطنيها. [2]
- إخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي، وخاصة أن جل اقتصاديات دول العالم الثالث ريعية بما يجعلها في عرضة دائمة للانهيار. [3]

ب. الدوافع الاقتصادية:

ويمكن حصر أهم المشاكل الاجتماعية فيما يلي: [4]

- ظهور القوى الهشة التي تعيش حالة الاغتراب، وتشعر بعدم اكتراث السلطة لمصيرها وإهمالها إياها، مما يولد أزمة مواطنة.
- انتشار الفساد الأخلاقي والقيم وسيطرة ثقافة الاستهلاك واللامبالاة.

([1]) – مي غيث ، إسراء إسماعيل، **الاستقرار السياسي**، مفاهيم ، العدد12، ديسمبر،ص20.

([2])– نفس المرجع،ص23.

([3]) –العياشي وقاف، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون** ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2006 ، ص 21.

([4])– إدريس عطية، مرجع سابق،ص57.

* تعتبر نظرية الحرمان الاقتصادي من بين ابرز النظريات تفسيرا للعنف وعدم الاستقرار السياسي، حيث تركز هذه النظرية على الظلم النسبي وعدم العدالة الاجتماعية وعدم المساواة بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وهي تفترض انه كلما زاد الإحساس بالظلم كلما أدى ذلك إلى تزايد حدة أساليب الاحتجاج والمعارضة.

- فقدان المشروع الوطني أو القومي الذي يحظى بالشرعية والإجماع ويحقق الطموحات ويزرع الأمل في النفوس.
- الاختلال الطبقي بسبب التوزيع غير العادل للثروة، وغياب العدالة والسلام الاجتماعيين أن ثقة المجتمع بنفسه، واحترام إنسانيته وتوفر حريته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية كفيل بتفجير طاقاته وإقامة التوازن المطلوب بين ضمان الحق وأداء الواجب والنهوض بالمجتمع على كل مستوياته.

3.الدوافع الفكرية والنفسية :

إن المعضلة الأساسية التي يواجهها المجتمع مع الدولة، هي عدم قدرته على التكيف والخضوع لسلطانها ومنحها الولاء والطاعة واحترام قوانينها وتأييد شعاراتها، لأنها ببساطة تتصادم مع تكوينه العقائدي والثقافي والحضاري، ولابد أن تنسجم مع شعوره السيكولوجي فهي دولة حسبه غريبة عنه ذات منشأ غير أصيل، وتنتمي إلى مرجعية حضارية وفكرية أخرى، أي أنها تعاني أزمة شرعية ولم تولد من خلال تطور داخلي وإنما فرضتها الظروف، إذ تفقد هذه الدولة لآليات الضبط الاجتماعي المتمثلة في عنصر الإذعان والانقياد الشعبي [1] وعنصر المشاركة الفعلية في أنشطة الدولة وعنصر الحصول على الشرعية السياسية، الذي يبنى أساسا على رضا المحكومين على الحاكم.

والكثير من العلماء يرون أن نشوء الظاهرة الإرهابية تعود في كثير من الحالات إلى الدوافع النفسية لممارسة العنف والإرهاب والانتقام، إذ يرجع ذلك إلى غريزة الموت والميل العدواني (التدميري)المتأصل والضارب في جذور التكوين الإنساني وعموما يمكن إجمال الدوافع النفسية والفكرية في النقاط التالية :

- تزايد السخط وعدم رضا من جانب الجماعات السياسية على السلطة بسبب افتقار الأخيرة للشرعية السياسية .
- تفاقم الأزمة الحضارية والثقافية.

([1])- إدريس عطية ، مرجع سابق، ص57،58.

- الجهل، سواء كان جهل الأفراد أو الجماعات أو جهل القيادة التي تمارس إرهاب الدولة.
- الفهم الخاطئ والمتسرع من طرف الجماعات لتعاليم الدين والتعصب والانحياز إلى أفكار متطرفة.

إن هذه الأسباب والدوافع المختلطة والمركبة، تعتبر محفزات للجماعات السياسية والإيديولوجية المختلفة للشروع بممارسة النشاط الإرهابي أو التهديد به لتغيير الأوضاع القائمة، خاصة في عصر العولمة، إذ تتدافع هذه الأسباب وتتواجد لممارسة العنف والتنظيم له، عن طريق الحقن الفكري والثقافي وتنمية الشحنات النفسية التدميرية.

المطلب الثاني: أشكال الظاهرة الإرهابية

تتعدد أنماط الإرهاب، وتتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف والفاعلين والوسائل والأهداف، ومع هذا التعدد والتنوع تبرز صعوبة محاولة الإطاحة بكافة صور الإرهاب وأنماط وتصنيفاته خاصة في عصر العولمة وما طرأ على هذه الظاهرة من تحولات ، إلا أن ثمة معايير رئيسية يمكن ذكرها وعلى أساسها يمكن التمييز بين الأنماط والأشكال الرئيسية التي تتخذها الظاهرة الإرهابية.

1.أشكال الإرهاب وفقا للمعيار التاريخي

حيث يمكن التمييز بين الإرهاب التقليدي والإرهاب المعاصر.

أ.الإرهاب التقليدي: ويقصد به ذلك الإرهاب الذي شاعت ممارسته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقد تركز هذا النمط من الإرهاب في إرهاب الحركات الفوضوية والعدمية *، إذ تقوم الفوضوية anar chism على مناهضة الدولة والسلطة، والسعي عن طريق الإرهاب والعنف إلى تفويض دعائمها وهدم رموزها وأركانها لتحرير الفرد والمجتمع من كل سلطة وقهر وتسلط، استنادا إلى

مقولة أن الناس قادرون على العيش معا في وئام دون حاجة لحكومة تجبرهم على الطاعة وتنظمهم[1].

وتعود الأسس الفكرية للفوضوية إلى أراء "ميخائيل الكسندر"و"فتيش باكو نين"، وقد تبنى الفوضويون مبدأ أو إستراتيجية الدعاية عن طريق الفعل the strategy of propaganda by deed مستخدمين الإرهاب لتحقيق مبادئهم[2].

ب.الإرهاب المعاصر الحديث: وهو الإرهاب الذي نعيشه ونعايشه من وقت إلى آخرفي عصرنا الحالي، ويشمل معظم الحركات الإرهابية الحديثة في الوقت الحالي، وهذا النمط من الإرهاب يعود إلى عشرين أو ثلاثين سنة، وهو خليط من الحركات واتجاهات مختلفة.

ويشمل هذا النمط من الإرهاب بالطابع الجماعي أكثر من الصفة الفردية، كما تقوم عليه العديد من المنظمات البالغة التعقيد، والمتطورة التنظيم والمتسلحة، والمتغلغلة في أوساط قطاعات عريضة من المواطنين، وهذا النمط من الإرهاب يضم في جناحيه كافة أنماط الإرهاب المعاصر.

2.أشكال الإرهاب وفقا لمرتكبيه:

يمكن تقسيم الإرهاب من حيث القائمين به إلى نوعين هما: إرهاب الدولة وإرهاب الأفراد والجماعات.

أ.إرهاب الدولة: ويقصد بهذا النوع من الإرهاب في هذا المقام ذلك الإرهاب الذي تلجأ إليه الثورات، بعد نجاحها في الوصول إلى السلطة[3].

ويقصد به الإرهاب الذي تمارسها الدولة، من خلال مجموعة الأعمال السياسية الحكومية، التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين في الداخل وصولا إلى تأمين

([1]) عبد الناصر حريزي،**الإرهاب السياسي**: دراسة تحليلية،القاهرة:مكتبة مديولي، ص172.
* العدمية هي صورة متطرفة من الفوضوية.
([2]) إدريس عطية، مرجع سابق، ص60.
([3]) جمال زايد ابو عين، مرجع سابق، ص98.

خضوعهم لرغبات الحكومة، أو في الخارج وصولا لتحقيق بعض الأهداف التي لا تستطيع الدولة تحقيقها بالوسائل والأساليب المشروعة[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن إرهاب الدولة ينقسم إلى قسمين:

1.إرهاب الدولة على المستوى الداخلي:

وعادة ما تمارس الدولة الإرهاب على المستوى الداخلي من خلال منظمات الدولة، أو بتأسيسها لمجموعات إرهابية لزرع الرعب والفزع بين المواطنين.

قد يكون الإرهاب الذي تمارسه الدولة ظاهرا ولكنه يرتدي دائما ثبات الشرعية القانونية التي يضفيها عليه ممارسوه من خلال عملياتهم الإرهابية[2].

2. إرهاب الدولة على المستوى الخارجي:

وهذا النوع من الإرهاب هو الذي تمارسه الدولة بواسطة مجموعات إرهابية، تكون مهمتها اغتيال بعض المعارضين السياسيين المقيمين خارج حدود الدولة، أو ممارسة أعمال العنف والتخريب ضد مؤسسات ومرافق دولة أخرى.

ويتميز إرهاب الدولة بأنه ذو طبيعة سرية وغير معلنة، وذلك أن الدولة المتورطة عادة ما تنكر أي صلة بينها وبين الأعمال الإرهابية التي تم ارتكابها في دولة أخرى[3]، من الإرهاب ضد مواطنيها،أو يمارسه مواطنو الدولة ضد سلطات الحكم فيها، ولكن ليس ضد الأجانب، وإلا أصبح إرهابا دوليا، حتى لو تم على إقليم الدولة.

ب.إرهاب الأفراد والجماعات:

يعرف إرهاب الأفراد والجماعات على أنه"ذلك الفعل الذي يرتكب بواسطة أشخاص معينين سواء عملوا بمفردهم أو في إطار جماعة منظمة، ويوجه الإرهاب ضد نظام قائم أو دولة معينة"[4].

([1]) نفس المرجع،ص100.

([2]) محمد عوض الترتوري،أغادير عرفان جوجحان، مرجع سابق،ص.108.

([3])- نفس المرجع السابق،ص100.،101.

([4])- أحمد فلاح العموش، مرجع سابق، ص.89.

3. أشكال الإرهاب وفقا لنطاقه

يمكن تقسيم الإرهاب إلى نمطين هما: إرهاب محلي وإرهاب دولي.

أ. **الإرهاب المحلي:** وهو الإرهاب يتطلب المحلية أو الوطنية في جميع عناصره سواء من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط أو الأعداد للعمل، وكذلك الضحايا والأهداف، والنتائج المترتبة عليه والاعتماد على الدعم المحلي في التمويل.

ويرى جانب من الفقهاء أن الإرهاب الوطني لم يعد له سوى الاسم، حيث تم إلقاء الحدود بين الدول بوجود شبكات تدعم الإرهاب في كل مكان، وبذلك يصبح الفصل بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي هو فصل تعسفي حيث لا تشكل الحواجز السياسية والجغرافية عنصرا حاسما في هذا الصدد.

ب.الإرهاب الدولي: وهو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، وذلك عندما يكون أحد الأطراف دوليا سواء أشخاصا أو أشياء أو أماكن، أو يكون الهدف دوليا مثل إساءة العلاقات الدولية.

وتتعدد أساليب الإرهاب ومنها أخذ الرهائن، وخطف الطائرات، والاعتداء على الشخصيات الدولية، وقد كان هذا النوع من الإرهاب محل عناية خاصة من التشريعات الدولية، فنظمت الاتفاقيات الدولية والإقليمية معظم أعمال الإرهاب الدولي[1].

(1)- نفس المرجع السابق،ص 116،117.

المبحث الثالث: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

مما لاشك فيه هي أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة الأزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور امني يؤثر بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي ككل، إذ تشهد المنطقة مختلف الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية وجريمة منظمة بجميع أشكالها إضافة إلى الأقليات والعرقيات والنزاعات التي تتسبب فيها لتحقيق بعض المصالح الضيقة وعلى رأسها مطالبها الانفصالية ، كل هذه التهديدات جعلت من منطقة الساحل بؤرة من التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب.

كما أصبحت منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة، فقد أصبحت المنطقة مصدرا أساسيا بالكثير من المشاكل المرتبطة بطبيعة المنطقة.

إلا انه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد ظهر اتهام أهم أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية للساحل الإفريقي فأصبح احد أهم المجالات الجيوسياسية.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى واقع الساحل الإفريقي والى جذور الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وأهم الحركات التنظيمية في المنطقة

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

أولا:الواقع الجغرافي للساحل الإفريقي

إن تنمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية [1] والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا.

ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال.

ويعرف الساحل الإفريقي كذلك في النصوص العربية القديمة بالقضاء الفاصل بين إفريقيا الشمالية المطلة على المتوسط وإفريقيا السودان جنوب الصحراء. [2]

فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف والتي أنشأت سنة 1971، فان دول الساحل الإفريقي هي:

السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي ، النيجر، تشاد، وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيسا والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تم إضافة كل من غينيا والسودان إثيوبيا، الصومال [3]

1- أسماء رسولي،مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2011)، ص79.

([2])-مهدي تاج، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي،مركز الجزيرة للدراسات،20اكتوبر2012 انظر الرابط التالي:

http://studies.aljazireera.netfallery/media/documents/2011/10/20/20/2011/102012251 1244734 geopolitcal%20of the arab%20maghreb%20and20%sahel.

([3]) أ سماء رسولي، مرجع سابق، ص80.

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها، وهو بذلك يضم كل من السودان ، مالي، النيجر ، تشاد وموريتانيا، وهو ما يعرف بقوس الأزمات [1] وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو، نيجيريا بل وحتى الرأس الأخضر [2]

كما تتميز منطقة الساحل بتنوع اثني وعرقي ألقى بظلاله على البناء الاجتماعي، حيث تعتبر المنطقة فسيفساء اثنية ونقطة التقاء عدة أعراق وتمثل كل فئة أنماطا معيشية الكانوري peulsالسونغاي ،البولسbarambara مختلفة،فنجد في مالي مثلا البارمبارا والعرب،وفي النيجر(الهاوس الجرما،السونغاي،الكانوري، touareg، الطوارق[3].

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيف وحركيا الاندماج المجتمعي صعب خاصة مع غياب ثقافة سياسة وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخليا ، مثل أزمة دارفور في السودان والتوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الاثنية وحتى القبلية في تشاد [4]

وفي الغالب يستعمل مصطلح " الساحل الإفريقي"للدلالة على الدول الثمانية التي تنطوي تحت تجمع " اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف gilss .

([1])امحند برقوق ،(**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية**) ،**العالم الاستراتيجي** ، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07 نوفمبر2008

([2])امحند برقوق، **منطق الامننة في ساحل الأزمات**، انظر على الرابط التالي:
http://berkoukmhand.yoosite.com /resources./berkouk.%20%20sahal

([3])امحند برقوق، **منطق الامننة في ساحل الأزمات**، انظر على الرابط التالي:
http://berkoukmhand.yoosite.com /resources./berkouk.%20%20sahal

([4])– أسماء رسولي، مرجع سابق، ص81.

ثانيا: الواقع الأمني

إن عوامل كثيرة أبرزتها طبيعة المناخ في الساحل الإفريقي وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسبب في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي ، وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الاعتراف في دول الساحل الإفريقي، هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية، وتتمحور هذه المعضلات بالأساس حول الإرهاب والجريمة[1] .

وبالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد، وان الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة ، إلا أن الحوادث الإرهابية الأخيرة قد منحت المزيد الاهتمام بهذه المنطقة فأصبح للساحل خصوصية لكونه منطقة ممتدة من يمكنها أن تشكل ملاذا آمنا بمختلف الإرهابيين الفارين من أفغانستان والعراق.

ثالثا: الواقع الاقتصادي:

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله، بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا.

وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2009، فان الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر ب 8.914 مليون$، والسودان68.53 مليون$، مالي 8.273 مليون$، النيجر4.905 مليون$، موريتانيا 3.201 مليون$، السنيغال 13.333

(1)– نفس المرجع السابق، ص82.

مليون$، بوركينافاسو 8.431 مليون$، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث تقدر ب222.867 مليون$.

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي اضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق الساحل الإفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي آدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دوله الأقل نموا في العالم بل أن دولة كالنيجر تعتبر تحت خط الفقر، غير أن اكتشاف المؤشرات ثروة نفطية هامة في الساحل الإفريقي وفي حل الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فانه من الممكن أن تحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل الإفريقي. [1]

المطلب الثاني: جذور الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي:

تعرف القارة الإفريقية العديد من التهديدات التي تعصف بأمنها، أهمها ظاهرة الإرهاب الذي يشكل تهديدا حقيقيا على مختلف أقاليم القارة خاصة منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وتتميز الظاهرة الإرهابية في هذه المناطق لكونه تهديدا فعليا، تجسد العديد من العمليات الإرهابية التي تفقدها جماعات تمارس النشاط بصورة منظمة، وتضم إليها مجموعة من المواطنين المتطرفين، من أجل إلحاق الضرر والتسبب بالحرج لحكومات الدول بهدف إضعافها[2]

- **بدايات ظهور النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي:**

برزت الظاهرة الإرهابية على مستوى الساحل الإفريقي مع مطلع الألفية الجديدة في أعقاب الحوادث الإرهابية التي وقعت في هذه المنطقة، وتعد عملية اختطاف

([1])– نفس المرجع ، ص95،96.

([2]) – محمود أبو العنين، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي**، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ط5،2007.

السائحين الأجانب في صحراء الجزائر سنة 2003 [1]، بمثابة أول بروز لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، حيث تم اختطاف 32 سائحا يتوزعون على جنسيات أوروبية مختلفة، حيث اختطف 16 من جنسية ألمانية، و10 من جنسية نمساوية ،

و04 سويسريين، كانوا في طريقهم بين مدينة اليزي وتمنراست وجانيت[2]، وبالتحديد منطقة "اليزي" في عمق الصحراء الجزائرية [3]، وتعتبر الجهة المسؤولة عن الحادثة التنظيم الإرهابي "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، والذي أصبح يسمى فيما بعد بتنظيم القاعدة في بلاد المغربي الإسلامي، وقد تم الاختطاف بين شهر فيفري ومارس، ونظرا للظروف القاسية فقد توفي احد الرهائن ، وأفرج عن الرهائن 31 الأخريين بين شهري ماي وأوت2003 [4]

ويليه بعدها عملية السطو على ثكنة عسكرية في موريتانيا سنة 2005، في بلدة لمغطيي شمال شرق البلاد، والتي تسببت في مقتل 15 جنديا، وإصابة عدد أخر بجروح[5]، وقد قامت عناصر الجماعة الإرهابية التي تم الهجوم بالاستيلاء على العديد من الأسلحة والذخائر، وكذلك العملية الإرهابية التي أودت بحياة 04 سائحين فرنسيين في صحراء موريتانيا في ديسمبر 2007.

ومنذ 2003 تم تصنيف منطقة الساحل الإفريقي ضمن" لائحة المناطق الخطرة"، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي ألحت على إقامة قاعدة عسكرية في المنطقة

([1])– عميور ب، **المناطق الحدودية**، اليقظة تفرض نفسها، لجيش، مارس2012.

([2])– لجنة مجلس الأمن المنشأة عمل بالقرارين 1267(1999)و1989(2011) بشان تنظيم القاعدة وما يرتبط به أفراد وكيانات، انظر الرابط التالي:

http://www.cm.org/article/sc/committecs/287/vsq/168044ashtml

([3]) – إبراهيم الحشياني،"بن لادن الجزائر..هل هو صبغة استخبارتية لابتزاز أميركا؟سؤال كبير يحير الجزائريين و الغرب تطرحه لوموند ديبلوماتيك 24 فيفري 2005، انظر الرابط التالي:

http://www.alaraby.net/article 12005/24//0670.html.

([4])– لجنة مجلس الامن، مرجع سابق

([5])– **اختطاف القنصل الجزائري شمال مالي**، الشروق اليومي، انظر على الرابط التالي:

http://www.eshamel.net ./vb/show head.php ?.t :32438

(أفر يكوم)، واختارت الجزائر مقرا لها بسبب موقعها الإقليمي الذي يتوسط المنطقة ، أو إقامتها في مالي أو النيجر، ولكن رفضت هذه الدول التدخل الأمريكي، وبالرغم من هذا الرفض فان الو.م.أ مازالت تعمل جاهدة من اجل تحقيق ذلك حيث قامت بزيارة للمنطقة عام 2008، لعرض مجموعة من الاتفاقيات" في إطار معاهدة الدفاع العسكري المشترك" مع دول المنطقة.

كما نفذت نفس الجماعة هجوما انتحاريا على موقع امني بمقر الدرك الوطني لمدينة تمنراست، جنوب الجزائر في شهر مارس 2012، قتل فيه عدد من رجال الأمن الجزائريين[1]، كما أعلنت نفس بالجماعة عن تبني عملية الاختطاف التي قامت بها في" غاوا" شمال مالي، كما تم اختطاف القنصل الجزائري وستة من مساعديه في الخامس من شهر افريل 2012[2].

وعليه فان الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي هو امتداد طبيعي للجماعات الإرهابية في المغرب العربي، وهو أيضا امتداد لمفهوم الإرهاب الدولي من خلال التنسيق بين الجماعات الإرهابية المختلفة مثل تنسيق الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة العالمي، وكذلك تنسيق تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع الفواعل الإرهابية الجديدة في منطقة الساحل.

كما شهدت الجهة الجنوبية للجزائر العديد من النشاطات الإرهابية كان أخرها عملية الاختطاف التي حدثت بعين أميناس ، التي نفذها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب

([1])– مسعود هدنة،**القاعدة تختطف أجانب وتنقل المعركة من مالي** إلى **الجزائر**،الأربعاء 16جانفي 2013 انظر على الرابط التالي:

http://www.alarabia/articles/2013/01/16/20838.html.

([2])– محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء**،انظر على الرابط التالي:

http://www.islam .maghribia.com/index.php.html

الإسلامي بقيادة بلمختار عن اختطاف 41 رهينة غربية ، من تسعة إلى عشرة جنسيات مختلفة، بينهم سبعة أمريكيون ، وأطلقت سراح خمسين جزائري[1].

كما احتجزت مجموعة مسلحة 150 موظفا في شركة فرنسية بالجزائر ، احتجاجا على فتح الجزائر لمجالها الجوي لضرب المتمردين في شمال مالي.

كما نفذت عملية الاختطاف بعين أميناس خمسة أيام بعد الضربات الجوية الفرنسية ضد نشطاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي ، وان الهجوم الإرهابي والاختطاف بمصفاة عين أميناس قد وصفا بأنهما عمل انتقامي، وأن هذه العملية لم تكن ارتجالية أبدا، ما أدى إلى سبعة جرحى من بينهم اثنين من جنسية مختلفة. [2] كما أدت الجماعة إلى تلغيم أجساد الرهائن الأجانب بمتفجرات وكذلك المحطة النفطية ، حيث طالبت الجماعة من السلطات الجزائرية ب 20 سيارة دفع رباعي مزودة بكميات كاملة من الوقود بفتح ممر أمن لها نحو شمال مالي، وهدد الموقعون بالدماء السلطات الجزائرية بتفجير الرهائن والمحطة في حال لم يستجيب لمطالبهم، وأكدت جماعة الملثمين أن العملية جرى التحضير لها منذ وقت طويل، وأنها تبني خطف الرهائن في عملية أطلقت عليها اسم غزوة عبد الرحيم الموريتاني.

المطلب الثالث:الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي:

أولا: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

يعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الإسلامي الذي نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، التي ولدت بدورها من رحم الجماعة الإسلامية المسلحة وفي 2006أعلنت الجماعة السلفية انضمامها إلى تنظيم القاعدة التي كان يقودها أسامة بن لادن، قبل أن تسمى رسميا باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، تعتبر

(1)– نفس المرجع السابق
(2)– نفس المرجع السابق

الفاعل الأساسي الذي أسس للإرهاب عبر الوطن في منطقة الساحل الإفريقي، وهي تنظيم إرهابي تأسس عام 1998.

وشكل طلائع وصول تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي تصبح لاحقا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في بداية النصف الثاني من سنة 2003، انطلاقة تغلغل المدى السلفي الجهادي في منطقة أزوا د بشمال مالي وكان طليعة من وصلوا إلى تلك المنطقة، القياديان البارزان في تنظيم عمار الصايفي الملقب عبد الرزاق البارا ومختار بلمختار المكنى خالد أبو العباس والمعروف بلقبه بلعور وذلك بعد اختطافها 34 رهينة غربية من الصحراء الجزائرية لكن عبد الرزاق غادر شمال مالي ضاربا في الصحراء الكبرى في رحلة استكشافية بحثا عن موطن أكثر أمنا وسهل الحياة فوقع في قبضة عناصر الحركة من أجل العدالة والديمقراطية المتمردة في تشاد رفقة مجموعة من مقاتليه وتم تسليمه غلى الجزائر بواسطة ليبيا، بينما قرر بلعور الذي كان ساعتها أميرا للمنطقة التاسعة (المنطقة الصحراوية الاستقرار في صحراء أزواد وما جاورها من الحدود مع كل من الجزائر وموريتانيا والنيجر وذلك قبل سنة 2005 وقد عمد إلى انتهاج سياسة العصا والجزر، حيث كان يوزع الهدايا على من ناصره أو سالمه ويبطش بوحشية بكل من ناصبه العداء أو حاول النيل منه، انتهجت الجماعة السلفية للدعوة والقتال عند فرارها إلى الصحراء الجزائرية ومن ثم إلى الساحل الإفريقي نتيجة الضغط الأمني والحصار العسكري ، فانتهج سياسة نشر الدعوة السلفية الجهادية في مجتمع أزواد بشقيه الطوارقي والعربي، حتى أن مجموعات الزنوج من السونغاي كان لها حضها من تلك الدعوة وقد ساعده على تحقيق اختراق كبير في تلك المنطقة، وغياب كل أنواع الأعمال الدعوية والفكرية هناك فضلا عن هشاشة التدين وعدم اهتمام الناس بالعلوم الدينية بسبب غلبة حياة الصحراء التي تتسم بالقساوة، فقدم "بلعور" وأنصاره الفكر السلفي الجهادي للناس باعتباره الدين الحقيقي.

انتهج " بلعور" سياسة المهادنة مع الحكومة المالية التي يتبع لها إقليم أزواد حينها، حيث ظل يحجم عن تنفيذ عمليات ضد الجيش المالي باستثناء ردّات فعل على عمليات

استهدف تنظيمه من داخل الأراضي المالية، لذلك كانت حالات الاحتكاك بينه وبين القوات المالية محدودة، كما استغل انتشار الفساد والمحسوبية في أوساط مؤسسات الدولة المالية، لنسج علاقات مع بعض كبار المسؤولين والضباط الماليين وعمد كذلك إلى محاولة اختراق مجتمع الأزوادي عبر المصاهرات [1] بدأ "بلعور" في بناء أسس كيان سلفي جهادي سيعرف لاحقا "بإمارة الصحراء" التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والتي ظلت تصنف على أنها الجزء الذي أصبح أكبر من الكل، وتوافد عليه عشرات الموريتانيين والماليين والنيجريين وآخرين من جنسيات مغاربية وإفريقيا مختلفة فضلا عن عدد كبير من الجزائريين، فأصبحت "إمارة الصحراء" قاعدة خلفية للتنظيم في الجزائر تتكفل بتوفير السلاح عبر السوق السوداء في إفريقيا والصحراء الكبرى ونقله غلى داخل الأراضي الجزائرية فضلا عن اكتتاب الأفراد وتكونهم.

كما تولت" إمارة الصحراء" مهمة توسيع نشاطات التنظيم الذي تحول أواخر عام 2006 من تنظيم جزائري (الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، إلى تنظيم إقليمي له ارتباط عالمي (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) فتولت تنفيذ عملية دول المنطقة، فكانت النواة العسكرية التي أقام عليها " بلعور" تنظيمه في الصحراء هي "كتيبة الملثمين" في إشارة إلى الاسم الذي عرفت به المنطقة من الصحراء الكبرى تاريخيا وهو " بلاد الملثمين" وضل كيان "إمارة الصحراء يكبر وينمو شيئا فشيئا، ظلت علاقة "مختار بلمختار " مع السلطات الحدودية الموريتانية شبه جيدة ولم يقع أي احتكاك قبل الجماعة السلفية على حامية لمغيطي العسكرية في 04 جوان 2005، أما مالي والنيجر فكانت العلاقة بسلطاتهما المحلية تتسم بشبه هدنة وعدم التعر ض لقواتهم إلا إذا كانت ردة فعل، كما أحجمت تلك القوات عن التعرف " لبلعور" ومقاتليه وكان هناك أحيانا مستوى من التعاون من الضباط ورجال الإدارة بسبب انتشار الفساد

(1)– محمود أبو المعالي، مرجع سابق.

والرشوة في أجهزة تلك الدول [1]. شرع هذا الأخير في إعادة هيكلة : إمارة الصحراء مع تزايد عدد الملتحقين بالتنظيم، ليستقر الأمر في النهاية على أر بع تشكيلات، كتيبتان وسريتان وهي كما يلي:

1 - كتيبة الملثمين: تتألف من العناصر القديمة في إمارة الصحراء ويتولى قيادتها أمير الصحراء السابق "بلمختار " وهو شاب جزائري من مواليد 1972 بمدينة غرداية انتقل إلى أفغانستان ولم يكمل عقد الثاني حيث تلقى تدريبات في معسكرات القاعدة وطالبان وأصيب في انفجار قنبلة يدوية فقد إحدى عينيه فأصبح يعرف بلقبه الحالي وتعتبر كتيبته هي المسؤولة عن الاختطاف عدد من الرهائن الغربيين خصوصا المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر الكندي " روبرت فاولر " ومساعده السابق لكندا في الغابون " لويس غواي" الذي اختطف من النيجر في ديسمبر عام 2008، كما قامت كتيبته بأول هجوم نفذه على الأراضي الموريتانية في 04 يونيو 2007، كما أعلنت الكتيبة مسؤوليتها عن اختطاف فرنسيين في النيجر في جانفي 2001، كما خطط أمير "كتيبة الملثمين بلمختار" لعملية اختطاف ثلاثة رعايا إسبانيين على الطرق الرابط بين مدينتي نواكشوط وتواديو في موريتانيا نهاية شهر نوفمبر 2009، وقد عمد " بلمختار" إلى تشكيل نواة للتنظيم داخل موريتانيا عرفت فيما بعد بمجموعة " أنصار الله" المرابطون في بلاد شنقيط التي هاجمت السفارة الإسرائيلية بنواكشوط مطلع شهر فيفري 2008، ونفذت قبل ذلك عملية سطو على مبالغ نقدية ضخمة بنواكشوط في أكتوبر 2008.

2 - كتيبة طارق بن زياد: يقودها الجزائر "عبد الحميد أبو زيد" واسمه الحقيقي "عبد الحميد الصوفي" ويصنف على أنه من صقور التنظيم وإلى كتيبة تنسب عمليات قتل واختطاف عديدة، أبرزها اختطاف نمساويين، من جنوب تونس في شهر فيفري عام 2008، و اختطاف خمسة فرنسيين توغولي ومالغاشي، تابعين لشركة "أريفا" الفرنسية العاملة في مجال استخراج اليورانويم بالنيجر بشهر سبتمبر 2010، وما يزال أربعة

(1) – محمود أبو العالي، مرجع سابق.

منهم حتى الآن رهن الاحتجاج لدي التنظيم كما نفذت كتيبة طارق بن زياد على بلدة تورين شمال موريتانيا وقتلت 12 عسكريا فضلا عن مسؤوليتها عن اختطاف وقتل البريطاني أدون داير أواخر شهر ماي بعد أن رفضت الحكومة الاستجابة لمطالب التنظيم.

3 -سرية الفرقان: ويقو دها الجزائري " جمال عكاشة" المكنى "يحى أبو الهمام" في الحدود الشمالية الغربية من أزواد، وبالتحديد شمال مدينة "تمبكتو" بمحاذا ة الحدود الموريتانيۃ و علیها تنسب عمليات عديدة أبـرزها اختطاف إيطالي وز وجته البوركنابية من ضواحي مدينة كوين على الحدود الموريتانية المالية أو اخر عام 2009 كما شنت هجوما هذه السرية قتلت خلالها ثلاثة جنود موريتانيين في بلدة الغلاوية شمال موريتانيا في 26 ديسمبر 2007، وتولت سرية الفرقان مهمة التصدي للجيش الموريتاني خلال عملية توغله من مخازن السلاح في ليبيا سواء عبر المرتزقة العائدين من جبهات القتال أو تلك التي نهبت في المناطق التي أصبحت معزولة بسبب الحرب، وهي الأوضاع يعرف تنظيم القاعدة كيف يتعامل معها للحصول على هذه الأسلحة مقابل الأموال التي تحصل عليها عبر الفديات المقدمة من طرف العديد من الدول الأوروبية نظير إطلاق سراح رعاياها المختطفين من قبل التنظيم في المنطقة.

4 -سرية الأنصار:

ويقودها "أبو عبد الكريم الطارقي" وهو الوحيد من غير الجزائريين الذي أسندت إليه مهمة إمارة سرية في التنظيم، وتتألف سريته في معظمها من عناصر ينحدرون من الطوارق الماليين والنيجريين، وقد نفذت العديد من العمليات في شمال مالي و النيجر، ومن أبرزها المشاركة مع كتيبة"طارق بن زياد" في معركة الوسرى، في بداية شهر يوليو 2009 ضد الجيش المالي وميليشيات تابعة لإحدى القبائل العربية في تمبكتو، وتقول مصادر التنظيم أن أبو عبد الكريم الطارقي هو من قتل الرهينة الفرنسية" ميشال جيرمانو" في نهاية يوليو 2010، ردا على هجوم مشترك بين القوات الموريتانية والفرنسية على معسكر للتنظيم قتل فيه سبعة من عناصر

شمال مدينة تمبكتو، [1]، وفي الثاني والعشرين من شهر مارس 2012 سارع " إياد غالي " إلى وضع خطة مع حلفائه في القاعدة وحركة التوحيد والجهاد للسيطرة على مدن أزواد الكبرى، فقرروا محاصرة مدينة كيدال بماقاتليه واقتحامها، مستغلا البعد القبلي للمدينة المشكلة أساسا من قبائل الافوغاس الذين ينتمي معظم مقاتلي الحركة إليهم، بينما وجه حلفاؤه من حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا إلى مدينة" غاوا" لان اغلب مقاتلي تلك الحركة وقادتها ينحدرون من تلك المدينة وقد سيطروا على معظم أجزائها بما في ذلك القاعدة العسكرة التي تضم مقر قيادة الجيش المالي في الشمال، أما مدينة تمبكتو التاريخية فقد استغل إياد غالي المفاوضات التي كانت تدور بين الحركة الوطنية لتحرير ازواد ومقاتلين تابعين لميليشيات من القبائل العربية في المدينة، ليباغتها فجأة بقوات ضخمة، بتقدمها فيلق من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يقوده أمير سرية الفرقان " يحي أبو هيام" الذي كانت مكافأته لاحقا على فتح المدينة تعيينه واليا عليها [2] ،هذه الحركات الجديدة جعلت المتتبعين ينظرون إلى هذين التنظيمين على أنهما إفراز جديد أنتجته التطورات المتسارعة في المنطقة خاصة في ظل الانتشار السريع للأسلحة الليبية والفوضى التي تعبث ببلدان المنطقة[3].

ثانيا: جماعة التو حيد و الجهاد في غرب إفريقيا .... من الانشقاق إلى التنسيق.

أعلن عن هذه الجماعة لأول مرة في أكتوبر 2011 عندما نفذ عناصر تابعين لها عملية اختطفوا خلالها ثلاثة رهائن غربيين (إسبانيين و ايطاليين) من مجتمعات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تندوف جنوب الجزائر ويأتي تأسيس جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بعد انشقاق زعيمها سلطان ولد بادي المكنى أبو علي عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بعد ر فض قيادة تنظيم تشكيل سرية خاصة بعرب أزواد كان يطالب بها على غرار الأنصار التي يقودها أبو عبد الكريم الطارفي

(1)– محمود ابو المعالي ، مرجع سابق.
(2) – رضا شنوف، مرجع سابق
(3)– محمود ابو المعالي، مرجع سابق

والمؤلفة أساسيا من مقاتلين طوارق وقد نفذت جماعة التوحيد هجوما انتحاريا على موقع أمني في مدينة تمنراست جنوب الجزائر في شهر مارس 2012 قتل فيه عدد من رجال الأمن الجزائري.

وشاركت حركة التوحيد في غرب إفريقيا في مفاوضات عديدة مع القاعدة وتنظيم أنصار الدين، تم خلالها توزيع الهمام بين تلك التنظيمات لخوض حرب موحدة للسيطرة على المدن الكبرى في أزواد، حيث أسندت مهمة السيطرة على مدينة غاوا إلى حركة التوحيد والجهاد نظرا لانحدار معظم قادتها ومقاتليها ووصلوا مقاتلو الحركة إلى المدينة نهاية شهر مارس 2012 بالتزامن مع مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات التوجه العلماني، حيث تقاسموا السيطرة عليها.

كما تبنت هذه الجماعة عملية اختطاف القنصل الجزائري " بوعلام سايس" وسبعة من معاونيه في " غاوا" إحدى المدن الثلاث الكبرى التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية في شمال مالي، وهي العملية التي تمت في الخامس من شهر أفريل 2012، وبعدها بيومين أعلنت الجماعة عن تبنيها لعملية الاختطاف هاته[1].

ثالثا: جماعة أنصار الدين...أو طالبان الأزواد

تم تأسيس هذه الجماعة في نوفمبر 2011، ومؤسسها الزعيم السابق للمتمردين الطوارق" أياد أغا غالي" المكنى " أبو الفضل" وهو زعيم تقليدي من قبائل"الايفوغاس" الطوارقية، وقد شارك إلى جانب نائبه في قيادة الحركة حاليا" الشيخ".

وقد قاد إياد غالي الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد المتمردة بداية التسعينات، وبعد توقيع اتفاق السلام مع الحكومة المالية برعاية الجزائر سنة 1992، انضم إلى الحكومة

(1)- نفس المرجع السابق.

المالية وساعدها في إخضاع بقية حركات التمرد الرافضة لاتفاق السلام ، وعين بعدها قنصلا عاما لجمهورية مالي في المملكة العربية السعودية[1].

انتمى خلال العشرية الأولى من القرن الماضي لجماعة الدعوة والتبليغ التي تنشط عبر العالم في المجال الدعوي، وترفض الخوض في السياسة ومجالات اختلاف الأمة، لكن التوجه التبليغي للزعيم الطار قي لم يكن إلا قنطرة عبر منها نحو الفكر السلفي، انتظر إياد غالي ما اعتبره الفرصة المناسبة بعد نظام معمر القذافي عن ليبيا ، والذي شكل عقبه في وجه محاولات طوارف التمرد على الحكومة المالية، فعاد إلى أزواد واتخذ من سلسلة جبال أغرغار في أقصى شمال أزواد مقرا له، وجمع حوله مئات المقاتلين الطوارق، واستجلب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وأعلن عن تشكيل حركة تحمل اسم جماعة" أنصار الدين" يقول قياديون فيها أن اختيار اسمها لم يأتي احتياطا ، وإنما جاء بعد مشاورات ودراسة متأنية، حيث يقرر أن تسمى أنصار الدين لان هدفها الأول هو إقامة الشريعة الإسلامية

دخلت جماعة أنصار الدين بعد تأسيسها في نوفمبر 2011 في تنسيق مباشر مع تنظيم لبلاد المغرب الإسلامي من أشبه ما يكون بالتنسيق القائم بين حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان، كما استطاعت أن تدخل معها في نفس تنسيق حركة التوحيد والجهاد في غرب افر يقيا التي انشقت حديثا عن تنظيم القاعدة، وهو التنسيق الذي أشار إليه " إياد غالي" في أول خطاب يوجهه إلى سكان تمبكتو في الرابع من شهر افريل عام 2012، بعد سيطرت قواته عليها حيث قال"...اجتمع إخوانكم من المجاهدين ومن جماعة أنصار الدين وشهدوا على نصرة الحق وإقامة الدين ورفع الظلم عن المظلومين، وجمع شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم على كلمة التوحيد لا اله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم".

([1])– رضا شنوف، **الحرب في ليبيا تغذي مخازن القاعدة بالسلاح وتهدد امن المنطقة**، الخبر،ع5309 ،الثلاثاء 29مارس2011 ،ص03.

وقد بدأت جماعة أنصار الدين عملياتها المسلحة في أزواد بهجوم على مدينة " أغلهوك" غرب كيدال في أواخر شهر جانفي في 2012، حيث سيطرت على قاعدة عسكرية هناك قبل أن يتمكن مقاتلوها من اقتحام قاعدة" آمشش" العسكرية قرب مدينة تساليت، واستولوا على كميات كبيرة من الأسلحة والآليات العسكرية ، ومع انهيار الجيش المالي بسبب تداعيات الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي " أمادو توماني توري"[1].

وقد تمكنت قيادة القاعدة في شمال مالي من استغلال الأوضاع في المنطقة خلال السنتين الماضيتين، لصالحها، فأوفدت عشرات المقاتلين إلى ليبيا، في بداية الثورة الليبية، واستغلال الأوضاع في ليبيا لتهريب السلاح واكتتاب العناصر.

فبعد أن تم التأكد من الاستحواذ على كمية كبيرة من الأسلحة المهربة من ليبيا ، بمعدات عسكرية ثقيلة ومتطورة منها صواريخ أرض–جو، وقوافل من الشاحنات الصغيرة من طراز "توبوتا" غادرت شرق ليبيا، وعبرت الحدود إلى تشاد ثم إلى النيجر، ومن ثم إلى شمال مالي، اتضح مدى الخطر الذي بات يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في مقابل نمط تعاطي دول المنطقة مع هذه التحديات الأمنية الجديدة الضعيفة والهشة نظرا للإمكانيات العسكرية الضعيفة جدا لديها، باستثناء الجزائر التي أظهرت إمكانيات اكبر في التعامل مع التحديات الجديدة التي أفرزتها اللازمة الليبية، باعتبارها الدولة الأكثر تسلحا وقدرة على تعقب حركات عناصر تنظيم القاعدة ومجابهتهم مخابراتيا، وهو الأمر الذي أكد مرة أخرى محورية الجزائر في الملف الأمني للساحل الإفريقي.

أما التحدي الثاني فهو التخوف من تشكل مليشيات مسلحة قوامها الآلاف من المقاتلين من طوارق مالي والنيجر الذين أيدوا الزعيم الليبي سابقا "معمر القذافي"،

(1)– محمود ابو المعالي ، مرجع سابق.

خصوصا وإنهم عادوا إلى بلدانهم بعد مقتل هذا الأخير وهم محملون بكافة أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة الثقيلة.

كل هذه المعطيات تجعل من القاعدة أول مستفيد من انهيار الوضع في ليبيا، خاصة أمام التكهنات بان حالة الفوضى وعدم الاستقرار ستطول أكثر، الأمر الذي يفسح المجال للقاعدة كي تتسلح أكثر فأكثر، في شمال مالي واشتبكت معه في معارك عديدة.

كما أنها هي المسؤولة عن اختطاف دركي موريتاني من وسط مدينة"عدل يكرو" في شرق موريتانيا كذلك في شهر ديسمبر ، وقد نفذ عناصر من السرية عملية اغتيال راح ضحيتها مواطن أمريكي وسط نواكشوط في 23 يونيو 2009 ، وقام احد عناصرها بعملية انتحارية استهدفت السفارة الفرنسية بنواكشوط في أوت 2009.

خلاصة الفصـــل:

إذن من خلال ما سبق تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية التماثلية واللاتماثلية بالمنطقة، كنشاطات الجماعات الإرهابية والجرائم المرتبطة به من تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها كتهريب المخدرات والأسلحة والهجرة غير الشرعية ، أو حتى احتمالات التدخل الأجنبي وتواجده العسكري الفعلي...الخ

وبالتالي فان هذه المظاهر هي فروع للعملية الإرهابية، وعليه فان هذا التزايد المستمر للإرهاب وتفاعله مع مختلف التحديات الأمنية الأخرى إن برزت العديد من الجهود التي تهدف إلى محاربة الإرهاب في المنطقة، وهذه الجهود والمقاربات تنوعت بين تلك الداخلية والخارجية وهو ما سنتناوله في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

الآليات المتعددة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي

المبحث الأول: الأدوار الأجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة

المبحث الثاني: الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في المنطقة

تمهيـــد:

رغم التزايد المستمر للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد تعددت وتنوعت الآليات والمقاربات لمواجهة الظاهرة الإرهابية فشكل ضرورة لا غنى عنها لتوفير شروط الأمن والاستقرار.

وبالتالي فإننا سنتناول في هذا الفصل الآليات المطروحة لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين أساسيين، المبحث الأول نتطرق فيه إلى الأدوار الأجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة، أما المبحث الثاني فتناول المنظور الجزائري في مكافحة الإرهاب في المنطقة، وكذلك دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: الأدوار الأجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

على مدى السنوات القليلة الماضية برز اهتمام واضح بمنطقة الساحل الإفريقي، من طرف مختلف الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، حيث تعتبر الأدوار الأجنبية محورية في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أصبحت مواجهة الظاهرة كجهة جديدة والاهتمام من خلال مختلف المجهودات والمبادرات والمناورات العسكرية المختلفة التي تقام في المنطقة، نظرا لتعرضها لمختلف التهديدات الأمنية، كتنظيم القاعدة والفواعل الإرهابية الجديدة التي اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا رئيسيا لأمن مصالحها في المنطقة.

وقبل التطرق غلى تلك المبادرات والمجهودات والأسباب ودواع موضوعية ومنهجية، لابد من توضيح أسباب الاهتمام الأجنبي بمكافحة الإرهاب في المنطقة، وتراوحت بين الدوافع الأمنية والدوافع الاقتصادية.

- **الدوافع الأمنية**

قبل نهاية الحرب الباردة كانت منطقة الساحل الإفريقي تعيش على هامش التاريخ، إلا أنها في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة جعلت المنطقة تشد انتباه العالم الخارجي، وتميز هذه المنطقة جعلها محل انجذاب الاهتمام الخارجي ، وتتمثل

- زيادة نمو نشاطات عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.
- عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى هشاشة الدولة وضعفها.
- انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية وتأثيراتها السلبية على النسيج المجتمعي.

ونظرا لتعدد هذه الظواهر والأسباب مما تجعل هذه البيئة سهلة الاحتضان للظاهرة الإرهابية على أراضيها، من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة، وعليه تنحصر الدوافع الأمريكية والدولية من خلال مختلف المجهودات والمبادرات سواء

كانت عسكرية وغير عسكرية، تحت التعاون والتنسيق للأهمية الإستراتيجية للمنطقة [1].

وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أنه من الضرورة التواجد في الساحل الإفريقي من أي وقت مضى، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال انضمامها لتنظيم القاعدة في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وشن هجمات في أوروبا.

إذ تشير تقارير دولية إلى أن لجنة الأزمات الدولية الصادر في عام 2005، تحت عنوان " الإرهاب الإسلامي في الساحل حقيقة أم وهم ؟ "، إن المنطقة الشاسعة المحاذية للصحراء، والتي تشمل مالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، لا تشكل مرتعا للنشاط الإرهابي، غير أن التصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة، في حين أن التعامل المتأني والمتوازن والجدي مع هذه الدول الأربعة من شأنه أن يبقى المنطقة في أمان.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل أن منطقة الساحل الإفريقي تشكل تهديدا أمنيا عالميا يطال الولايات المتحدة أم أنه مبرر للدخول واستغلال موارد المنطقة، خاصة النفط و اليورانيوم ؟

- **الدوافع الاقتصادية**

من بين أسباب الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي هو الاكتشافات النفطية الأخيرة في المنطقة، من ثروات طبيعية ومعدنية هامة مثل اليورانيوم، الذهب،

---

[1]– محمد نجيب السعد، " **الأطماع الأمريكية في إفريقيا ... دول جنوب الصحراء نموذجا** "، الوطن أنظر على الرابط التالي :

http : www.alwatan.com / graphics / 2011-09 sep / 7.9 daily htm .....2 htm.

الفوسفات .... الخ، مما جعلها محلا لأطماع القوى الخارجية وإدراجها ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة [1].

وباعتماد لغة الأرقام فإننا نجد أن الإنتاج الإفريقي للبترول قد ارتفع مقارنة مع السنوات الماضية، حيث أنتجت إفريقيا 10.3 مليون برميل في اليوم في عام 2008 مقارنة مع إنتاج 5.7 مليون برميل عام 1988، وكذلك بالنسبة للغاز حيث ارتفع الإنتاج الإفريقي للغاز إلى 215 مليار م^3 في سنة 2008 مقارنة بـــ 60 مليار م^3 في سنة 1988.

أما بالنسبة للاحتياطي الإفريقي من النفط والغاز الطبيعي فهو الآخر عرف نموا قويا مما أدى إلى زيادة احتياطات القارة الإفريقية في العالم، ففي مدة عشر سنوات ازدادت الاحتياطات من النفط الإفريقي بمعدل 6 بالمائة سنويا، من 72 إلى 126 مليار برميل وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها 75 بالمائة، في حين أن الاحتياطات العالمية زادت بنسبة 18 بالمائة فقط خلال نفس الفترة.

وهكذا زادت احتياطي النفط الإفريقي في الاحتياط العالمي بنسبة 25 بالمائة، أما فيما يخص الاحتياطي الإفريقي من الغاز الطبيعي فقد قدر سنة 2008 بمجموع 14650م^3 وتقدر حصته ب 8 بالمائة من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي.

وبصفة أدق فإن بعض الإحصائيات تفيد بأن نيجيريا تضم احتياطات نفطية وغازية تقدر بـــ 31 مليار برميل، وليبيا احتياطات بـــ 40 مليار برميل، والجزائر بـــ 12 مليار برميل، وتشاد بـــ 1 مليار برميل، والسنغال بـــ 700 مليون برميل،

والسودان بـــ 563 مليون برميل، والنيجر وتونس وموريتانيا بـــ 300 مليون

[1]– محمد نجيب السعد، المرجع السابق.

برميل لكل منها [1].

إذن، فقد كانت هذه الأسباب الرئيسية المتحكمة لدى القوى الأجنبية التي كانت تظهر اهتماما للمنطقة التي تم تهميشها وكان وراء هذا الاهتمام العديد من المشاريع والمبادرات لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

المطلب الأول: الدور الأمريكي لمكافحة الإرهاب في المنطقة

ترى الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها بالساحل الإفريقي هو فقط نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الأخير وعلى رأسها التهديدات الإرهابية، واعتمدت الولايات المتحدة على آليات أمنية بالدرجة الأولى كما تميزت بطابعها العسكري لمواجهة الظاهرة في المنطقة.

أولا: مبادرة "عموم الساحل" PAN – SAHEL

أعلنت الحكومة الأمريكية في نوفمبر 2002 عن إنشاء مبادرة عموم الساحل تحت تسمية "مبادرة بان الساحل" PAN SAHEL INITIATIVE لمساعدة تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

والخريطة التالية توضح الدول الأعضاء في مبادرة عموم الساحل (PSI) الأمريكية.

[1]– محمد نجيب السعد، " **الدور المرتقب للقوات الامريكية – قوات أفريكوم** : الآثار والإنعكاسات والخيارات، المنتدى الدوري المركز، الأربعاء 11 فيفري 2009، أنظر على الرابط التالي :
http : www.anasid.com / index.php / main / index/ 4/ 12 / contients.

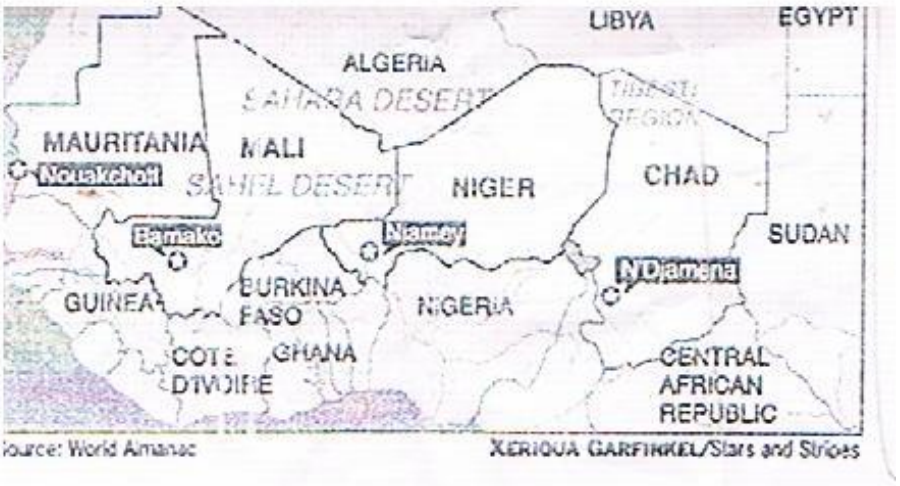

ource: Drew Brown, "U.S. stepping up anti-terrorism efforts in Africa", 15 April 200
http://www.stripes.com/reporters/Drew_Brown?author=Drew_Brown /15/12/201

وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول المنطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية.

ومبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة تشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، وحسب العقيد في الجيش الأمريكي " VICTOR NELSON" المسؤول عن برنامج "بان الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي فإن : مبادرة "بان الساحل" هي : [1]

أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي وخاصة بين الجزائر ومالي، النيجر وتشاد" [2]

أصبحت هذه المبادرة عملياتية منذ مارس 2004، وبدأت هذه المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط، ويضم

---

[1]– أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية** بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ص 130.

[2] - Jim fiher Thompson, « l'initiative pan – sahel en courage la coopération entre les pays du sahel et du maghreb », 23 Mars 2004 in :
http:// www.america-gov/ st/ wash file english /2004 / March / 2004 032317034351 I mehsifo – I 366693. Html.

الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد بميزانية قدرت بـــ 7.75 مليون دولار.

إن المفارقة الكبيرة من خلال هذه المبادرة هو أن أول عملية إرهابية في منطقة الساحل الإفريقي كانت عام 2003 باختطاف 32 سائحا أوروبيا معظمهم ألمان في الصحراء الجزائرية من قبل "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" غير أن مبادرة "بان الساحل" تم إنشاؤها في نوفمبر 2002 أي أنه تم إنشاؤها قبل عام تقريبا من حادثة الاختطاف، وهو ما يطرح تساؤلات مفاده ما الذي يفسر إعلان الولايات المتحدة لمبادرة "بان الساحل" قبل أن تكون هناك حوادث إرهابية بالمنطقة ؟.

يرى البعض أن إعلان الحكومة الأمريكية للمبادرة كان يعد تواثر الأنباء بأن الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد نقلت جزء من نشاطاتها إلى منطقة الساحل، وهذا تفسير غير كاف [1].

التفسير الثاني هو أن الولايات المتحدة، وكما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي سنة 2002، قد اعتمدت إستراتيجية "الحرب الاستباقية" التي حلت محل مفهوم آخر وهو "إستراتيجية الردع".

فكما جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2002 فإن : [2]

"زيادة المخاطر جعلت قضية اتخاذ عمل استياقي للدفاع عن أنفسنا أكثر إلحاحا حتى لو لا يزال هناك عدم يقين بوقت أو مكان هجوم العدو لإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا"

---

[1]– أسماء رسولي، المرجع السابق ص 131.

[2] – Bérangère rouppert « the European strategy for the Sahel », researchr at groupe de recherche et c'information sur la paix et la sécurité (GRIRI; Brucsls, 2011 ; P5. http://www.culturaldiplomacy.org/culturaldimacynews/content/Articles/Particiantpapers : 2012-01 eaac/The European- Strategy for the sahel- Bérangère rouppert . Pdf

أما التفسير الثالث هو محاولة الولايات المتحدة من خلال التسويق لشعار الرب المقدسة ضد الإرهاب التواجد والتمركز في المناطق الإستراتيجية في العالم حماية لمصالحها هناك.

وقد أصبت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية غيرها من عناصر الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف ب "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI"

ثانيا: شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI

تحولت مبادرة "بان الساحل" في جوان 2005 إلى "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI"، لتشمل الدول الأربعة السابقة كل من "الجزائر، السنغال، نيجيريا، ليبيا، تونس، المغرب، وبوركينافاسو لمنع تحويل المنطقة إلى ملجأ للجماعات الإرهابية والخريطة التالية تو ضح الدول الأعضاء في شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI.

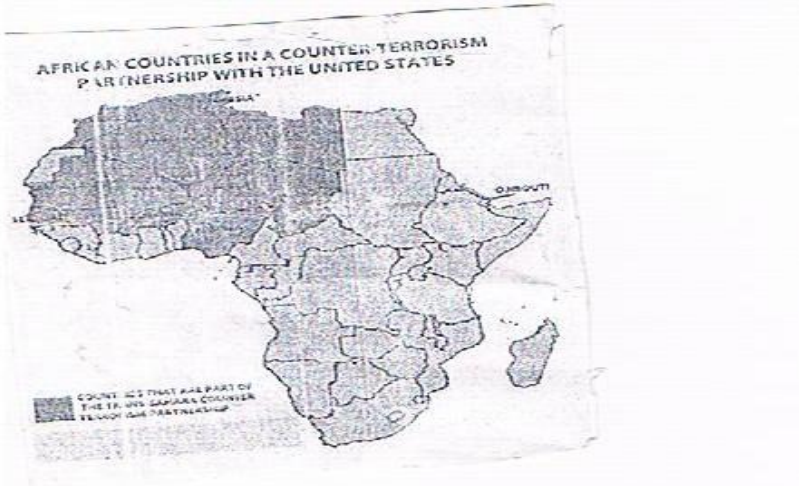

Source : « africa and the world »en :(http://tsaa rmdesignlah .com/wp-content/uploas/usa.jpg/.

كما تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI برنامجا حكوميا للولايات المتحدة لمساعدة على تطوير قوات الأمن الداخلية اللازمة للسيطرة على الحدود ودحر الإرهاب وغيره من النشاطات غير المشروعة، ويقوم هذا البرنامج على مبادرة "بان الساحل" الناج حة، التي تمت في بدايات عام 2004 وركزت على مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد [1].

وقد تم توسيع مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الص حراء لتشتمل على الجزائر والمغرب وتونس والسنغال وغانا ونيجيريا، وهي تزيد من الدعم فيما يتعلق باكتشاف التهديدات التي يتم نقلها في المنطقة والتعامل معها، وستساعد المبادرة أيضا تلك الدول على زيادة الأمان من خلال زيادة القدرات لوأد النزاعات في مهدها، وتحاول مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء زيادة العائد على الاستثمار إلى الحد الأقصى من خلال تطبيق الإصلاحات لمساعدة الدول على الاعتماد على نفسها بشكل أكبر.

وتعد عملية تحمل الحرية – عبر الص حراء (OEF-TS) المكون العسكري للولايات المتحدة في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء وتقوم قيادة قوات الولايات المتحدة في أوروبا بتنفيذ عملية تم ك الحرية عبر الصحراء من خلال سلسلة من الارتباطات والخبرات العسكرية لتقوية قدرة ال حكومات المتطرفة وعملها بسبب مشكلات الفقر والتخلف وضعف الدولة لاسيما في منطقتي القرن الإفريقي والساحل، وهو ما دفع القيادة الجديدة إلى تبني منهجية العمل تقوم على مفهوم الأمن الوقائي، القائم على تنفيذ خطوات استباقية في مجالات عديدة، اقتصادية واجتماعية وإنسانية، جنبا إلى جنب مع العمل على التصدي للجماعات الإرهابية القائمة بالفعل.

[1]– خيري عبد الرزاق جاسم، " **قيادة عسكرية أمريكية جديدة لأفريقيا فرصة أمريكية ومحنة أفريقية** "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21 ، شتاء 2009، ص 104،105.

ثالثا: الإستراتيجية الجديدة بخصوص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى

أعلنت الحكومة الأمريكية في الرابع عشر من جوان 2012 عن إستراتيجية أمريكية جديدة بخصوص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، تحت تسمية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، تنطوي على رؤية فلعلية وتقدمية عمادها الشراكة، إن هذه الإستراتيجية الجديدة تحدد أربعة أهداف إستراتيجية، وتلزم الولايات المتحدة بتكثيف جهودها بالنسبة لأول من الدعائم الأربع وهما: تقوية المؤسسات الديمقراطية وحفز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار.

هذه الدعائم الأربع تتمثل فيما يلي: [1].

- **تقوية المؤسسات الديمقراطية:** تلزم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بالعمل على دفع عجلة الديمقراطية عن طريق تقوية المؤسسات على كل المستويات، ودعم وتعزيز التطلعات الشعبية في شتى أرجاء القارة نحو حكم أكثر انفتاحا وخضوعا للمحاسبية، والترويج لحقوق الإنسان وسيادة القانون وتحديد الزعماء الذين تهدد أفعالهم مصداقية العمليات الديمقراطية، وكما قال الرئيس في غانا: "إن إفريقيا لا تحتاج إلى رجال أقوياء، بل إلى مؤسسات قوية".
- **تحفيز النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار:** تلزم الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة، عن طريق التركيز الأدق والانخراط وتسخير المواد الإضافية بالعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي، بما في ذلك زيادة التجارة والاستثمار في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، وسوف تروج

---

[1]– **الإستراتيجية الجديدة بخصوص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى**، 14 جوان 2012 أنظر على الرابط التالي :

http :www.digital.usembassy.gov/ST/arabic/Texttrans/2012/06/2012/06147404.Html.IXZ Z PIXU ST P 3.

الولايات المتحدة لإشاعة مناخ يمكن التبادل التجاري والاستثمار وتحسن الإدارة الاقتصادية، ويعزز التكامل الإقليمي، ويوسع نطاق قدرات إفريقيا على الوصول الناجع إلى الأسواق والاستفادة من الأسواق العالمية، ويشجع الشركات الأمريكية على المتاجرة مع إفريقيا والاستثمار فيها.

- **تعزيز السلام والأمن:** تهيب الإستراتيجية الجديدة بالولايات أن توطد شراكتها الأمنية مع الدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية لتلبية الاحتياجات الأمنية الأساسية لشعوب المنطقة، وما من أحد سوى حكومات إفريقيا وشعوبها قادر على حل التحديات الأمنية بصورة مستدامة وتسوية الانقسامات الداخلية التي ابتليت بها القارة، غير أن الولايات المتحدة تستطيع إحداث فارق إيجابي.
- **الترويج للفرص والتنمية:** ما من بقعة في العالم أجمع تستحق الاستئثار بجهودنا التنموية أكثر من القارة الإفريقية، وسوف نواصل العمل مركزين على نتائج التنمية المستدامة والنموذج التشغيلي الجديد للمساعدات الإنمائية الأمريكية كما نصت عليها السياسة الرئاسية للتنمية العالمية في عام 2010[1].

وكما يبدو من خلال ركائز هذه الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة التي ركزت على خلاف المبادرات السابقة الذكر، على المسائل السياسية والاقتصادية، فإنها مشابهة إلى حد ما في مضمونها ومحتواها لـــ " الإستراتيجية من أجل "الأمن والتنمية في الساحل" والمقدمة من طرف الاتحاد الأوربي في شهر سبتمبر 2011 كإستراتيجية شاملة لمعالجة المشكلات الأمن والتنمية وإلغاء التهديد الإرهابي الذي يشكل عقبة كبرى أمام الاستقرار وجهود التنمية والازدهار لاقتصاد دول الساحل، وهو ما يعبر عن التنافس الدولي في المنطقة من خلال مبدأ "الفعل ورد الفعل" بين القوى الفاعلة في المنطقة.

---

[1]– نفس المرجع.

رابعا: القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في إفريقيا لمكافحة الإرهاب

يأتي تشكيل قيادة عسكرية مستقلة خاصة بإفريقيا ضمن هيكلة وزارة الدفاع الأمريكية امتدادا للاهتمام الأمريكي المتواصل بالقارة الإفريقية منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، حينما استأنفت الولايات المتحدة اهتمامها بالقارة عقب فترة طويلة من الانقطاع منذ فشل تدخلها في الصومال في بدايات العقد الأخير من القرن الماضي.

وعليه فإن القارة الإفريقية موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية هي : قيادة أوروبا (EU-COM) وقيادة المحيط الهادي (الباسيفيكية)، والقيادة الوسطى (المركزية) (CENT.COM) وهناك من يرجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ على الاستقرار الأمني في إفريقيا [1].

كما أعلن الرئيس جورج بوش في السادس من شهر فيفري 2007 أن الولايات المتحدة سوف تؤسس قيادة عسكرية جديدة خاصة بإفريقيا، يطلق عليها القيادة الإفريقية – أو اختصارا " أفر يكو م" AFRICOM، مهمتها الإشراف على جميع الأعمال العسكرية والأمنية في إفريقيا، ما عدا مصر التابعة للقيادة المركزية.

ويعكس إسراع الولايات المتحدة في ترتيب وجودها العسكري في إفريقيا مدى تزايد أهمية القارة وظهورها كلاعب استراتيجي في مجالين من أهم المجالات لأمريكا هما: [2].

- محاربة الإرهاب الذي اتخذ له قواعد في إفريقيا.

---

[1]– إبراهيم علي إبراهيم، "**أفريكوم اتجاه جديدة في العلاقات الأمريكية .. الإفريقية** ، العدد 4333، الأربعاء 31 أكتوبر 2007، أنظر على الرابط التالي :
http : www.elaph.com/Web/AS daelph/2007/10/276250.html? Section archive = AS Da Elaph.

[2]– إبراهيم علي إبراهيم، مرجع سابق.

- حماية الاستثما رات الأمريكية في القارة التي زادت إلى ثلاث أضعاف في عهد الرئيس جورج بوش وتأمين النفط الذي يصل منه للولايات المتحدة 22 % من احتياجاتها.

وقد أثار تأسيس قرار "أفريكوم" الكثير من الجدل والقلق حيث ينظر لها العديد من الخبراء الأوروبيين والأفارقة على أنها تجسيد لعسكرة العلاقات الأمريكية الإفريقية [1].

أما عن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إنشاء القيادة الأمريكية في إفريقيا هي :

1 -تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في الصحراء الإفريقية.

2 -تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الإفريقية.

3 -زيادة الضغوط على القيادة المركزية والقيادة الأوروبية نتيجة للحرب في العراق وأفغانستان.

4 -نمو العلاقات بين الصين والدول الإفريقية.

حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تركيز عملياتها العسكرية في إفريقيا وتتوزع البلدان الإفريقية حاليا ثلاث قيادات أمريكية هي :

- **القيادة المركزية (سنتكوم) :** وتشمل مصر والسودان وإرتيريا إثيوبيا، جيبوتي، الصومال، كينيا وسيشل.
- **القيادة الباسيفيكية (ياكوم) :** ويقع ضمن اختصاصاتها مدغشقر والمحيط الهادي.
- **القيادة الأوروبية (أيوكوم) :** وهي مسؤولة عن باقي الدول الإفريقية وعددها 41 دولة.

---

[1]- إبراهيم علي إبراهيم، **إدارة بوش وعسكرة السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا** ، السياسة الدولية، جوان 2008، أنظر على الرابط التالي :

http : www.Digital,ahram..org.eg/articles.aspx?Seriel-2221438eid-225.

وقال "ريال هنري" – مسؤول الشؤون السياسية في وزارة الدفاع – بتاريخ 23 أفريل 2007 – أن هدف "أفريكوم هو أن لا تمارس دورا قياديا في القارة الإفريقية،

بل دورا داعما لجهود الزعامات الإفريقية، مضيفا: "سنتطلع إلى أن نكمل بدلا من أن ننافس أية جهود قيادية جارية حاليا" [1].

وقد أعلن الرئيس جورج بوش في خطاب له في السادس من شهر فيفري 2000 المهام الرسمية المحددة في أوامره التنفيذية لإنشاء قيادة أفريقيا وهي [2]:

- بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية.
- مساعدة الوكالات الحكومية الأمريكية في تنفيذ سياسات الأمن.
- إدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي.
- زيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب.
- دعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث.
- احترام حقوق الإنسان.
- دعم المنظمات الإفريقية.
- إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي.

ويتميز النفط الإفريقي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية بـــ [3].

- إن كانت تكلفة استخراج النفط أغلى مما هي عليه في الشرق الأوسط، فإن هذه الحقول تبقى أقرب إلى الولايات المتحدة، إذ لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك.
- إن ميزة نفط خليج غينيا هي أنه من نوع ا لخام الخفيف (Light Bonny) الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز، الذي هو المنتج الأكثر طلبا في

---

[1]– خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 94.
[2]– ديفيد أغنا تبوس، "**أفريكم**" .. **مهمة غير مفهومة**، الشرق الأوسط 8 جانفي 2008.
[3]– **خيري عبد الرزاق جاسم**، مرجع سابق، ص 99 ،100.

السوق الأمريكية (تستهلك الولايات المتحدة نسبة 25 بالمائة من النفط الخام، و 50 بالمائة منت مجموع ما ينتج من البنزين عالميا).

- ويلفت المحللون إلى سبب آخر هو أن نسبة الكبريت المنخفضة، التي يتميز بها النفط الإفريقي، تقلل من تكلفة عملية التكرير.
- كما أن وجود معظمه في البحر يقلل من احتمال حدوث احتكاكات ما بين شركات النفط والسكان المحليين، ويوفر بيئة أكثر أمنا لعمليات التنقيب والشحن، وتبعدها عن أي اضطرابات على البر.
- **تحجيم الدور الصيني :**

ترسخت العلاقات خاصة مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس في عام 2000، وشكل آلية فعالة للحوار الجماعي، وملتقى للتعاون بين الصين وأفريقيا ــ وبحسب بعض المصادر فإن السبب الأول في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، هو يشعر بعض الأفارقة بالقلق من أن هذه العموميات تخفي وراءها هدفا أبعد يمثل في إقامة ما يرقى إلى استعمار أمريكي جديد – ولذلك فالكثير من المهتمين والمتتبعين للشأن الأفريقي يرون أن هناك أسبابا ودوافع أخرى كانت وراء إنشاء القيادة الإفريقية الجديدة ولعل أبرز تلك الأسباب والدوافع هي :

1- النفط الإفريقي:

يفسر ما تم ذكره الاهتمام الأمريكي بأفريقيا، ومنطلق ذلك الفكرة الرئيسية التي تتلخص في النفط أولا، ولا يفهم كثير من تحركات الولايات المتحدة في دارفور وخططها الخاصة بهذا الإقليم إلا في ضوء الإستراتيجية الأمريكية التي تأسست على فصل الإقليم عن السودان، وتأسيس كيان مستقل، مع العمل على بناء أنبوب لنقل نفط الإقليم بعد استخراجه وربطه بالأنبوب التشادي، الذي موله البنك الدولي بأكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات، وذلك لنقل خام دارفور والتشاد إلى ميناء دوالا في الكاميرون، وعلى المحيط الأطلسي.

ويؤكد الخبراء أن مجال النفط في غرب إفريقيا يوفر العديد من الفرص الجاذبة، منها توافر الاحتياطات النفطية وبكميات كبيرة، كما أن نوعية النفط العالية وخطوات الشحن إلى الولايات المتحدة أقصر عموما من أي مناطق إنتاج أخرى للنفط، ومن تم تعمل الولايات المتحدة على استشراف منابع نفطية جديدة تغذي الشرايين الأمريكية، وهنا تمثل غرب إفريقيا مجالا رئيسيا لأهداف سياسة بوش من ناحية بوش.

من حيث أنها تعد منفذا جديدا تأمل واشنطن بأن يكون مخرجها من القبضة العربية التي تسيطر على أسعار العالمية وتتحكم فيها إلى حد بعيد [1] النفط ويحملها عطشها إلى متابعة على السعي إلى ربط هذه المنابع بإنتاجها، ويمكن أن يفسر ذلك قيام الصين بشراء 60 بالمائة من صادرات السودان من النفط[2].

إن سعي الصين المتواصل إلى تشكيل احتياطي استراتيجي يمكنها من اللجوء إليه في الآلات الطارئة، بعد أن أصبحت ثانية أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم، جعلها تفعل ما باغت يعرف ب "دبلوماسيتها النفطية" ولا سيما في دول القارة الإفريقية النفطية، وهي الحركة التي بلغت الذروة عام 2005 حين قام الرئيس الصيني "هوجينتا" بجولة إلى كل من نيجيريا وكينيا. شكل تحجيم الدور الصيني في إفريقيا إحدى زوايا الرؤية الأمريكية حيال إستراتجيتها في إفريقيا، وفي السادس من ديسمبر 2005 أصدر مجلس العلاقات الخارجية تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك، وقال المجلس : "إن أهمية إفريقيا الإستراتيجية تتزايد، خاصة بسبب إمدادات

---

[1]– خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 98،99.

[2]– نفس المرجع، ص 101 ، 102.

الطاقة، وإنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني، واعتبارها شريكا [1].

2- محاربة الإرهاب:

تمثل دعوى محاربة الإرهاب – وفق التصور الأمريكي – إحدى وسائل أو أدوات السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، حيث العالم ساحة مفتوحة أمام المخططين والاستراتيجيين لفرض الأجندة الأمريكية، ولعل هذا ما كانت تقصده الإدارة الأمريكية بـــ "مبادرة الساحل الإفريقي" الكبير، هذا إلى جانب المبادرة الخاصة في غرب أفريقيا، أي استثمار النفط أمريكيا في خليج غينيا، ومبادرة الجنوب الإفريقي لمحاربة الإرهاب [2].

وقد تم التركيز على منطقتين سواء من حيث تواجد الحركات الإرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين أو من حيث درجة التهديد التي يمثلها وهما : منطقة القرن الإفريقي و منطقة الساحل الإفريقي، بحيث أصبح هاجس تنظيم القاعدة في هاتين المنطقتين بشغل بال الاستراتيجيين الأمريكيين خوفا مما يشكله هذا التنظيم من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة [3].

ولقد غدت دعوى محاربة الإرهاب وسيلة ناجعة لخداع الشعب الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001 لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، بما فيها أوروبا لخدمة إستراتجيتها الحقيقية التي لا علاقة لها بمحاربة الإرهاب، وذهبت الولايات المتحدة بعيدا في تصوير خطر الإرهاب على الولايات المتحدة فطرحت العديد من المبادرات لدرء خطر الإرهاب – حسب زعمها – ولعل أبرز تلك المبادرات مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء مبادرة "بان الساحل" سابقا.

---

[1]– نفس المرجع السابق.

[2]– خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 104.

[3]– مرجع سابق، ص 104.

وبموجب هذه الاتفاقية تم تحديد سبع أنواع من الالتزامات للدول الأعضاء في مجال منع ومكافحة الإرهاب وهي [1] :

- تهديدات الدول الأعضاء لمراجعة قوانينها الوطنية، ووضع عقبات الجنائية عن الأعمال الإرهابية.
- إعطاء الأولوية للنظر في التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى المعاهدات والصكوك الدولية ذات الصلة.
- تنفيذ الإجراءات المطلوبة الواردة في الصكوك الدولية ذات العلاقة.
- إبلاغ الأمين العام للمنظمة الوحدة الإفريقية (في الوقت الحاضر، ورئيس المفوضية(بجميع التدابير التشريعية التي اتخذتها والعقوبات المفروضة على الأعمال الإرهابية خلال عام واحد من التصديق، أو الانضمام إلى الاتفاقية.

كما حددت الاتفاقية مجالات التعاون بين الدول الأعضاء بخصوص منع ومكافحة الإرهاب في مجالين اثنين هما :

- الامتناع عن أية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل وارتكاب أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، أو توفير الملجأ للإرهابيين.
- التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة ب التحقيق في الأعمال الإرهابية واعتقال الإرهابيين، وتبادل الدراسات والبحوث، وتوفير المساعدة التقنية.

وتتبنى القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في هذا الصدد ثلاث مهام رئيسية، تتمثل أولاها في العمل على كسب القلوب من المساعدات الإنسانية، في حين تتمثل ثانيتها في تدريب الجيوش الإفريقية، وتتمثل ثالثتها في

[1]– مرجع سابق، ص 4.

الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية ضد الجماعات الإرهابية المحلية، متى كان ذلك ضروريا[1].

المطلب الثاني : الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الإفريقية حيث إن إفريقيا تمثل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية، لذلك فقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الإفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة، طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية [2] .

إن التحدي الأساسي الذي يتأتى للولايات المتحدة من فرنسا، هو الوضع الدفاعي الذي تبد عليه الإستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقعها في القارة الإفريقية بما فيها الساحل الإفريقي فقد اعتمدت فرنسا في إعادة تسويق نفسها على تغيير طبيعة علاقاتها مع الدول الفرانكفونية من التبعية إلى الشراكة، إضافة إلى دعمها للأنظمة الصديقة لها في القارة فساندت فرنسا نظام الرئيس "إدريس ديبي" في تشاد في مواجهة المعارضة التشادية السياسية [3] .

إن تعرض فرنسا للتهديدات الإرهابية من خلال عمليات الاختطاف المتكررة لرعاياها في منطقة الساحل الإفريقي حيث اختطف عمال من شركة أريف ا في منطقة تمثل المصالح الحيوية بالنسبة للفرنسيين حيث تستفيد شركة أريفا بثلث اليورانيوم من النيجر في تمويل الكهرباء في فرنسا، التي تعتمد بدورها على ما يقارب 70 بالمائة من الطاقة الكهربائية [4] .

---

[1]– خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 105.

[2]– بوناس بول دي مانيال، ثلاث قراءات إفريقية، **الدور الغربي في إفريقيا .. التاريخ والحاضر 17 أكتوبر 2012**.

[3]– أسماء رسولي ، مرجع سابق، ص 149.

[4]– مصطفى صايج، "**نهاية ام بداية المصالح الفرنسية في الساحل الإفريقي** "، 24 مارس 2012 انظر على الرابط التالي:

تذرعت فرنسا بانعدام الأمن واختطاف خمسة من العاملين في مناجم اليورانيوم في منطقة "أرليت" التي تستغلها شركة "أريفا" لتعزيز تواجدها العسكري المباشر في النيجر والبلدان المجاورة، وكان مطلب التوزيع العادل للثروات الناجمة عن استغلال اليورانيوم محورا من محاور تمرد "الطوارق" في النيجر خلال تسعينات القرن الماضي.

وخلال سنوات 2007 – 2009، وقامت فرنسا بتكثيف حضورها العسكري إلى جانب شركات المرتزقة، في منطقة "آغادار" وفي محيط مناجم "أرليت" و"إيمورارن" استخرجت شركة"أريفا" الحكومية الفرنسية أكثر من مائة ألف طن من اليورانيوم من النيجر خلال أربعون سنة أو ثلث مجموع إنتاجها من اليورانيوم الصافي، أو ما يكفي لتشغيل 20 مفاعل نووي سنويا، بدأت فرنسا في استغلال اليورانيوم في النيجر سنة 1967 ولما طالب الرئيس "حماني ديوري" بحصة أكبر من ثروات البلاد مستغلا أزمة النفط بعد حرب أكتوبر 1973 وقرار اعتماد فرنسا على الطاقة النووية، نظمت فرنسا انقلابا ضده بقيادة "الليني كوتنشي"، يوم الخامس عشر من شهر أفريل 1974 بإشراف الجيش الفرنسي المتواجد على أرض النيجر، وعانى شعب النيجر من القمع والخصاصة في عهده، وأعادت فرنسا الكرة سنة 2010 ضد الرئيس "مامادو طانجا"، الذي فتح باب المنافسة لاستغلال مناجم النيجر، واتفق مع الشركات الحكومية الصينية والإيرانية لاستغلال النفط وبعض المعادن الأخرى، وتوقيع عقود معها لأشغال البنية التحتية[1] .

واتهمته فرنسا بـــ "عدم احترام دستور البلاد (النيجر) باعتزامه الترش لفترة رئاسية ثالثة، وإزاحته بواسطة القوة" والمجتمع المدني".

فمنذ اللحظة التي تعرض فيها المهندسون الخمسة للاختطاف برز سؤال أساسي فرض نفسه على القيادة الفرنسية بشقيها السياسي والعسكري، ولكن أيضا على ال نخبة

http://www.MustahaSaidjMaktoob.log.com/ 1598659.

[1]– نفس المرجع السابق.

السياسية والإعلامية، وهو سؤال يتعلق بالحسم بين أحد الخيارين المطروحين: الخيار العسكري أم الخيار التفاوض [1] .

وقد كان الخيار العسكري أول الحلول، حيث قامت فرنسا في هذا الخصوص بعمليات عسكرية مشتركة لمواجهة جماعات تنظيم القاعدة بهدف تحرير رعاياها المختطفين في المنطقة، وهو ما يبرز من خلال العملية العسكرية التي قام بها الجيش الموريتاني المدعم من القوات الخاصة الفرنسية في الثاني والعشرين من شهر جويلية 2010،

وذلك بهجوم على معسكر تابع للقاعدة داخل الأراضي المالية أسفر عن مقتل سبعة من عناصر التنظيم، وحسب الرواية الفرنسية فإن العملية كانت محاولة تحرير الرهينة الفرنسي "ميشيل جير مانو" الذي أعدمته القاعدة ردا على العملية [2] .

أما الحل التفاوضي فقد جاء بعد فشل العملية العسكرية المشتركة بين موريتانيا وفرنسا، فقد قامت هذه الاخيرة بتحرير رعاياها عن طريق دفع الفدية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، مثل ما فعلته مع رعيتها "بيار كامات" Pière Kamette الذي تم تحريره بدفع فدية وإطلاق سراح أربعة من الإرهابيين كانوا مسجونين لدى مالي.

وقد سمحت اتفاقيات موقعة مع بوركينافاسو والنيجر وموريتانيا، لباريس بنشر قوات لها في منطقة الساحل لتدريب الجيوش الوطنية على مكافحة الإرهاب ورصد المعلومات [3] .

كما قامت فرنسا، مؤخرا بتعيين السفير الفرنسي السابق في مصر "جون فيليكس يا غانون" ممثلا خاصا لها في منطقة الساحل الإفريقي مع تكليفه من طرف وزير

---

[1]– محمد السالك ولد إبراهيم، مرجع سابق.

[2]– الطاهر المعز، **الأطماع الإمبريالية في منطقة الصحراء الكبرى** ، مركز الناظور، 22 ماي 2012، انظر على الرابط التالي.

http://www.matourcenter.info/portal/?p=3/17.

[3]– الحافظ التويني، **إشكالية التدريب الأمني في منطقة الساحل الإفريقي**، جريدة الشعب، 09 ديسمبر 2010

الخارجية "لوران فابيوس" في السادس والعشرين من شهر جوان 2012 أن يعرض عليه خلال الأيام القليلة خطة عمل حول هذه المنطقة التي تواجه تهديدا إرهابيا متناميا.

ومن المهم قراءة معالم السياسة الفرنسية المحتملة في الفترة المقبلة، والتي ستحيي الدور العسكري التقليدي في القارة الإفريقية، وتعيده إلى ما كان عليه في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لكن العنوان الجديد الذي سيتخذ مبررا لهذا القول في الإستراتيجية الفرنسية إزاء المستعمرات السابقة، وهو ما سماه الرئيس المالي "أمادو توري" "الوحدة المقدسة ضد الإرهاب"، وبما أن الجيوش الدول المعنية هزيلة وضعيفة التسليح ومتواضعة من وجودها العسكري فيها، وتتوخى سياسة مخالفة لسياسة الإنسحاب التدريجي من التدريب القارة التي كانت تسير عليها قبل استهداف مواطنيها في النيجر ومالي[1] .

إضافة لذلك فإن هناك عاملا دوليا مهما يحسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته، إلا وهو الاتحاد الأوروبي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا، فهي تعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية، كما أن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد قبل تسعينات القرن الماضي، حيث كانت المصالح الخاصة للدول تقف أحيانا حائلا دون تبني الاتحاد لموقف أوربي موحد، ولكن تغير الظروف الدولية في ظل النظام العالمي الجديد دفع إلى كثير من الإصلاحات في هذا المجال [2] .

المطلب الثالث: دور هيئة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب بالمنطقة

تشكل مواجهة الإرهاب جزء لا يتجزأ من اهتمام منظمة الأمم المتحدة برمتها، فميثاق الأمم المتحدة يحدد مقاصد المنظمة التي تتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، واتخاذ تدابير جماعية لمنع التهديدات الأمنية وقمع العدوان وتعزيز حقوق الإنسان وتنمية الشعوب.

---

[1]– رشيد خشانة، "**البؤرة الرابعة للحرب الدولية على "القاعدة"**"، الفجر نيوز، الأربعاء 13 أكتوبر 2010.
[2]– رشيد خشانة، نفس المرجع.

وتعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 نقطة مرجعية ومفصلية في إعادة تصور المجتمع الدولي لظاهرة الإرهاب، حيث رافقت التطور الحاصل في العمليات الإرهابية تطور آخر في رد فعل المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة وتناولت هذه الأخيرة العديد من الآليات لمكافحة الإرهاب نذكر منها:

أولا: لجنة مكافحة الإرهاب

أنشئت لجنة مكافحة الإرهاب بهدي من قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، عقب الهجمات الإرهابية التي حدثت في الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001[1].

حيث تسعى لجنة مكافحة الإرهاب إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء، وتحصل لجنة مكافحة الإرهاب على مساعدة من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي تتولى تنفيذ قرارات اللجنة المتعلقة بالسياسات، وتيسر تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال مكافحة الإرهاب وأهاب القرار 1373/ 2001 الذي اتخذ بالإجماع في 28 سبتمبر 2001، بالدول الأعضاء تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسة على التصدي للأنشطة الإرهابية، ومن بينها اتخاذ خطوات من أجل [2].

- تجريم تمويل الإرهاب.
- القيام بدون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب.
- منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي.
- عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين.

---

[1]– لجنة مكافحة الإرهاب، انظر على الرابط التالي:
http://www.un.org.lan/Sc/CTC/index-html.

[2]– لجنة مكافحة الإرهاب، انظر على الرابط التالي:
http://www.un.org.lan/Sc/CTC/index-html.

- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعة تمارس أعمالا إرهابية أو تخطط لها.
- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الاعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة.
- تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية وتقديم مخالفيها للعدالة.

ثانيا: الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب

إن مكافحة آفة الإرهاب أم يهم كل الأمم، وقد ظلت المسألة على جدول الأعمال الدولي لعدة عقود، ودخلت مرحلة تاريخية في عام 2006 عندما وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأول مرة على إستراتيجية عالمية لتنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب [1].

وتتضمن الإستراتيجية توصيات عملية في أربعة مجالات رئيسية [2]:

- معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.
- منع الإرهاب ومكافحته.
- بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.
- ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون أثناء مكافحة الإرهاب.

وفي الثامن من شهر سبتمبر 2010، أكدت البلدان من جديد إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وكررت إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

---

[1]– لجنة مكافحة الإرهاب، "**إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب** انظر على الرابط التالي: http://www.un.org.arabic/tourism.

[2]– نفس المرجع.

وتضطلع لجنة مكافحة الإرهاب بدور مهم في هذه الإستراتيجية، من خلال مساعدة البلدان على تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على مكافحة الأنشطة الإرهابية.

ثالثا: اللائحة رقم 1904 حول تجريم دفع الفدية

لجأت الجماعات الإرهابية في الساحل، مبكرا منذ بدايات العقد الماضي من القرن الحالي، إلى اختطاف الرعايا الغربيين، للحصول على الفدية، التي لها توفير موارد مالية لشراء الأسلحة وتنفيذ عملياتها الإرهابية في دول المنطقة خاصة منها الجزائر وموريتانيا.

ومن المفارقات الكبيرة التي يشهدها المجتمع الدولي في سياق مكافحته للإرهاب الدولي هو تورط بعض الأطراف الدولية الأوروبية منها بالخصوص بالرضوخ لمطالب الجماعات الإرهابية من خلال دفع "فدية" مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين.

وفقا لتقرير جديد للأمم المتحدة فإن 53 شخصا تعرضوا لعمليات اختطاف أغلبهم رعايا غربيون، من قبل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وبعده القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعات إرهابية أخرى تنشط في منطقة الساحل الإفريقي اختطفوا، وذلك منذ الانتشار اللافت لظاهرة احتجاز الرعايا الغربيين عام 2003 [1].

وبما أن الجزائر كانت قد عانت من ويلات الإرهاب في العشرية السوداء، والمتضرر اليوم أيضا من عمليات دفع الفدية للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، فقد ارتفعت في كل مناسبة على ضرورة محاربة كل أشكال الإرهاب ومصادر تمويله، انطلاقا من تجربتها في هذا المجال ووعيها بخطورة الظاهرة وما تشكله من تهديد على الأمن الدولي، حيث مكنت جهودها من انخراط المجتمع الدولي في هذا المسعى، وكللت مصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم

[1]– عمار جفال، **الفديات تساعد القاعدة في عمليات التوسع**، المغاربية، 22 جوان 2012.

دفع الفدية في السابع عشر من شهر ديسمبر سنة 2009 والتي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته رقم 1267، المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية [1].

إن نجاح هيئة الأمم المتحدة في مكافحتها للإرهاب ينبغي ألا يقاس بعدد التواقيع والتصديقات أو عدد التقارير المستلمة ولكن بجدية وصرامة التنفيذ فمسمى "تجريم الفدية" مثلا اصطدم في أول امتحان له من حيث التنفيذ والتطبيق الفعلي، حيث أنه نتيجة لمصالح ضيقة، ولأجل حسابات معينة فإنه يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي لا تزال تخضع لاعتبارات ذات علاقة قوية بعقدة "الاستعلاء" (مستعمرا، بواقع قبول الحكومة المالية التفاوض مع فرنسا من أجل تقديم "الفدية" لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في العديد من المرات من أجل إطلاق سراح الرهائن الغربيون.

وحدث في صيف 2009 لما تعلق الأمر بالكنديين "روبرت فاولر" و"لويس غابي" وكذا السائحتين الألمانية والسويسرية [2] .

وقد أطلق تنظيم القاعدة بمنطقة الساحل سراح الرهينتين الإسبانيتين "ألبرت فيلا لتا" و"روكر باسكوال" بعد أن دفعت الحكومة الإسبانية فدية بسبعة ملايين أورو ومارست ضغوطا كبيرة على موريتانيا كي تسلم الإرهابي "عمر الصحراوي" إلى مالي قبل أن يتم إطلاق سراحه إذعانا لمطالب التنظيم الإرهابي الذي يقوم باستعمال الأموال السخية للفديات المدفوعة في شراء الأسلحة والعتاد اللوجيستي واستقطاب مجندين جدد لصفوفه [3] .

---

[1]– الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مرجع سابق.

[2]– محمد الناصر، **الشعب الغربي ليس ساذجا لتصديق التهديدات الإرهابية**، الأحرار الإثنين 27 سبتمبر 2010.

[3]– محمد م،**ساعات من دفع إسبانيا لفدية بسبعة ملايين أورو** : القاعدة تعدم رهينة جزائرية، النصر الأربعاء 25 أوت 2010، ص 3.

أما عن آخر عملية لدفع الفدية من طرف الدول الغربية للجماعات الإرهابية لقاء الإفراج عن رعاياها الذين اختطفوا في المنطقة كانت من طرف سويسرا من أجل إطلاق سراح رعيتها التي اختطفت في مالي من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، حيث سلمت الرهينة إلى السلطات السويسرية مقابل مليون أورو، بوساطة بوركينافاسو [1].

وبالمقابل تسعى الجزائر إلى تطوير عمل مشترك لدول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب، وهو موقف يناهض تماما المقاربات والأساليب التي تنتهجها العديد من البلدان الغربية وبعض دول المنطقة في التعاطي مع ملفات الاختطافات، حيث مكن دفع الفديات السخية عناصر تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية في المنطقة من جني ما لا يقل عن 120 مليون أورو ثم استغلالها في تمويل عملياتهم الإرهابية [2] .

المبحث الثاني: الآليات الاقليمية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

رغم المبادرات الدولية التي تمت مناقشتها في المبحث السابق حول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، فإننا نجد العمل الإقليمي يطرح تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وضمان الاستقرار في المنطقة، ويطرح في هذا المقاربة الإقليمية كرد فعل مزدوج، أولا كرد فعل ملائم للتهديد الإرهابي العابر للحدود ولمختلف لاتحاديات الأمنية الأخرى، وثانيا كرد فعل مناسب لسد منافذ التدخل الخارجي.

وعليه قامت دول الميدان بطرح مجموعة من الآليات والمقاربات منها السياسية، عسكرية، أمنية وتنموية إلى جانب دور الاتحاد الإفريقي في مواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

---

[1]– عثمان لجياني، **القاعدة تجني 120 مليون اورو من الفدية**، الخبر ع 6737 الأربعاء جوان 2012، ص 03.
[2]– نفس المرجع، ص03.

المطلب الأول: المنظور الجزائري في مكافحة الإرهاب في المنطقة

طرح العمل الإقليمي تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في المناطق التي تعاني نقصا في التغطية الأمنية، وهنا تبرز مقاربة الأمن الإقليمي كاستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدولة الضعيفة من جهة، وكرد فعل ملائم على التحديات العابرة للحدود وعلى رأسها التحدي الإرهابي من جهة ثانية.

فالمقاربة الأمنية الإقليمية لمواجهة الإرهاب في الساحل الإفريقي، هي الأفضل للاستجابة للتهديدات الإرهابية الموجودة في المنطقة بغض النظر عن طبيعة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي، وبذلك فالمقاربة الوطنية للتعامل مع هذه الظاهرة تبدو شبه مستحيلة في ظل الضعف الشديد الذي تعرفه دول المنطقة من خلال مراقبة الحدود وبسط نفوذها على كامل الإقليم بالشكل المناسب.

ويبدو أن "دول الميدان" قد أدركت جيدا أنه لا مناص من التنسيق الأمني والإقليمي، عندما عمدت إلى وضع إستراتيجية موحدة لمواجهة الأزمة في منطقة الساحل الإفريقي وفي أولها الظاهرة الإرهابية، وهي الإستراتيجية التي كانت محور الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الميدان ودول أخرى خارج الإقليم والتي جرت أشغالها بالجزائر يومي السابع والثامن من شهر سبتمبر 2011.

وقد تنوعت المقاربات المعتمدة من دول الميدان بين الآليات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية، وأخيار التنموية.

أولا: المستوى السياسي والدبلوماسي

من أجل مكافحة فعالة للإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي كثفت دول الميدان من مشاوراتها مع بعضها البعض من خلال الزيارات من أعلى مستوى ولقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف إلى التشاور والتنسيق حول مختلف القضايا، وفي مقدمتها

المسائل الأمنية، حيث توجت هذه اللقاءات والمشاورات السياسية بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدان الأربعة.

فقد احتضنت الجزائر ندوة وزارية تنسيقية جمعت دول الساحل حول طاولة النقاش، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من مالي، موريتانيا، النيجر، ليبيا، تشاد وبوركينافاسو يومي السادس والسابع عشر من شهر مارس 2010، لبحث الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي وتحالفاته مع الجريمة المنظمة وقد تناولت الندوة عدة مسائل هامة، منها مكافحة الإرهاب والقضايا المرتبطة بها، بالإضافة إلى مسألة التنمية في المنطقة [1].

وضمن هذا السياق جددت الدول السبع المشاركة في الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الإفريقي تأكيدها و"إدانتها القاطعة" للإرهاب وأكدت عزمها على العمل الفردي والجماعي للاستئصال هذه الظاهرة [2].

كما حرص الوزراء المشاركون في الندوة على التذكير بأن الوقاية من الإرهاب وارتباطه ومحاربته يجب أن تتم من خلال مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول مايلي: [3].

- على المستوى الوطني: مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب.
- على المستوى الثنائي: تدعيم التعاون بين دول المنطقة، لاسيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية.
- على المستوى الجهوي: ترقية تعاون جهوي مهيكل شامل قائم على حسن النية.

---

[1]– عمار بوزيد وآخرون، "**الندوة الوزارية لدول منطقة الساحل الإفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب** " مجلة الجيش، أفريل 2010 ص 33.

[2]– مالك رداد، "**وزراء خارجية دول الساحل الصحراوي ينهون ندوة الجزائر ببيان شامل وقوي** "، الخبر 18 مارس 2010.

[3]– نفس المرجع.

- على المستوى الدولي: مشاركة فاعلة في الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب.

كما تلا هذه الندوة الوزارية اجتماع وزاري لدول الميدان تم انعقاده بتاريخ الواحد والعشرين من شهر ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو" وقد قرر وزراء الشؤون الخارجية لأربعة بلدان من الساحل (الجزائر، مالي وموريتانيا والنيجر) خلال هذا الاجتماع حول مؤسسة إطارها التشاوري والتعاوني مع الاحتفاظ بمبدأ "تو اتر" مشاوراتهم، واتفق وزراء البلدان الأربعة المشاركة في ختام أشغال لقائهم على عقد اجتماعات وزارية دورية كل ستة أشهر يعقد الاجتماع المقبل منها في "نواكشوط" العاصمة الموريتانية [1].

كما تم الاتفاق أيضا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة يصل قوامها إلى 85 ألف جندي لتأمين حدود منطقة الساحل الإفريقي، وستبدأ العمل خلال 18 شهرا وستكلف بالقيام بدوريات في المنطقة والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب [2].

كما تم تخصيص الاجتماع الوزاري لدول الميدان، والذي تم توسيعه ليشمل نيجيريا، المنعقد يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من شهر جانفي 2012 بالعاصمة الموريتانية "نواكشوط"، لبحث التحديات الجديدة الحاصلة في منطقة الساحل وسبل مواجهتها [3].

وهي التحديات المتمثلة في فوضى انتشار السلاح كنتيجة للحرب الأهلية في ليبيا، وكذا ظهور الفواعل الإرهابية الجديدة على مسرح العمليات في المنطقة، والارتباطات بين الجريمة المنظمة وغيرها، حيث أكد وزراء خارجية هذه البلدان

---

[1]– واج، "**أربعة بلدان من الساحل يقرر مأسسة إطارها التشاوري والتعاوني** ، 21 ماي 2011، أنظر على الرابط التالي:
htpp://www.djazairers.com/asp/202179.

[2]- سهام بلوصيف، **"اجتماع باماكو يفضي إلى نشر 85 ألف جندي لتأمين الساحل الإفريقي"**، صوت الأحرار، 10 ماي 2012.

[3]– **دول الميدان مصممة على مواجهة مشتركة للتحديات الجديدة في منطقة الساحل** ، الموقع الالكتروني وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، الثلاثاء 24 جانفي 2012، انظر الرابط التالي:
http://www.dz/mu.ar/stories.php?story.12/01/25/9404267.

الأربعة، خلال اجتماعهم في العاصمة الموريتانية، على التحديات الحاصلة خلال الأشهر الأخير في المنطقة معتبرين أنه أضحى ضروريا أكثر من أي وقت مضى تعزيز أعمالهم المشتركة من أجل مواجهة تلك التحديات كما أجمعوا على ضرورة تعزيز وتفعيل الآليات التي تم استخدامها لهذا الغرض، وفي هذا الصدد قال رئيس الدبلوماسية المالية "سومايلو بوبايي مايغا": "أننا مطالبين بوضع إستراتيجية مشتركة للمكافحة على مستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وكذا على الصعيد القانوني والمؤسساتي والعملياتي ويجب على هذه الإستراتيجية أن تشكل ردا متعدد الأوجه ومشترك وجماعي في إطار التعاون الإقليمي" [1].

حيث جاء الاجتماع في إطار سياق يتميز بتزايد التحديات الموجودة من خلال التدفق المكثف للأسلحة وعودة المقاتلين السابقين بعد الأزمة الليبية وقد زادت هذه الحركة من نسبة العنف لاسيما في شمال مالي[2].

وسمح لقاء "نواكشوط" لدول الميدان القائم منذ سنتين وإجراء حصيلة لسير الآليات التي تستعمل كأدوات وأطر لهذا التعاون، خصوصا لجنة قيادة الأركان العملية الكائن مقرها بتمنراست ووحدة الدمج والاتصال الكائن مقرها هي الأخرى في الجزائر، كما سيكون فرصة لتقييم تطور التهديد الإرهابي وأخذ قرارات بشأن الآليات الجديدة الواجب وضعها لتعزيز التعاون الأمني والتعاون الخاص بالتنمية في المنطقة، وهو ما سنتعرض إليه في المطلبين المواليين.

كان من أهم نتائج الاجتماع "بنواكشوط" أن دول الميدان قررت إنشاء لجنة سياسية وأخرى تقنية لتعزيز آليات التعاون القائمة بينها حاليا، وحيث أن اللجنة السياسية الخارجية سيخول لها مهمة تخطيط ومتابعة وتنفيذ كل قرارات وزراء خارجية دول الميدان، وستكون على مستوى وزراء الخارجية أو وزراء الدفاع أو قد تكون على مستوى رؤساء دول الميدان، أما اللجنة التقنية لمتابعة مشاريع التنمية

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

فسيخول لها مهام تنشيط وتنسيق عمل دول الميدان في مجال المشاريع الكبرى المهيكلة خاصة المشاريع التي تأثير مباشر على ظروف عيش المواطنين بالمناطق النائية [1].

كما تعتبر الندوة التي احتضنتها الجزائر حول "الشراكة والأمن والتنمية" بين دول الميدان وشركائهم الدوليين، التي تم فيها الإعلان عن الإستراتيجية الإقليمية التي ثبتتها دول الميدان على ضرورة اعتماد مقاربة شاملة وموحدة في مواجهة تحديات الإرهاب والجريمة المنظمة [2].

وتعد هذه الندوة الأولى من نوعها التي خصصت للشراكة في منطقة الساحل في مجالي الأمن والتنمية، حيث جاءت في وقت تعرف فيه المنطقة ارتفاعا في وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، وقد حضر هذه الندوة إضافة إلى دول الميدان الأربعة ثماني وثلاثون وفدا يمثلون مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، على غرار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمؤسسات المانحة والمنظمات الإقليمية، كما اندرج في سياق اللقاء بين دول الميدان المنعقدة في مارس 2010، بالجزائر وفي ماي 2011 بباماكو والتي سمحت بإرساء قواعد التعاون على الصعيد السياسي والعسكري والاستخباراتي والتنموي الإقليمي، وقد تم خلال هذه الندوة تشكيل ثلاث ورشات تناقش المسائل المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود والتنمية المحلية [3].

ثانيا: المستوى الأمني والعسكري

إن تطور واتساع النشاطات الإرهابية تحت ما يسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" استدعت خلق آلية عسكرية وأمنية، وعلى هذا الأساس، تم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، كما تم تدعيم هذه الآلية العسكرية بآلية أمنية أطلق

---

[1]– محمد الناصر، "**توسيع التنسيق الأمني ومواجهة مصادر تمويل القاعدة**، الوطن، الأربعاء 25 جانفي 2012.

[2]– مليكة خلاف ، "**الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية** " من أجل مقاربة شاملة وموحدة لمواجهة الإرهاب، الجيش، 07 أوت 2011.

[3]– فتيحة بورونية، "**دول الساحل تنشئ هيئة أركان عملياتها جنوب الجزائر لمواجهة القاعدة** ، تشمل الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر، جريدة الرياض.

عليها "وحدة التنسيق والاتصال" وذلك من أجل تزويد الأولى بالمعلومات الأمنية من أجل مواجهة الإرهاب.

أولا: لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC)

تم إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة، خلال اجتماع رؤساء قيادة أركان دول (الجزائر، مالي، موريتانيا، والنيجر(الذي انعقد يومي الثاني عشر والثالث عشر من شهر أوت 2009 بتمنراست [1].

وقد تم تنصيب هذه اللجنة خلال اجتماع تمنراست في الحادي والعشرين من شهر أفريل 2010، وتقوم بمهام المكافحة الوحدات البرية والجوية المنتشرة على حدود الدول الأعضاء، ويتم التدخل عبر المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي من طرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وهي عبارة عن شريط صحراوي يمتد على طول 1956 كلم وعمق 933 كلم.

أما أهداف ومهام لجنة الأركان العملياتية المشتركة فتشمل في ثلاث مهام أساسية[2].

- متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية المحددة بمشاركة جميع أعضائها.
- القيام بعمليات البحث وتحديد تواجد الجماعات الإرهابية و شبكاتها والقضاء عليها باستخدام القوات والوسائل المسخرة للجانب العملياتي.
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الاهتمام المشترك والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة مع سلطات البلدان أين تجري عمليات محاربة

---

[1]– فتيحة بوروينة، مرجع سابق.

[2]– امحند برقوق، "**المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري** ، الجيش،العدد 534، 2008.

- الجماعات الإرهابية والإجرامية [1].

كما تتكون هذه الهيئة من أربع خلايا هي [2].

1 **الخلية العملياتية:** وتعمل على القيام بالمهام التالية:

- تجسيد قرار رئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة والتخطيط للعمليات العسكرية القتالية.
- جمع ودراسة وتقييم المعطيات للوحات المقيمة بصفة دائمة.
- إجراء الحسابات التكتيكية والعملياتية وتحضير نشرات العمليات وتقديم اقتراحات لرئيس لجنة الأركان العملياتية والمشتركة للمساعدة على اتخاذ القرار.
- تحرير تقارير العمليات وتقديم إسناد المهام للوحدات.
- ضمان تنظيم التعاون والحفاظ عليه خلال العمليات.
- تقديم تقارير حول الوضع لأعلى المستويات ووضع التقارير والنشرات العملياتية.

2 **خلية الإشارة:** وتقوم على:

- التخطيط ووضع حيز التطبيق أدوات الربط بين المستويات العليا والمرؤوسين.
- إعطاء التعليمات لوحدات الإشارة وتكليفهم بالمهام.
- ضمان التدفق السريع للمعلومات من خلال رسائل الاتصال.
- تأمين أنظمة الاتصالات.

---

[1]– فتيحة بوروينة، مرجع سابق.

[2]– امحند برقوق، مرجع سابق.

3.الخلية المكلفة باللوجيستيك : تعمل على:

- ضمان الدعم اللوجيستيكي المتعدد الإشكال للوحدات تحت الرقابة العملياتية لرئيس لجنة الاركان العملياتيةالمشتركة
- المتابعة اليومية للحالة اللوجيستيكية للوحدات والمفارز المفحمة
- الحفاظ على مستوى التجهيزات الأولية وكذا احتياطات التجديد للوحدات
- استكمال وبصفة تدريجية للموارد المادية المستعملة .
- إعداد اقتراحات حول مخططات الدعم اللوجيستيكي وتقديمها لرئيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة .

4.خلية الاستعلامات:

والتي تقوم بوضع المخططات الخاصة بالاستعلام واستغلال المعلومات الأمنية وتجسيدها على خريطة تتعلق بالوضع وبث المعلومات .و انجاز دراسات وتحاليل وتقارير دورية ودقيقة بالإضافة إلى وضع نشريات إعلامية فضلا عن تسيير الملفات الخاصة بالمجموعات الإرهابية ووضع بطاقات استعلامات تتعلق بالمبعوث عنهم[1].

وفي أخر اجتماع دوري ،حتى كتابة هذه الأسطر، لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة يومي العاشر والحادي عشر من شهر جويلية 2012 بنواكشوط، لتحديد طريقة التعامل مع الوضع في شمال مالي، اتخذ القادة المجتمعون الإجراءات الضرورية لدعم القدرات العملياتية للجنة هيئة الأركان العملياتية المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة والحد من امتداد الجريمة المنظمة في الفضاء المشترك للدول الأعضاء[2].

([1]) – فتيحة بوروينة ، مرجع سابق.

([2])– سعيد الكحل، نواكشوط:اجتماع رؤساء أركان جيوش منطقة الساحل ،السكينة للحوار،2012/07/12، انظر على الرابط التالي: http://www.assakina.com /pdf/ ?id :6590

وكان من شان هيئة الأركان العملياتية أن توفر مناخا مثاليا للتنسيق الأمني والاستخباراتي والعسكري بين الدول الأربع التي يشهد البعض منها في الآونة الأخيرة تناميا محسوسا لنشاط القاعدة المتحالفة مع سماسرة الاتجار غير الشرعي بالبشر والمخدرات والسلاح المنتشر على طول الساحل الإفريقي والصحراء الإفريقية التي تطال الرعايا الأجانب في الحصول على الفدية[1].

وعليه تم كسر الجمود من خلال اجتماع نواكشوط ،عندما وافقت هيئات الأركان في جيوش دول الميدان على السماح بما يسمى المطاردة الساخنة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود ،وتتلخص الفكرة في السماح للقوات النظامية من الدول المعنية وفي المناطق الصحراوية المفتوحة خاصة في شمال مالي والنيجر ،بمواصلة مطاردة الإرهابيين إلى خارج الحدود [2]، وذلك بإبلاغ الدولة التي تقع على أرضها المطاردة ،بشرط عدم وجود قوات نظامية جاهزة للملاقاة في الدولة التي تفر لها الجماعة الإرهابية، وبذلك فان هذا الخيار يختلف عن المقاربة الجزائرية لمحاربة الإرهاب، التي تقوم على مبدأ إن يتكفل كل بلد بشؤونه الأمنية.

كما صادق قادة جيوش دول الميدان المعنية بمكافحة الإرهاب في الساحل بعد مشاورات تواصلت لعدة أشهر، على مخطط امني للتعامل مع الوضع الأمني المضطرب في منطقة ازواد بشمال مالي التي باتت خارج سيطرة أية حكومة .

وأقرت الجزائر وموريتانيا والنيجر وبوركينافاسو المتكونة من عدة بنود لموجهة الاضطراب الأمني الخطير في منطقة أرواد، ومنع تمدد الجماعات السلفية الجهادية إلى مناطق نشاط جديدة في كل من موريتانيا والنيجر ونيجيريا وبوركينافاسو ،وتتضمن الخطة الأمنية اتخاذ إجراءات أمن مشددة في الحدود المشتركة بين إقليم أرواد وكل من الجزائر وموريتانيا وبوركينافاسو والنيجر، لمنع تسلل مسلحي الجماعات السلفية الجهادية إلى الإقليم ومنع وصول الأسلحة والتجهيزات إلى المنطقة،

([1])– فتيحة بورويبة، نفس المرجع السابق

([2]) – محمد بن أحمد ، **الجزائر توافق لأول مرة على مبدأ المطاردة خارج الحدود**، الخبر، العدد، 6800، الاثنين 06 أوت 2012، ص03.

كما قررت دول الميدان بتخصيص وتجهيز قوة نظامية قوامها 40 ألف مقاتل لموجهة الوضع الأمني المتدهور في منطقة أرواد قبل استفحال خطرها[1].

وتساهم الجزائر بالقوة الأهم والأكبر في مخطط التصدي للإرهاب في منطقة أزواد، وترابط قوة ألف جندي ودركي في أقصى جنوب ولايتي أدرار وتمنراست على خمسة وعشرون عسكرية جزائرية قوامها أكثر من الحدود المشتركة مع مالي والنيجر، بينما تساهم النيجر وموريتانيا ب 20 ألف مقاتل يخصص اغلبهم لتنفيذ دوريات يومية ونصب كمائن في المسالك الصحراوية السرية[2] .

ثانيا: وحدة التنسيق والاتصال u.f.l

وحدة التنسيق والاتصال ، هي هيئة تابعة للجنة قيادات الأركان العملياتية المشتركة، والتي تتولى مهمة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي .

حيث تقوم هذه الوحدة بتزويد اللجنة– التي تعد بمثابة آلية عسكرية بالمعلومات الأمنية، والتكتيكية، والعملياتية اللازمة ، من اجل مكافحة والتصدي للعمليات الإرهابية في المنطقة.

وقد أنشأت الهيئة بمبادرة من الجزائر ،عقب اختتام اجتماع أعضاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة بباماكو بـمالي، ،حيث خصصت الحكومة الجزائرية حوالي 30 مليار دينار جزائري لانجاز المعلومات هذا ،الذي يعمل على جمع وتبادل المعلومات بين دول الساحل الإفريقي حول نشاط الجماعات الإرهابية[3].

([1]) – سعيد الكحل، **40الف عسكري لمواجهة التهديدات الإرهابية في شمال مالي**، السكينة للحوار، 07 أوت 2011، انظر على الرابط التالي:

http://www.ussakina.com. Pews2/17222.html

([2])– محمد بن احمد، مرجع سابق، ص03.

([3])– محمد بن احمد، مرجع سابق، ص03.

وتضم هذه الهيئة سبع دول وهي:الجزائر ،مالي،النيجر، موريتانيا ليبيا، تشاد، وبوركينافاسو. ومقرها في مدينة تمنراست بالجزائر. وتكون الرئاسة فيها بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي لممثلي الدول الأعضاء ،وتكون لمدة سنة.

ومن بين الاستراتيجيات التي تتبعها الهيئة في عملها، العمل على تحييد الإرهابيين وشبكات الدعم ،حيث تساهم في زيادة الاتصال مع وسائل الإعلام في المنطقة ،في مجال الاتصالات ونشر الوعي لدى الإفراد حول الخطر والضرر الذي تسببه هذه الجماعات الإرهابية. بحيث ركزت على عامل التوعية من خلال اجتماع وزراء خارجية دول الميدان في 22 و 24 جانفي 2012 في نواكشوط بموريتانيا، وقد وجه إلى السكان المعرضين للدعاية الإرهابية، ودعى إلى تحقيق هدفين هما الوقاية والتوعية.

وكان آخر اجتماع دوري ،لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة يومي العاشر والحادي عشر من شهر جويلية 2012 بنواكشوط،على إقرار خطة من عدة بنود للتصدي للجماعات الإرهابية والإجرامية التي كثرت في المنطقة خلال الأشهر الأخيرة ، وعليه اتفقت دول الميدان على تعميم المعلومات حول وضعية الحدود الصحراوية التي تربط إقليم أزواد بدول الجوار، وتوفير المزيد من المساعدة الأمنية للدول التي لجأ إليها مواطنو شمال مالي فرارا من الحرب لمنع تحول مخيمات اللاجئين في النيجر وموريتانيا إلى مواقع تجنيد للإرهابيين، وإنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كل المعلومات المتاحة حول الجماعات السلفية الجهادية الموجودة وتحركاتها ، ومن حق الدول المعنية استغلال قاعدة البيانات بكل سرعة وفاعلية وتلتزم الدول بتغذيتها بكل معلومة حديثة متاحة[1].

[1] م.عدنان، **دول الميدان منشغلة بتجفيف منابع تمويل الإرهاب**،الخبر،ع436،09 أوت2011.

ثالثا: المستوى التنموي

أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل أثناء انعقاد الدورة العاشرة للجنة المتابعة الجزائرية الموريتانية في شهر نوفمبر 2001 إن الأولوية يجب أن تنصب حول المشاريع التنمية لضمان الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة

ويعتبر البعد التنموي من أهم الأطر التي تساعد على حفظ الأمن والتنمية بالمنطقة، من خلال الجهود التي تبذلها دول الميدان للتخفيف من الفقر وحدة البطالة ومكافحة التصحر والجفاف.

كما شدّدت دول الميدان ، الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر على ضرورة خلق حركية وتكامل بين الاستراتيجيات والمقاربات المتعلقة بالأمن والتنمية في الساحل بهدف الوصول إلى نجاعة وتنسيق أفضل بين دول المنطقة .

ومن بين أهم الانجازات على الصعيد التنموي في منطقة الساحل الإفريقي المشروع العابر للحدود الطريق السيار العابر للصحراء والذي يربط الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد وتونس في الجهة الشمالية من القارة الإفريقية، وهو مشروع تعود فكرة إنشائه لإرادة قادة الدول الإفريقية منذ سنوات 1960 بهدف بناء أسس المبادلات التجارية عبر الصحراء ، وكسر الحواجز الاقتصادية والمساهمة في تنمية المناطق الصحراوية التي سلبت ثرواتها ، وخلق الظروف الملائمة للتبادلات التجارية[1] .

كما أكد عمار غول، وزير الأشغال العمومية بالجزائ، أهمية الطريق العابر للصحراء – الجزائر العاصمة – لاغوس– وانعكاساته الايجابية على التنمية الاقتصادية وإشاعة الأمن في الجنوب الجزائري والدول المجاورة، حيث أكد على

([1]) – عمار ابو زيد وآخرون، **التعاون العبر للحدود**، العوامل المثلى لرفع التحديات، الجيش أفريل 2010.

هامش اجتماع الدورة ال 54 للجنة الربط للطريق العابر للصحراء شهر أفريل 2011، والتي تضم ممثلين عن الدول الست المعنية بالمشروع إن :

هذا الطريق يعد عاملا للاستقرار والتعايش والتبادل والصداقة وتامين كل أبناء المنطقة وتمتين القدرات والخبرات المحلية بين كل شعوب المنطقة[1].

وعليه تميزت العلاقات بين الجزائر ومالي بالتضامن وحسن الحوار من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية تتم عن تطور ايجابي للعلاقات الثنائية ،كما أكدت اللجنة المشتركة المالية الحادي عشر التي انعقدت خلال شهر سبتمبر 2011 لفائدة تعاون وثيق في مجال الأمن وتنمية المنطقة الحدودية بين الدولتين[2].

كما لعبت الجزائر من جهة أخرى دور الوسيط بين الحكومة المالية وحركات التمرد الطوارق في شمال مالي باحتضانها محادثات بين الطرفين التي توجت في 2006 على اتفاق الجزائر.

وفي إطار بحث التعاون الاقتصادي والاجتماعي لاسيما في شمال مالي الذي يعد فضاء تستعمله التنظيمات الإرهابية عملا وقامت الجزائر التي دعت دوما إلى مرافقة مكافحة الإرهاب بنشاطات تنموية لفائدة السكان المحليين بمنح هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الحكومة المالية. وتوجه هذه الهبة لتمويل مشاريع تنموية اختارها البلدان لفائدة ثلاث مناطق من شمال مالي –غاو وكيدال وتومبوكتو–.

([1])– **أهمية الطريق العابر للصحراء في التنمية والأمن في إفريقيا**، الشعب،ع15476، الاثنين 25 أفريل 2011.

([2])– **الجزائر مالي ، إرساء أسس تعاون ثنائي وجهوي أكثر فعالية**، الاثنين 2011/10/24.انظر على الرابط التالي:

http://www.radio algerie. Dz/ar/in/indesc. Php ?opition. com. Content view :article kid :1234/2011/10/24/15/06/408. Catid :56 :2010.05

وتتعلق المشاريع التنموية المختارة لاسيما بمجلات الري والصحة والتكوين المهني علما بان هذه المساعدة تأتي تجسيد للقرارات المتخذة خلال أشغال اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية–المالية التي عقدت في جوان 2009 بباماكو والتي توجت بالمصادقة على عدة مشاريع جوارية.

ويتعلق الأمر ببناء وتجهيز ثلاثة مراكز للتكوين المهني ومراكز للمساعدة الاجتماعية وحفر ثلاثة أبار في كل محافظة من شمال مالي وكذا تشييد مركزي الاجتماعي وترميم مركز ثالث[1].

وعليه تعد مقاربة دول الميدان التيتم الإعلان عنها خلال ندوة الجزائر يومي السابع والثامن من شهر سيبتمبر 2011 .كما تعد التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب المرجعية الأساسية في إطار مواجهة هذا التهديد، فقد تضمن إستراتيجية الجزائر لم لكافحة الإرهاب عدّة أبعاد – بعد سياسي ، اجتماعي، اقتصادي، عسكري.

كما تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة الأمنية في مالي والنيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج موحد لمحاصرة النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

لا تكفي مقاربة دول الميدان بمكافحة الإرهاب في السحل الإفريقي بل لابد من دور مهم في معالجة الظاهر ة هو الاتحاد الإفريقي لإيجاد استرتيجية شاملة وموحدة لمكافحة الظاهرة الإرهابية بالمنطقة .

(1)– نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في مكافحة الإرهاب في المنطقة

نظرا لتفاقم العمليات والنشاطات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي عكف الاتحاد الإفريقي كإطار تنظيمي قاري،والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) كمنظمة إقليمية، من أجل إيجاد الآليات اللازمة لمكافحة الظاهرة الإرهابية كونها أحد الفواعل المهددة للسلم والأمن الدوليين.

كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة القارية الجديدة.

على أنه لا يعتبر فقط عاملا خارجا عن القانون، وإنما يعتبر عقبة كبيرة للدول الإفريقية، لذلك فقد تضمن الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي إدانة لأعمال الإرهاب،باعتبار ذلك واحد من المبادئ الأساسية لعمل الاتحاد الإفريقي، وبالتالي أدخل القارة الإفريقية في دوامة الاستقطاب بين الكتلتين العظمتين إبان الحرب الباردة[1].

وكان من الطبيعي، إذن ، أن ينصب التركيز في تأسيس المنظمة القارية الجارية على تفادي أوجه القصور المختلفة التي شابت أداء منظمة الوحدة الإفريقية في المجالات الأمنية والدفاعية، عبر وضع مبادئ وأطر جديدة للعمل القاري الإفريقي في هذه المجالات مع إنشاء مؤسسات جديدة في المجالات الأمنية ذات أهداف و طموح للغاية ،مع إبرام اتفاقيات متنوعة لدفع وتعزيز علاقات التعاون القاري الإفريقي في تلك المجالات،بحيث تمثل تلك الاتفاقيات الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي لمكافحة الإرهاب.

(1)–احمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا، نظرة تقييميه،السياسة الدولية، م 42، ع 169، جويلية 2007، ص68.

1- الآليات القانونية والتشريعية:

- **الاتفاقيات الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب**

إن الاهتمام الإفريقي بمكافحة الإرهاب في القارة يرجع إلى عام 1992، في حين اعتمدت الوحدة الإفريقية خلال دورته العادية الثامن والعشرون التي عقدت في "داكار"، السينغال، القرار 213 الذي يهدف إلى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف [1]، في عام 1994، في دورته العادية الثلاثين التي عقدت في تونس، واعتمدت اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب من قبل الدورة العادية 35للقمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في شهر جويلية 1999، كنتيجة لجهود قادتها الجزائر للحد من الظاهرة والتي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة، وقعت عليها 49 دولة وصادقت عليها 40 دولة افريقية[2].

- خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب

اعتمدت خطة العمل في اجتماع رفيعة المستوى لحكومة الاتحاد الإفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، الذي عقد في الجزائر في الفترة 11ـــ14 سبتمبر 2002، وتهدف الخطة إلى التجسيد العملي بالالتزام الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتعزيز فرص وصول البلدان الإفريقية إلى الموارد المناسبة لمكافحة الإرهاب، ويتجلى ذلك فيما يلي [3] :

- تعزيز قدرتها على مراقبة الحدود بما في ذلك إصدار وثائق السفر وهوية أكثر أمنا وتوفير التدريب المنتظم للجمارك والجوازات والهجرة والمسؤولين في القطاعات ذات الصلة.

([1])- نفس المرجع السابق.

([2])- الاتحاد الإفريقي ، **تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال ومنع ومكافحة الإرهاب**، اثيوبيا: أديس ابابا،الاجتماع 249 لمجلس السلم والأمن الإفريقي.22 سبتمبر2010، ص03.

([3])- الاتحاد الإفريقي، **تقرير رئيس المفوضية بشان تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب**، مرجع سابق، ص05.

- تحديث ومواءمة النظم القانونية والوطنية الإقليمية، لمواكبة التحديات.

.وضع الصيغة النهائية للصكوك الإفريقية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

- قمع تمويل الإرهاب،بما في ذلك تعزيز التدابير التشريعية وإنشاء وحدات الاستخبارات المالية في الدول الأعضاء.
- تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب والجماعات و الأفراد، وطريقة عملها ووسائل التمويل .

بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب تم اعتماد بروتوكول لاتفاقية المنظمة بشأن منع ومكافحة الإرهاب من قبل الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الإفريقي[1] الذي عقد في أديس أبابا، في جويلية 2004، عملا بالمادة 21 من الاتفاقية والغرض الرئيسي من هذا البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن على الحاجة إلى تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب في جميع جوانبها، وكذلك تنفيذ الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة [2] .

وقد تم التوقيع على البروتوكول من جانب الدول الأعضاء 41 دولة، في حين صادقت عليه 10 دول، إلا أنه يتطلب 15 دولة حتى يدخل حيز التنفيذ.

- **إعداد القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب**

يأتي هذا القانون تكملة للمجهودات التشريعية والقانونية التي عكف الاتحاد الإفريقي بمختلف أجهزته القطاعية على تحضيرها قصد أقلمة التشريعات الوطنية للدول الإفريقية بما يتلاءم والظروف الحالية المتعلقة بتنامي الظاهرة الإرهابية كما ونوعا وخصوصا التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

([1]) – نفس المرجع، ص04.

([2]) – نفس المرجع.

وبرعاية الاتحاد الإفريقي، وبإشراف المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، وبحضور المنظمات الاقتصادية دون الإقليمية في ندوة عقدت يومي الخامس عشر والسادس عشر من شهر ديسمبر 2010 بالجزائر، قام مجموعة من الخبراء الأفارقة لمراجعة المشروع القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب والذي يعد تكملة للاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب .

ويهدف القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز التنفيذ الوطني للصكوك القارية والدولية ، وسيكون بمثابة القالب الذي تسترشد به دول الأعضاء في تطوير وتعزيز أو تحديث قوانينها الوطنية العاملة وذلك للوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية [1].

2.الآليات المؤسساتية :

قام الاتحاد الإفريقي بوضع إطار مؤسساتي كفيل بمتابعة ورصد الظاهرة الإرهابية والإشراف على مخططات العمل وتنفيذ السياسات الإفريقية لمواجهة الظاهرة هذا الإطار يتمثل في :

أولا:دور مجلس السلم والأمن الإفريقيين في مواجهة الظاهرة الإرهابية

تم اقتراح مجلس السلم والأمن في قمة موساكا في عام 2001، وتأسس في عام 2004، بموجب بروتوكول القانون التأسيس الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي في جويلية 2002، ويعرف بروتوكول المجلس على أنه المحقق للأمن الجماعي للشعوب الإفريقية، والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت الفعال والمناسب للأزمات والصراعات على أرض إفريقيا، الذي أوكلت له مهمة حفظ السلم والأمن في القارة [2].

([1]) – نفس المرجع السابق.

([2])– سيد إبراهيم الدسوقي،**الاستخلاف بين المنظمات الدولية**، دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الافريقية على ضوء التنظيم الدولي، بيروت: دار النهضة العربية، 2005، ص53.

كما حدد البروتوكول التزامات دول الأعضاء بموجب اتفاقية لمنع ومكافحة الإرهاب والمتمثلة في التنفيذ الكامل لنصوص هذه الاتفاقية، وأشار في هذا الصدد إلى أن مجلس السلم والأمن سوف يكون مسؤولا عن تنسيق الجهود القارية في مواجهة الظاهرة الإرهابية، ويقوم بالعديد من الجهود المتمثلة في[1]:

- إنشاء إجراءات عملية لجمع ومعالجة ونشر المعلومات.
- إنشاء آليات لتيسير تبادل المعلومات بين دول الأطراف عن أنماط واتجاهات وأنشطة الجماعات وعن الممارسات الناجحة في مكافحة الإرهاب.
- إعداد تقرير سنوي للجمعية العامة للاتحاد عن حالة الإرهاب في القارة الإفريقية.
- مراقبة وتقييم وتقديم التوصيات بشأن تنفيذ خطة العمل والبرامج المتبناة من جانب الاتحاد الإفريقي في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية [2].

وفي إطار تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي، فقد تم إنشاء القوة الإفريقية الجاهزة بموجب المادة الثالثة عشر من بروتوكول إنشاءه، والتي بدورها تتكون من فرق جاهزة متعددة الأطراف وتضم في هيكلتها عناصر مدنية وعسكرية،وتكون متمركزة في بلدانها الأصلية مستعدة للانتشار السريع عند طلب تدخلها، فكل الدول الإفريقية يمكن لها إنشاء هذه الفرق الجاهزة التي تكون في حالة استعداد دائم للمشاركة في مختلف النشاطات الخاصة بحفظ السلم والأمن الإفريقيين [3].

الدور المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب

([1])– **الاتحاد الإفريقي**، تقرير رئيس المفوضية بشان تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص4،5.

([2])– الدسوقي، مرجع سابق،ص53.

([3]) – مليكة آيت عيمران، إفريقيا..رهانات ،الجيش، العدد534، جانفي2008.

وردت فكرة إنشاءه، ضمن خطة عمل بمثابة الهيكل المركزية للمعلومات والدراسات بشأن الإرهاب، وقد جاءت فكرة إنشاءه رسميا من الجزائر بتدعيم من باقي الدول الإفريقية.

وجرى تدشينه بالفعل في عام 2004، وذلك أثناء انعقاد الاجتماع الحكومي على المستوى الثاني لمنع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، في الجزائر [1].

هذا المركز سوف يسهل على الجزائر وباقي الدول الإفريقية عملية رصد الظاهرة على المستوى الإفريقي وحتى على المستوى الدول من خلال تنظيم ملتقيات في مختلف أقاليم القارة الإفريقية وحتى مع أطراف خارج الإطار الإفريقي من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول ظاهرة الإرهاب من أجل دعم القدرات وتحقيق تعاون إقليمي ودولي لمحاربتها.

ومن بين ما تم تنظيمه من قبل المركز نجد [2]:

1. ملتقى خلال الفترة من 30 نوفمبر إلى 05 ديسمبر 2008 بالجزائر حول مكافحة تمويل الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا ، من طرف كل من المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ومركز الدراسات الإستراتيجية في إفريقيا، وقد حضر الملتقى حوالي خمسون مشاركا بشكل رسمي بين مدنيين وعسكريين لشمال وغرب إفريقيا، وبالخصوص البلدان الأعضاء في الشراكة العابرة للصحراء لمكافحة الإرهاب ، حيث هدف هذا الملتقى إلى تحسين جهود مواجهة الإرهاب بمنطقة شمال وغرب إفريقيا،كما سعى الملتقى إلى دعم القدرات وتيسير التعاون الوطني المتعدد الأطراف في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية.

([1])– ب.بوعلام، **الجزائر ومهام حفظ السلم في إفريقيا**،الجيش،افريل2007.

([2])– نصر الدين إبراهيم احمد، **دراسات في العلاقات الإفريقية**،القاهرة:مكتبة مديولي،2011، ص46.

2. ملتقى انعقد بتاريخ 30 مارس 2009 بالجزائر، حضره خبراء من إفريقيا والعالم، وكان موضوعه الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال وغرب إفريقيا، أين تمت دراسة وتحليل تزايد ارتباط العلاقة بين الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال، وبالتالي ضرورة وعي الأفارقة يسعى الإرهاب للاندماج في الجماعات الإجرامية ،مما يستوجب على الأفارقة تعزيز إستراتيجية التعاون الفعال ،مع الأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات المستجدة، وضرورة تعزيز تواجد الدولة كعامل استقرار سياسي واجتماعي،ووضع ترتيبات إجرائية وعملية لتعزيز السلم والأمن في إفريقيا.
3. ملتقى أخر لخبراء أمن 53 بلد إفريقيا بالجزائر في السابع عشر من شهر جوان 2009 بالجزائر [1]، بغرض تقييم مقترحات ومطالب في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار في البشر وتهريب الأسلحة،وبالتالي مناقشة مقاربة قارية شاملة لكل تلك المسائل، والعمل على وضع خطة لتطويق تنظيم القاعدة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية والتداول بالنقاش في المسائل التالية :

- الإشارة إلى بقاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كأخطر تنظيم يهدد منطقة الساحل الإفريقي
- طلب الدعم التقني واللوجستيكي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.
- مراجعة اتفاقيات الدوريات العسكرية المشتركة.
- التنكير بتقصير الدول الغربية في الالتزام بتعهدات سابقة،تخص التنمية لتقليص رقعة الفقر وغلق باب تجنيد الأشخاص لصالح تنظيمات إرهابية.

وبالتالي فان هذا اللقاء قد جاء بهدف وضع استراتيجية افريقية لمواجهة الإرهاب على مدى الثلاث سنوات المقبلة(2010ـــ2013)، وفي هذا اللقاء اشترط

([1])–هشام فرحاني، **البعد الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية1999–2009**(رسالة ماجستير ديبلوماسية وتعاون دولي جامعة دالي ابراهيم،الجزائر،2009)، ص209،210.

المنسق الأوربي في مكافحة الإرهاب تقديم مساعدات عسكرية لإفريقيا بتحسين هذه الأخيرة لملف حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب [1].

كما يجري المركز،دراسات وبحوث وندوات في مختلف مجالات مواجهة الظاهرة الإرهابية مع التركيز على تفاعلات الظاهرة في أفريقيا، وتطوير البرامج التدريبية من خلال تنظيم برامج واجتماعات وندوات بمساعدة الشركاء الدوليين، وتطوير وصياغة وتحديث قاعدة بيانات حول طائفة من المسائل المتعلقة بمواجهة الظاهرة الإرهابية.

وكذلك إجراء ونشر الدراسات البحثية والتحليلات السياسية بصورة دورية، ونشر البحوث والدراسات التي يديرها المركز في دورية يصدرها بعنوان"المجلة الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب"، مع إتاحة هذه البيانات والتحليلات لكل دول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، وكذا تطوير برامج التعاون مع المؤسسات المماثلة أو المهتمة بالظاهرة الإرهابية على كل المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وحتى الدولية [2].

ثانيا: الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس)

نظرا للتهديدات الإرهابية المتزايدة، كما رأينا في الفصل الأول من هذه الدراسة، والتهديدات التي تشكلها تحالفات الجماعات الإرهابية مع شبكات الإجرام المنظم يثور التساؤل حول دور منظمة"الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والتي تعرف باختصارب "الايكوا س" على اعتبار أنها المنظمة الاقليمية الفرعية المنوطة بتسوية وحل الصراعات في هذا الإقليم نظرا لانضواء ستة عشرة دولة تحت لوائها من بينها ثلاث دول من أصل أربعة من دول الميدان محل الدراسة، وهي "مالي، موريتانيا،النيجر"

([1])- هشام فرحاني، مرجع سابق، ص210.

([2])- إدريس عطية، **الإرهاب في إفريقيا:** دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،2011)،ص196

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الايكواس"من أهم المنظمات الإقليمية الفرعية التي تمكنت من تطوير آليات أمنية وسياسية خلال التسعينيات من القرن الماضي واستخدمتها في إرساء السلام في غرب إفريقيا [1].

إلا أن التعاون في مجال مواجهة الإرهاب الى دائرة التعاون بين جماعة دول الايكواس، منذ إنشاء آلية منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام في غرب إفريقيا سنة1999. [2]

وفي ظل الهيكل الجديد أصبح من حق الايكواس التدخل في عدة حالات، حالة العدوان الخارجي على دولة من دول الأعضاء، وحالة تعرض أي منها لحرب أهلية أو حالة كوارث إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان، أو تعرض الحكومة المنتخبة لانقلاب عسكري يطيح بها، أو غير ذلك مما يرى مجلس الوساطة والأمن سبب للتدخل حيث اعتبرت مواجهة الإرهاب كواحدة من المجالات الرئيسية للتعاون في المجالات المرتبطة بتسوية وحل الصراعات في غرب إفريقيا [3].

لم تكتفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) بالتحذيرات وتعليق العضوية وفرض عقوبات اقتصادية على مالي بل قررت المنظمة في اليوم الثاني من شهر أفريل بفرض خطر اقتصادي شامل على مالي بإغلاق جميع الحدود لجميع دول أعضاء الايكواس مع مالي باستثناء الأسباب الإنسانية، ومنع مالي من استخدام موانئ هذه الدول وتجميد حساباتها بمصارف دول الأعضاء [4].

ونجحت الايكواس في التوصل إلى اتفاق على تسليم السلطة مع قادة الانقلاب في مالي في السدس من شهر أفريل 2012 ينص على تسليمها إلى رئيس مؤقت وحكومة

([1])– أميرة عبد الحليم، **بوكو حرام تهدد وحدة نيجيريا**، الأهرام اليومي،06 جانفي2012.
([2])– إدريس عطية، مرجع سابق، ص189.
([3])– نفس المرجع السابق.
([4])– أميرة محمد عبد الحليم، **مالي بين مخاطرة الانقلاب والتقسيم**،10 ماي 2012، انظر الرابط التالي:
http://www.acpss.ahram.digital.org.eg/reviewaspx?serial=67.

انتقالية، مقابل حصولهم على عفو عام،وتبدأ المنظمة فورا في الإجراءات الرامية إلى رفع العقوبات الصارمة التي تبنتها اثر وقوع الانقلاب، حيث سيسلم قادة الانقلاب السلطة إلى رئيس الجمعية الوطنية "دايوكونداتر"الذي سيشرف على انتخابات ديمقراطية ومعالجة الأزمة في شمال البلاد[1].

ويبدو أن تحركات الايكواس السريعة لإسقاط الحكم العسكري واستعادة الشرعية الدستورية في مالي جاءت كنتيجة للتداعيات الخطيرة الناجمة عن الانقلاب،فضلا عن الآثار الاقتصادية والإنسانية السلبية له،حيث أكد التجمع مرة أخرى تصميمه على اتخ

كافة الإجراءات الضرورية لمنع تحول شمال مالي إلى منطقة خارج سيادة القانون للإرهابيين وغيرهم من الشبكات الإجرامية وعلى دعم مالي لإعادة تكريس وحدة وسلامة أراضي البلاد، وتتطلع "الايكواس" إلى إرسال قوة عسكرية من 3000 عنصر إلى مالي لكن إرسال هذه القوة يتوقف جزئيا على إنهاء المواجهة السياسية في العاصمة باماكو [2].

([1])– **ايكواس ترفض قيام دولة إسلامية في شمال مالي**،موقع بانابرس الالكتروني296 ماي2012، انظر الرابط التالي
http://www.pamapress.com/.-12-830200./07.lamg3- mdesc.htm

I

([2])– **مجموعة ايكواس تهدد زعماء الانقلاب في مالي بعقوبات جديدة**،القدس العربي،2012/05/15، انظر على الرابط التالي:
http/ :wwww.alquds.quk/scrips/print.asp.fname=data/05/05/20125e.685 hotmail.

خلاصة الفصل :

على الرغم من الجهود المبذولة أجنبيا وإقليميا لاحتواء الظاهرة الإرهابية ومكافحتها إلا أنه يتضح لنا أن هذه المقاربات غير كافية، خصوصا وأن المقاربات الدولية المعتمدة لمواجهة الظاهرة في المنطقة أكدت محدوديتها نظرا لطغيان المصلحة الوطنية.

وعليه فان مكافحة الإرهاب تتطلب المعالجة الشاملة لا الجزئية لأسبابه ودوافعه،وتنادي بقوة الوقوف عند معالجة أعراضه فقط.

وبالتالي فان دول الميدان قطعت أشواط عديدة في العمل الإقليمي لمواجهة الظاهرة الإرهابية، والمقاربة الإقليمية لدول الميدان التي تم عرضها على الشركاء الدوليين في ندوة الجزائر في سبتمبر 2011 وتعدد مختلف الأبعاد السياسية والأمنية والدبلوماسية وحتى البعد التنموي الذي يندرج ضمن المقاربة الجديدة لدول الميدان، بالإضافة إلى دور الاتحاد الإفريقي لمواجهة الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث:

نحو مقاربة جديدة لمكافحة مختلف التهديدات في المنطقة

المبحث الأول: تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وإسقاطه على المنطقة.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي.

تمهيد:

تتطرق الدراسة في هذا الفصل الأخير إلى محاولة معرفة مقاربة جديدة لمكافحة مختلف التهديدات في المنطقة، ومن خلال تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وكذا التعرض إلى تفعيل الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي للمنطقة ، وأخيرا طرح السيناريوهات التي يمكن أن يتبعا المسار المستقبلي للمنطقة.

المبحث الأول: تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وإسقاطه على المنطقة

بعد تناولنا في الفصل الأول إطار معرفي حول الإرهاب فستطرق في هذا الفصل إلى مفهوم مقاربة الأمن الإنساني باعتبار الظاهرة الإرهابية المعاصرة من أبرز تهديدات الأمن الإنساني وأهم مستوياته واسقاطه على المنطقة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة الخليل الأساسية، فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها بل إنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما[1].

كما يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإيفاء بحاجات الإنسان الأساسية وتشمل: توفير الغذاء والرعاية الصحية والسلامة الجسدية والنفسية، وبمعنى آخر تأمين الحرية من الخوف والحاجة، والحرية في مقدرة الإنسان على اتخاذ القرارات التي تهمه، وترى لجنة الأمن الإنساني التي شكلتها الأمم المتحدة في عام 2000، وقدمت تقريرها

[1]– خديجة عرفة، محمد أمين، **مفهوم الأمن الإنساني** ، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة: الأحد 07 سبتمبر 2003.

عام 2003، أن المفهوم لا يتضمن فقط حماية الإنسان وإنما تنميته كذلك وتربط بين توفير السلام والأمن والتنمية المستدامة[1].

ذاع مفهوم الأمن الإنساني بعد صدور تقرير لجنة التنمية الإنسانية UNPP عام 1994، الذي رأى أن ما يهدد أمن الأفراد في العالم تابع من محاولات تحقيق حاجات الحياة اليومية، وليس من أحداث العالم الكبرى.

فمفهوم الأمن الإنساني بالتالي، هو تصور شمولي ونقدي للمقاربة الواقعية والتي فتحت المجال للنقاشات الكبيرة حول مدى "نجاعة الأمن الإنساني" كمقاربة في الدراسات الإستراتيجية خاصة بالنظر إليهاــ فهي مقاربة دول وخيارات وطنية ودولية أكثر من أن تكون فكرة لتسييسها أكثر من التنظير لها[2].

إن أمن الإنسان لا يعني الحفاظ على حياته فقط، وإنما الحياة بكرامة وحرية ومساواة وتكافؤ في الفرص وتنمية قدرات البشر، ويعني حماية الحريات الأساسية وحماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية، وتحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمستمرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وكرامته.

كما يعتبر مفهوم الإنسان مفهوما ديناميا وليس جامدا، ويختلف باختلاف المجتمعات، وفي أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف مفهوم "الأمن الإنساني" نجد اتفاقا حول تعريف المفهوم من خلال عنصرين أساسيين وهما[3].

1 **الحماية:** يتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات لأخطار تهددهم تهديدا بالغا، وأنه لحماية الإنسان من هذه المخاطر يجب الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، وتحديد المهددات التي تهدد أمن الإنسان تهديدا خطيرا سواء أكانت هذه

---

[1]– سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن**: مستوياته وصيغه وتهديداته، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص 9 – 30.

[2]– أمحند برقوق، **الأمن الإنساني:** مقاربة ابتمو_ معرفية، مجلة عالم التطوع العربي، 30 أكتوبر 2011.

[3]– أمل مختار، **التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني**، الديمقراطية، أفريل 2011، أنظر الرابط التالي:
http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=47898/eid=6744.

التهديدات تقليدية أو غير تقليدية، ثم بعد ذلك بذل مجهود حقيقي من خلال المؤسسات الوطنية لحماية هذا الأمن.

2 **التمكين:** إن عدم تمكين الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب، ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة مثل حرية الصحافة، وحرية الحصول على المعلومات، وحرية التنظيم، وحق المشاركة السياسية، والانتخابات الحرة، حيث أنه من المؤكد أن الناس الممكنون يستطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا تم انتهاكها، والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده.

وقد جدد التقرير أربع خصائص أساسية للأمن الإنساني هي[1]:

أولا: الأمن الإنساني كوني يخص كل البشر وفي كأرجاء المعمورة إذ أن هناك عدة تهديدات مشتركة لكل البشر مثل الإرهاب.

ثانيا: تكامل مكوناته وترابطها حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى في شكل اعتماد متبادل بين هذه المكونات.

ثالثا: الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني، ذلك أن التصدي بتلك التهديدات أقل تكلفة في بداية طورها في مرحلة لاحقة.

رابعا: الأمن الإنساني محوره الإنسان (الفرد) ويتعلق بنوعية حياة الناس في كل مكان وقد برز من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1994 مدرستين [2].

1 **التحرر من الخوف: (Freedom From Fear)**

تركز هذه المدرسة على توفير الأمن الإنساني عن طريق الأفراد من العنف والنزاع المسلح والحروب الأهلية، والإرهاب الداخلي والخارجي، ووفقا لهذه المدرسة تعتبر عملية صناعة السلام ونزع السلاح هي أهم الركائز لتوفير "الأمن الإنساني".

---

[1]– خديجة عرفة، محمد أمين، مرجع سابق.

[2]– أمل مختار، مرجع سابق.

2 التحرر من العوز: (Freedom From Want)

تركز هذه المدرسة على قضايا مثل الجوع والأمراض، الأوبئة والكوارث الطبيعية لأن أيا من هذه الأمور ربما تقتل أعدادا كبيرة ربما أكبر من الحروب، حيث يفقد الملايين حياتهم ليس بسبب الحروب فقط وإنما بسبب الظروف المعيشية، ومن ثم وفقا لهذه المدرسة تكون التنمية البشرية هي أهم الركائز لتوفير الأمن الإنساني.

وهذا ما يقودنا للعودة للتطرق لمفهوم الأمن الإنساني ونبرز الخطوط العريضة التي طبعها تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 الذي أكد على أنه عالمي التركيز والمعنى، حيث يخص كل الأفراد في كل مكان لأن التهديدات مشتركة وحاولت الأمم المتحدة ردا لاعتبار للأبعاد التي بقيت مهمشة في الدراسات السابقة.

وأبعاد الأمن الأخرى التي طرحها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 هي [1]:

- الأمن الاجتماعي.
- الأمن الصحي.
- الأمن البيئي.
- الأمن الشخصي.
- الأمن الجماعي.

وفي تفسير هذه الأبعاد الجديدة للأمن اعتبر التقرير الأممي أن الأمن الاقتصادي يعني دخول الموارد ومناصب العمل بعيدا عن تهديد الفقر، ثم الأمن الصحي ويتركز حول دخول الأدوية وتوفر الشروط الصحية لمعالجة المرضى والجرحى أما الأمن البيئي فيتعلق بمواجهة مخاطر التلوث والتدهور البيئي الذي الأشخاص ويضر بالموارد.

---

[1]– شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية** ، التحديات والرهانات، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 31 – 32.

في حين يهدف الأمن الشخصي للوقاية من التهديدات التي تأخذ أشكال متعددة كالتهديدات الممارسة من طرف الدولة والعنف بين الجماعات الإثنية[1].

وانتقالا إلى الأمن الجماعي الذي يعتبر أن غالبية الأشخاص يمارسون أمنهم من خلال إظهار الانتماء الاجتماعي (عائلة، تجمع، تنظيم، مجموعة ثنية) وأخيرا فالأمن السياسي وهو الذي يضمن احترام حقوق الإنسان السياسية من الضغط والقمع من طرف النخب الحاكمة.

ولخص التقرير إلى وجود سند تهديدات أساسية للأمن الإنساني وتتمثل في النمو السكاني، تراجع الفرص الاقتصادية، ضغط الهجرة، التدهور البيئي، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي.

المطلب الثاني: مستويات الأمن الإنساني

ينقسم الأمن الإنساني إلى ثلاث مستويات هي:

أولا: الأمن الفردي:

يقصد بالأمن الفردي تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارةٌ أخرى فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان يهدده[2].

كما يعني الأمن الفردي أيضا تمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقدية واللغوية والثقافية وكذلك تمكين الفرد من تكوين عائلة وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع[3].

---

[1]– شاكر ظريف ، نفس المرجع، ص 32.
[2]– زكريا حسين، **مفهوم الأمن القومي والاجتماعي، الوطن**، 10 ماي 2009.
[3]– أمحند برقوق، مرجع سايق.

أولا: الأمن الجماعي:

يقصد بالأمن الجماعي، أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، ففي صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها.

كما يعني مفهوم الأمن الجماعي أن أمن "الجزء" يتعين أن يكون مرتبطا بأمن الكل ومن ثم فإن أي تهديد يقع على "الجزء" فإن مواجهة هذا التهديد يقع على عاتق "الكل" وليس على عاتق الجزء المهدد فقط[1].

وعليه فإن كل من الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة.

ثالثا: الأمن الوطني

هو أمن الدولة وليس أمن المجتمع والدولة هي نقاء الشعب وحماية وسلامة الإقليم[2].

وعليه فإن مسؤولية الأمن الوطني هي مسؤولية جماعية وفردية، مواطنا كان أم مقيما، لهذا ينبغي توحيد الأمن والمواطنة والولاء في النفوس ولا يكون ذلك إلا بإيجاد ثقافة أمن شاملة وهي مهمة مناطة لكل الأفراد والمجتمع للحفاظ على سلامة وأمن الوطن.

فالأمن الوطني هو أمن الوطن الصغير بما فيه ويشمل الأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن الداخلي والأمن الخارجي.

الأمن الداخلي: ويقصد به تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك

---

[1]– عبير الفقي، **مفهوم الأمن الجماعي وتطبيقاته وتطور فكرة الأمن الجماعي في إفريقيا** ، السياسي،ع345، الأحد 8 يوليو 2012.

[2]– جيروم شاهين، **قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي**، الخبر، العدد 1395 الثلاثاء 10 جويلية 2012 .

يمتد مفهوم الأمن الداخلي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها، وتحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية.

الأمن الخارجي: فهو يعني الاستقرار والاطمئنان للدولة في شؤونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الوحدة وسلامة الأرض وفي سلامة قدراتها وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها[1].

مما لا شك فيه أن الأمن الوطني يعتبر من الركائز الجوهرية الحساسة التي تعتمد عليها الدول في المحافظة على استقلالها وأمنها وتطورها أما مقومات الأمن الوطني فإنها تختلف من دولة إلى أخرى والسبب أن لكل دولة ظروفها وخصائصها.

فالأمن الوطني هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها ومصالح شعبها من أي عدوان خارجي بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية، الذي يحتاج إلى حراك دائم على المستوى المحلي والخارجي.

كما يتمحور الأمن الإنسان حول إنشاء ظروف للأفراد والجماعات في حرية من الخوف والتحرر من المجاعة والكوارث الطبيعية وإعطائهم الفرص لتطوير قدراتهم[2]..

إن مقاربة الأمن الإنساني في هذه المنطقة ترتكز على إنشاء وتحسين الحماية وتقوية الأفراد، وبهذا فلمن الإنسان بهذه الحالة يكتسب علاقة مع الازدهار والنمو، وعليه فإن الاهتمام بالمنطقة أصبح يتحدث عن مصطلح أمننة التنمية، بمعنى اللاأمن والتخلف يهيئان التربة الخصبة لاندلاع الحروب والنزاعات المسلحة، فالتنمية تصبح انعكاسا لطبيعة المشاكل الأمنية التي تمس الأفراد أو الجماعات من خلال تصنيفها

---

[1]– زكريا حسين، مرجع سابق.

[2]– شاكر ظريف ، نفس المرجع السابق ص33.

لبعدين، البعد الأول يتعلق بفكرة الفقر المادي، أما البعد الثاني فيرتبط بمسألة الفقر الإنساني أو الكرامة أو الإنساني.

بالرغم من أن المفهوم الأمن الإنساني واسع أكثر من الأمن الوطني باعتناق مسائل غير عسكرية واشتراك فواعل غير دولاتية بالنظر إلى المنطقة التي تواجه التهديدات للأمن الإنساني متعددة أكثر من مناطق أخرى.

هذا ما يؤدي إلى تصاعد العنف في منطقة ساحلية نتيجة الانفلات الأمني بتدخل القوى الإقليمية، إلى جانب العوامل الثقافية وزيادة العوامل الاقتصادية بتفسير النزاعات.

ومن الممكن القول أن النزاعات في إفريقيا توجد بعض جذورها الحقيقية في ضعف الإنساني كجزء من الأمن الإنساني [1]، وترتبط المسألة بضعف العقد الاجتماعي، وبمنظور تناول الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، فإن النزاعات لم تعد هي المؤشر الوحيد للتحديات المطروحة.

وبرز بهذا الصدد منطقة الساحل الإفريقي كنموذج يستحق الدراسة نظرا لحالة الأمن المتدهورة فيها وصلاحية إسقاط مفهوم الإنساني على هذه الرقعة الجغرافية من القارة الإفريقي وسهولة عبور هذه التهديدات نحو مناطق أخرى مجاورة انطلاقا من حالة ضعف الرقابة على الحدود من جهة وشساعة وتنوع المجموعات العرقية في هذه المنطقة من جهة أخرى، وهذا ما يقودنا الأبعاد المختلفة المحددة لأهمية هذه المنطقة من خلال الموقع فيها والذي سيفيدنا في فهم إسهام بعض الأبعاد في حقل التحديات وجعلها أكثر خطورة كالعامل الجغرافي والعامل المجتمعي[2].

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص35.

[2]– نفس المرجع السابق، ص37.

المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي

إن المخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى إدراك أن الإرهاب والجريمة المنظمة، هي تحديات حقيقية تطرح بحدة ومعالجتها يستدعي تظافر الجهود الإقليمية في بعض الأحيان [1]، إلى جانب تفعيل الاتحاد المغاربي في المنطقة.

المطلب الأول: تفعيل الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي في المنطقة

اتفق دول الاتحاد المغاربي على التعاون في مكافحة الإرهاب وأهمية إرساء شراكة أمنية مع دول الساحل الإفريقي ومنطقة الصحراء، هذا ما أكده وزير الداخلية الجزائري دحو ولد قابلية في شهر أفريل على درس آليات التعاون المغاربي في المجالات الأمنية وخاصة مكافحة الإرهاب، انتشار الأسلحة في المنطقة [2]، ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر على أمن المنطقة.

أكد وزراء الشؤون الخارجية لبلدان المغرب العربي، على ضرورة تحقيق الاندماج الاقتصادي والاستفادة من عوامل والمؤهلات الكبرى التي تتوفر عليها دول المنطقة، على ضرورة تعزيز التنسيق لمواجهة التحديات الأمنية التي تطرحها تهديدات الإرهاب والتهريب بجميع أنواعه، وخاصة في ظل الأزمة التي عصفت مؤخرا بمالي، وكان لها انعكاسات على منطقة الساحل الإفريقي والصحراء برمتها.

كما أكد مراد مدلسي الحاجة إلى مزيد من تظافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في المجال الأمني وخاصة أما تزايد الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان.

---

[1]– شاكر ظريف ، نفس المرجع، ص 170.

[2]– **دول المغرب العربي تتفق على محاربة الإرهاب**، 22 أفريل 2013، انظر الرابط التالي:
http://www.albayan.com.uk/event-aspx?eid:5287.

كما قال وزير الخارجية الموريتاني حمادي ولد حمادي، أن النهوض بالعمل المغاربي الوحدوي بات "أمرا ملحا"، داعيا إلى السعي الجاد لإصلاح منظومة الاتحاد المغاربي وتنشيط الآليات والمؤسسات والكفيلة بمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن والتنمية خصوا في الظرفية الحالية التي يطبعها عدم الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء.

شدد الاتحاد المغاربي على ضرورة إجراء تعاون واسع في الجهود المبذولة لمكافحة هذه التهديدات الأمنية على الأصعدة الثنائية والمغاربية والإقليمية والدولية[1]

كما أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون "سعد الدين العثماني"، أن الجزائر تتيح الفرصة لتحديد مقاربة مشتركة لتعزيز التعاون والتنسيق، لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، لذلك يتحتم علينا عدم الفصل بين التعاون الأمني المغاربي ومبادرات وجهود التعاون الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

ونجح المغرب في انتزاع دورا إقليمي من الجزائر في الجهود الهادفة إلى إحلال الأمن والسلام بمنطقة الساحل الإفريقي وذلك بعد أن اتفق وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب وموريتانيا وليبيا) على ضرورة التعاون المشترك لمواجهة التهديدات المختلفة التي تهم المنطقة[2].

وتعد الجزائر طرفا ضمن ما يسمى "دول الميدان" التي تضم كلا من مالي والنيجر وموريتانيا من أجل التنسيق الأمني.

كما شكلت الدول الأربع قيادة أركان مشتركة وكذا هيئة استخباراتية مشتركة لتبادل المعلومات، ولكن هذا التحالف لم يقدم إلى حد الآن أي شيء ملموس في مكافحة الإرهاب في ظل تفاقم قوة الجماعات المسلحة، خاصة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الذي يجعل من منطقة شمال مالي بالخصوص قاعدة خلفية له.

---

[1]– **تكثيف التعاون لمكافحة التهديدات الأمنية بالمغرب العربي**، 19 أفريل 2010، انظر الرابط التالي:
http://www.albayanalyaoume-press-ma/index-php?num/article8tmp=comnonent.eid=32290.

[2]– نبيل الفراسي، **المغرب ينتزع من الجزائر دورا إقليميا في جهود إحلال الأمن**، الخبر، الثلاثاء 10 جويلية 2012.

واتفق دول الاتحاد المغاربي على الربط بين ضرورات الأمن واستحقاقات التنمية التي تقضي على أحد الأسباب الرئيسية للتطرف، وذلك باعتماد رؤية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية، والعمل على إرساء شراكة أمنية بين دول الاتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل الإفريقي منددين بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة مع دفع الفدية على ضرورة العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي يمارسها الجماعات الإرهابية[1].

لذا فالدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب مدعوة إلى تسريع استكمال بناء الاتحاد المغاربي وتفعيل مؤسساته وهياكله، بما يضيف نجاعة أكبر على التعاون والشراكة المغاربية الإفريقية على مستوى المنطقة الساحلية[2].

وهذا ما يلح على دول المغرب العربي والأفارقة مواجهة تحدي الأمن والاستقرار من ناحية وتحدي التنمية من ناحية أخرى، إلا أن هذا التصور في الحقيقة بعيد التساؤل حول ما إذا ما كان اتحاد المغرب العربي في صيغته الحالية يعكس نظرة مغاربية منسجمة وما إذا كان الاتحاد قابلا للانتعاش أم لا، وما يؤكد على حتمية بلورة إستراتيجية للمصالح الإفريقية العربية المشتركة في المنطقة الساحلية هو مواجهة الاهتمام المتزايد بدول القارة الإفريقية من طرق الدول الكبرى، وأهمية إعطاء الأولوية في هذه الإستراتيجية لمسائل جوهرية أهمها الأمن ومكافحة الإرهاب والعمل على تعزيز التنمية.

---

[1]– رشيد خشانة، **التنسيق الأمني يوجد البلدان المغاربية المتنابذة**، 22 أفريل 2013، أنظر الرابط التالي http://www.lanness.com/articles/nieu/11851.

[2]– ظريف شاكر، مرجع سابق، ص 171.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للظاهرة الإرهابية في المنطقة

تعتمد دراسة الآفاق المستقبلية للظاهرة الإرهابية في هذه على تقنية السيناريو أو المشهد، كأحد أبرز الأساليب في استشراف المستقبل، لذلك لابد من الدراسات المستقبلية لأنها ضرورية في العصر الحديث، بما لها من أهمية خاصة ما إذا تعلق الأمر بالتهديدات الإرهابية وتدهور الأوضاع الأمنية.

ابتكر المؤرخ الألماني مصطلح علم المستقبل ليشير به إلى علم جديد عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة وقد دشن كتابه "التاريخ وعلم المستقبل" عملية تطبيق واسعة لهذا العلم، تستهدف التنبؤ بعيد المدى [1].

ويعرف السيناريو بأنه:

"جملة تتكون من وصف وضع مستقبلي ووصف تمشي الأحداث التي تسمح بالمرور من الوضع الأصلي إلى الوضع المستقبلي، وكلمة سيناريو غالبا ما يفرط في استعمالها لوصف أي مجموعة فرضيات [2]".

وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع إلى اهتمام بدراسة المستقبل من أبرزها:[3]

- الرغبة الملحة في معرفة المجهول، التي تشد كل من الباحث والإنسان إلى معرفة المستقبل، لا سيما وأن الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من الحاضر ويأمل ويعمل على ذلك.
- حداثة علم المستقبل وزيادة أنصاره منذ تأسيسه وتطوره.

---

[1]– أسماء رسولي، المرجع السابق ص 155.

[2]– مشال فودي وقيس الهمامي، "**الاستشراف الاستراتيجي**: المشاكل والمناهج"، كراس ليبسور، 2005، ص 25.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 155.

- إن علم المستقبل لا يقيد فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكن يقيد أيضا في تقييم الماضي والحاضر.

وقد أكد يوفينيل على ثلاثة جوانب عند إنجاز الدراسات المستقبلية [1]

- الاتجاهات السائدة لظاهرة معينة وحدد كيفية رصد هذه الاتجاهات.
- سرعة الاتجاهات بمعنى قياس كيفية التعبير في ظاهرة معينة خلال زمن من ناحية والتسارع في هذا التغير من ناحية أخرى.

وتعد تقنية السيناريو من أهم وأبرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية وهي:

- السيناريو الخطي، الذي يفرض بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة.
- السيناريو الإصلاحي، الذي يفترض التغيير إلى الأحسن في ظاهرة موضوع الدراسة.
- السيناريو التحولي او الثوري، الذي يفترض حدوث تغيير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة.

إن استشراف الظاهرة الإرهابية يتعرض لعدة أسباب من أهمها، الإرهاب المعاصر، أنه إرهاب تتبعه والتنبؤ بمستقبلية ومآلا ته المختلفة في المنطقة.

لذلك فإن الدراسة تعتمد على سيناريو هين أولها سيناريو عدم حل التهديد الإرهابي في المنطقة والتالي سيناريو يوحل التهديد الإرهابي.

أولا: سيناريو عدم حل التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي

يفترض هذا السيناريو استمرار الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، بمعنى أن المنطقة تشهد أزمات معقدة ومستمرة في عدد من دولها نتيجة انتشار

[1]– أسماء رسولي، المرجع السابق ص 156.

الظاهرة الإرهابية في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك فهي تواجه تحديات أمنية معتبرة وخطيرة، مثل الإجرام المنظم العابر للحدود والمتاجرة غير الشرعية بالأسلحة [1]، خاصة بعد إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال في جانفي 2007، الانضمام إلى تنظيم القاعدة وباسم جديد تمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتركيز هذه الجماعة على التحرك في المنطقة المغاربية وكل دول الساحل وباقي دول غرب إفريقيا، حيث توجد خلايا صغيرة تابعة لهذا التنظيم في كل من الجزائر وموريتانيا، والمغرب ونيجيريا، ومالي، والنيجر وتشاد والسنغال وأغلب دول المنطقة.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أنه يصعب الفضاء على منابع تمويل الجماعات الإرهابية خاصة بعد اندماج الظاهرة الإرهابية في الجريمة المنظمة، حيث أصبحت التنظيمات الإرهابية تضمن الكثير من تمويلها في إطار علاقاتها بالجريمة المنظمة [2].

إن متانة التنظيمات الإرهابية المعاصرة تعكس تحديات كبرى أمام القارة الإفريقية، خاصة بعد استفادة هذه التنظيمات من مزايا العولمة التكنولوجية والمعلوماتية، وتواجه حالة الفراغ الأمني والسياسي في أغلب دول القارة والتي يعجز أغلبها على محاربة الإرهاب، كحالة مالي والنيجر وتشاد.

كما عرفت منطقة الساحل السنوات الأخيرة استفحالا كبيرا للجماعات الإرهابية الوافدة إلى منطقة لعدة اعتبارات، وفرت لهذه الجماعات الإرهابية لانتشار لثغرات الأمنية وساعدتها على التواجد هشاشة المنظومة الأمنية لدول المنطقة، خاصة مالي التي كانت لديها مقاربة متراخية مع الجماعات الإرهابية [3]، وان الحرب الدائرة رحاها في مالي، ما هي إلا بداية طويلة ستعرفها منطقة الساحل مستقبلا في مواجهة الإرهاب.

---

[1]– ساحل مخلوف، **إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي**، الخبر، العدد 242، 12 مارس 2013.

[2]– إدريس عطية، المرجع السابق، ص 247.

[3]– أمين بلعمري، **الساحل ..البؤرة الجديدة للإرهاب الدولي**، الشعب، الثلاثاء 29 جانفي 2013 انظر على الرابط التالي:
http://www.ech.chaab.net/ar/wichghit/item=3209.html.

إن التحديات المماثلة أمام الدول الإفريقية والتجمعات الإقليمية الفرعية والاتحاد الإفريقي، والتي على رأسها الفقر والحركة الإنسانية العشوائية من نازحين ولاجئين ومهاجرين والجريمة المنظمة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان.

نتيجة لكل هذه التحديات تصبح القارة الإفريقية وخصوصا منطقة الساحل الإفريقي تزيد من حدة التوترات الأمنية في المنطقة على الرغم من تعرض باقي الدول للنشاطات الإرهابية.

وعليه، فإن كل هذه المؤشرات تعزز من فرضية عدم حل التهديد الإرهابي في المنطقة مما يزيد من حدتها وانتشارها أكثر.

ثانيا: سيناريو حل التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي

يقوم هذا السيناريو على احتمالية حدوث تغيرات جذرية في المنطقة وتحسن الأوضاع الأمنية، وبناءا على هذا السيناريو ستشهد المنطقة في السنوات القليلة المقبلة تغيرات جذرية على صعيد مواجهة الظاهرة الإرهابية.

وبالرغم من التحولات الجيوستراتيجية التي يشهدها العالم، وإفريقيا بشكل خاض، وكذلك منطقة الساحل، في فترة ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي عززت ضرورة مواجهة الظاهرة الإرهابية، وأتاحت فرصة ملائمة لحركة الوعي الدولي بمدى الخطر الذي تمثله هذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على القارة الإفريقية[1].

وفي سياق الجهود المحلية والإقليمية لمواجهة هذه التهديدات أصبحت دول الساحل الإفريقي تملك إمكانات اللازمة لمكافحة الظاهرة الإرهابية، التي تتوفر اليوم

[1]– إدريس عطية، المرجع السابق ص 249.

على آليات وإمكانيات سمح لها بالتحكم في الوضع والقضاء على الإرهاب، على غرار ردود الجزائر في منطقة الساحل [1].

إن ما يجعل الجماعات الإرهابية في المنطقة تنمو للاشتراك مع الجريمة المنظمة في استراتيجيات عمل موحد، هو جفاف منابع التمويل للجماعات الإرهابية، لأن اختلاف أهداف كل من الجريمة المنظمة والإرهاب لا يدفع بهما لكي يتحالف، وهذا يعكس إلى حد ما صعوبة استمرارية الحركات التطرفية والإرهابية في المنطقة، على الأقل بسبب ضعف التمويل المالي وعجز هذه الجماعات عن وجود ممولون جدد.

وكذا اتجاه هذه الجماعات وبدرجة أكبر إلى أسلوب الاختطاف وحجز الرهائن وطلب الفدية يعتبر مؤشرا واضحا على العجز المالي للجماعات الإرهابية، مما يدفعها تلقائيا إلى التراجع عن أهدافها والعدول عن مهامها.

إن مواجهة التحديات الأمنية في الساحل الإفريقي يتطلب الحفاظ على الأمن والاستقرار فإنه يستلزم عليها إعطاء دفع التعاون للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، مع مضاعفة الجهود وخلق آليات وأطر من شأنها تكثيف التواجد لحصر تحركات ونشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما قامت الجزائر ببذل مجهودات كبيرة فيما يخص التنسيق الأمني بين الدول المنطقة متمثلة في موريتانيا، النيجر، تشاد، الجزائر، وإشراك المغرب وتونس اللذين ليسا بمناوئ عن التهديدات الأمنية في المنطقة [2].

هذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بزيادة معوناتها الخارجية للمنطقة إلى جانب القوى الأخرى كالاتحاد الأوروبي والصين إضافة ضرورة الأمم المتحدة لتكثيف جهودها الرامية في منطقة الساحل الإفريقي.

---

[1]– مراد مدلسي، **دول الساحل الإفريقي قادرة على مواجهة التهديدات الإرهابية** ، الشرق الأوسط 26 أكتوبر 2010 انظر على الرابط التالي:

http://www.arabic.peapledaily-com.un/31662/717794-html.

[2]– بسباس هشام، **متطلبات مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بعد الأزمة الليبية 2011**، سبتمبر 2012.

ولعل ما تقوم به الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء مؤشر إيجابي وفاعل في تحسين الأداء الإفريقي على كل المستويات السياسية، والتنموية والاجتماعية، مما يدفع بالجماعات الإرهابية إلى الاعتدال عن التطرف [1].

كما أن أغلب الدول الإفريقية قد أخذت خبرات عالية في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية كحالة الجزائر مما يكسبها مناعة ضد الإرهاب والتقليص من الأرض المنتجة للإرهاب وزيادة التعاون الإقليمي، كما أن التهديدات الإرهابية لم تعد مجلية مما يستدعي الاهتمام العالمي بهذا التهديد، فالأصلح للدول الكبرى أن تعمل باتجاه القضاء على الظاهرة الإرهابية واحتواءها إفريقيا قبل أن تمتد هذه التهديدات إليها [2].

كل هذه المؤشرات توحي بزيادة احتمالية حل تهديدات الظاهرة الإرهابية في المنطقة وترسيخها إلى جانب الخروج من الفقر والتخلف إلى رحابة النمو والاستقرار والأمن في المنطقة.

---

[1]– محمد المهدي، **الآلية الإفريقية من قبل النظراء**، انظر الرابط التالي:
http://www.albe.war.org/debat/show.art.asp?aid=43037php/.

[2]– إدريس عطية، المرجع السابق ص 251.

خلاصة الفصل:

رغم الجهود المبذولة سابقا لمواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة إلا أنه لابد من تفعيل مقاربة جديدة للمنطقة من خلال توفير الأمن والرعاية الصحية، والتركيز على أمن الدولة والفرد، بالإضافة إلى تفعيل الاتحاد المغاربي و التعاون في مكافحة الإرهاب، بكافة أشكاله وتظافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في المجال الأمني، كخيار استراتيجي للمنطقة.

بينما يبقى مستقبل الظاهرة الإرهابية في المنطقة خاضعا لاحتمالية حل هذا التهديد أم عدم حله.

من خلال دراستنا لموضوع آليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، توصلنا إلى بعض النتائج، والتي تمكننا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والتي نذكر منها:

إن تهافت الدول الأجنبية إلى إيجاد حل للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، ليست محاولة منها لمساعدة دول المنطقة وإنما لحماية مصالحها وتكثيف وجودها، بالإضافة إلى استغلال الثروات الطبيعية للمنطقة وخاصة النفط.

من أسباب الانكشاف الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي، إشكالية الدول العاجزة عن توفير الأمن والحفاظ على السلم الداخلي لها.

إن تدخل العامل الخارجي لمعالجة الظاهرة الإرهابية في المنطقة، لايكفي وذلك ما يستدعي تظافر الجهود الإقليمية .

إن تعاون دول الميدان في معالجة الظاهرة الإرهابية لا ينفي وجود فواعل أجنبية لاحتوائها، وذلك ما يفسر عجز تلك الدول عن استئصال أسباب الظاهرة الإرهابية، والذي نتج عنه دخول قوى خارجية لمعالجتها.

يبقى الأمن الإنساني بكل أبعاده بتوفير الرعاية الصحية وتأمين الحرية وتوفير السلام والأمن والتنمية المستدامة،بإسقاطه على المنطقة، إلى جانب تفعيل الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي لمكافحة الظاهرة الإرهابية، بينما يبقى مستقبل الظاهرة الإرهابية في المنطقة خاضعا لاحتمالية حل هذا التهديد أم عدم حله.

وللتصدي للظاهرة الإرهابية في المنطقة يستوجب ما يلي:

- بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة، الأوبئة.
- ضمان الحد الأدنى لمقومات الأمن الإنساني عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة.

- ضرورة الاعتماد على المقاربة الإقليمية ودعمها وضمان السلم والأمن في منطقة الساحل الإفريقي من أجل الحصول على الدعم وتمويل المشاريع بين دول المنطقة.

الملاحق

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA
P. O. Box 3243. Addis Ababa. ETHIOPIA Tel.: (251-11) 551 38 22 Fax: (251-11) 519321
Email : situationroom@africa-union.org

مجلس السلم و الأمن
الاجتماع ال249
22 نوفمبر 2010
أديس أبابا، اثيوبيا

PSC/PR/2(CCXLIX)
الأصل : بالانكليزية

تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب

تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في
مجال منع ومكافحة الإرهاب

اولا. مقدمة

1. اعتمد رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الافريقي في دورته العادية 15 التي عقدت في كمبالا ، أوغندا ، 25-27 يوليو 2010 ، المقرر Assembly /AU/Dec.311(XV) بشأن منع ومكافحة الإرهاب. في ذلك القرار ، أعرب المؤتمر عن قلقه البالغ ازاء تفاقم آفة الإرهاب والتهديد الذي يشكله هذا الوضع على الأمن والسلم والاستقرار

في أفريقيا. ادان المؤتمر بشدة جميع الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في القارة ، ولا سيما الهجوم الذي نفذ في كمبالا يوم 11 يوليو 2010. وشدد المؤتمر على ضرورة بذل الجهود وزيادة التعبئة لمكافحة آفة الإرهاب ، وفي هذا الصدد ، طلب من المفوضية أن تقدم على وجه السرعة إلى المجلس توصيات ملموسة تهدف إلى تعزيز فعالية الإجراءات التي تتخذها أفريقيا لمنع ومكافحة الإرهاب.

2. هذا التقرير هو جزء من متابعة قرار المؤتمر. يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن خطر الارهاب ونقاط الضعف في أفريقيا ، وكذلك استكمالا للجهود الاتحاد الافريقي للتصدي لهذه الآفة ، بما في ذلك وضع إطار معياري وإنشاء القدرة المؤسسية المطلوبة. ويختتم التقرير بتوصيات عن كيفية المضي قدما.

ثانيا. لمحة عامة عن خطر الإرهاب ونقاط الضعف في أفريقيا

3. الإرهاب لا يزال واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. شهدت افريقيا وتعرضها الارهاب قبل وقت طويل من الأحداث المأساوية في 11/ 9، حيث وقعت حوادث في مناطق عديدة من القارة، ولا سيما في كينيا وتنزانيا ومصر والجزائر ونيجيريا وجنوب افريقيا في العقد الماضي. أدى تهديد الإرهاب الى فرض اولويات اكبر. اذ استهدفوا الإرهابيون المناطق التي لم تدرك سابقا خطورة التهديد أو اعتبرت انها في مأمن من الإرهاب.

4. على الرغم من أن أجزاء كثيرة من أفريقيا تتقاسم نفس نقاط الضعف بالنسبة للإرهاب ، لكن ومن المهم التأكيد على أن مستوى التهديد يختلف من منطقة الى أخرى ، مما يجعل من الصعب التوصل الى تصور مشترك للتهديد. هذا أمر لا مفر منه لقارة مثل أفريقيا كبيرة ومتنوعة. يمكن تقسيم التهديدات الإرهابية في القارة إلى عدد من الفئات التي تشمل ما يلي : اولا- هجمات ارهابية على المصالح الأفريقية ؛ الثاني- هجمات ارهابية على المصالح الغربية ؛ الثالث- استخدام الأراضي الأفريقية باعتبارها ملاذا آمنا ؛ الرابع -افريقيا بانه كالتربة خصبة ومحضر تجنيد والتمويل الارهاب ؛ والخامس- افريقيا كنقطة عبور للإرهابيين وجميع الأموال مرتبطة بأنشطة غير مشروعة أخرى.

5. في حين أن نقاط الضعف المعرضة للإرهاب تختلف من منطقة إلى أخرى وحتى داخل كل منطقة ، ومعظم الدول الافريقية تشترك في عدد من نقاط الضعف وتواجه تحديات مماثلة التا سعيها إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للتصدي لهذا التهديد. من بين نقاط الضعف المشتركة التي تم تحديدها والتي يمكن للمرء ملاحظتها الأراضي الشاسعة غير المأهولة دليل واضح في جميع البلدان تقريبا التي تعاني من الإرهاب ، ويتأكد هذا بصفة خاصة في منطقة الساحل. مثل هذه الرقعة الشاسعة من الارض يوفر معسكرات تدريب للمنظمات الإرهابية. وبعضهم يملك قاعدة شاسعة لاستخدام الصحراء على نحو يتناسب مع احتياجاتها الخاصة. الحدود ضريبة الممتد والتي يسهل اختراقها وغير الخاضعة للرقابة إلى حد كبير وغير المنضبط تسهل الهجرة غير الموثقة والنشاط الإجرامي. عندما تقترن فضاءات شاسعة و سوء إدارتها التي لا زالت موجودة في جميع انحاء افريقيا تتوفر أرض خصبة لنشاط يدعو الإرهاب. الفساد داخل الفروع المحلية وأجهزة تنفيذ القانون هو مشكلة أخرى سائدة ، وتتفاقم بسبب نقص الموارد والتدريب والمعدات. ومن الجدير بالذكر أيضا انتشار الأسلحة الصغيرة و الخفيفة ، الأمر الذي يجعل القارة معرضة بشدة لأعمال الإرهابية. تفشي ظروف الفقر والصراعات والحرمان التي تعاني منها قطاعات كبيرة من سكان أفريقيا توفر أرضية خصبة للتطرف والإغتراب.

6. ونظرا للطابع الانتقال للتهديد فان مراقبة الحدود والسيطرة عليها تعد واحدة من التحديات الكبرى في أفريقيا. والتعاون على المعابر القانونية. وفي مكافحة الإرهاب ، بما في ذلك مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية وغيرها من المعلومات ، لا تزال غير كافية في معظم انحاء أفريقيا. بعض الدول الأعضاء ما زالت تفتقر إلى تشريعات مكافحة الإرهاب أو نظم العدالة الجنائية الفعالة التي هي ضرورية ليس فقط الإرهاب ، ولكن أيضا لمكافحة الجريمة والفساد.

7. في الجانب شكل التهديد الإرهابي في افريقيا أنشطته في السنوات ، ومن خلال اثنين من المنظمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة ، وهي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي و في شمال وغرب أفريقيا ، و الشباب ، في شرق أفريقيا ، بما في ذلك الاتحاد الإسلامي . كما يمثل جيش الرب للمقاومة تهديد ارهابي للمنطقة. لاحظ الاجتماع

الوزاري الإقليمي بشأن جيش الرب للمقاومة ، الذي عقد في بانغي ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، يومي 13 و 14 أكتوبر 2010 ، إن هذه المنظمة وسعت أنشطتها ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، حيث انتقلت من أوغندا ، التي بدأت أصلا منها مجمعاتها ، إلى السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، واستمرت في تنفيذ أعمال وحشية ضد المدنيين الأبرياء. لا يمكن تجاهل غيرها من المنظمات الإرهابية ولكن لم تكن ناشطة مثل الجماعات التابعة القاعدة وجيش الرب للمقاومة.

8. في أعقاب انتمائهم لتنظيم القاعدة المغاربي (AQG)، انتقلت كلا الفريقين خطفهم من المحلية إلى العالمية. وقد ترجم هذا التحول ليس فقط في استراتيجية نسخ نموذج القاعدة ، ولكن أيضا في الخطاب الأيديولوجي ، والتوظيف والتمويل وأساليب الدعاية ، وكذلك من حيث طريقة العمل التي شهدت استخدام الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة ، وانه أرتكبها الأفراد من المراهقين والمعاقين. وكان الاختطاف مصدرا رئيسيا للتمويل القاعدة في المغرب الإسلامي. منذ 2006، تم اختطف 20 شخص أطلق سراح 18 وأعدم 2. سبعة رهائن خطفوا في النيجر ما زال في الاسر. أفادت التقارير أن فدية التي دفعت للافراج عن الرهائن بلغت ملايين الدولارات. وعلاوة على ذلك ، تحولت الآن مطالب الارهابيين لتشمل الافراج عن الارهابيين المسجونين كشرط للإفراج عن الرهائن ، مما يقوض مكافحة الإرهاب وضمان الإفلات من العقاب لمرتكبي الأعمال الإرهابية.

9. كانت قيادة حركة الشباب تدعم تنظيم القاعدة منذ وقت طويل قبل انضمامها لها. هذه المجموعة ما زالت تمثل تهديدا إرهابيا خطيرا للصومال و منطقة القرن الإفريقي بالكامل. بسبب القتال الدائر بين حركة الشباب ، حزب الإسلام ، والفصائل المسلحة الأخرى والميليشيات في الصومال والحكومة الانتقالية الاتحادية وعدم الاستقرار في الصومال يوفر بيئة مواتية لعبور الإرهاب والتدريب. لا يزال يشكل المقاتلين الأجانب و العدد المتزايد من عناصر القاعدة، وأشكالهم من المتطرفين الإسلاميين تهديدا للأمن الإقليمي.

10. في العادة اعتمدت الجماعات الإرهابية في أفريقيا على التمويل والدعم اللوجستي من الخارج ، ولكن منذ 9-11 ونتحة للعمليات الناجحة لقوات الأمن ، لا سيما في شمال افريقيا ، التي فككت قاعدة الدعم ومصادر الدخل الرئيسية للجماعات الإرهابية ، وكان هذا الأخير دافع لإتباس مصدر بديل للتمويل والخدمات اللوجستية. هذه تختلف من اختطاف من اجل الحصول على فدية الى جميع أشكال الانجار غير المشروعه ، مما يؤكد العلاقة بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة العبر للحدود.

ثالثا: توفر الصكوك القانونية القائمة

11. السخوف الافريقية على الصعيد القاري لمنع ومكافحة آفة الإرهاب لها تاريخ طويل. يرجع تاريخها الى عام 1992 ، اعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية ، خلال دورته العادية 28 التي عقدت في داكار ، السنغال ، القرار AHG/Res.213(28) ، الذي يهدف الى تعزيز التعاون وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل محاربة ظاهرة التطرف. في عام 1994 ، في دورته العادية 30 التي عقدت في تونس ، وتونس ، في يونيو 1994 ، اعتمد مؤتمر القمة للمنظمة في إعلان AHG/Decl.2 (30) بشأن مدونة قواعد السلوك للعلاقات المشتركة بين البلدان الأفريقية ، التي رفضت بشكل لا لبس فيه التعصب والتطرف أو استخدام الدين لارتكاب أعمال العنف ، بما في ذلك الأعمال الإرهابية. وقد توجت هذه الجهود في اتفاقية منظمة الوحدة عام 1999 بشأن منع ومكافحة الإرهاب وبروتوكول لاتفاقية للمنظمة الوحدة الافريقة بشأن منع ومكافحة الإرهاب.

أولا اتفاقية عام 1999 بشأن منع ومكافحة الارهاب :

12. اعتمدت اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته من قبل الدورة العادية 35 للقمة منظمة الوحدة الافريقة التي عقدت في الجزائر العاصمة ، الجزائر ، في يوليو 1999. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 6 ديسمبر 2002. حتى الآن ، وقعت 49 من الدول الأعضاء في الاتفاقية ، في حين صدقت عليها 40. وتوفر الاتفاقية الاطار القانوني لمنع ومكافحة الإرهاب على الصعيد القاري. ويحدد عددا من الجرائم الإرهابية ومجالات التعاون بين الدول الأعضاء ، ويتضمن أحكاما تفصيلية بشأن تسليم المجرمين ، والتحقيقات خارج أراضيها والمساعدة القانونية المتبادلة.

13. بموجب الاتفاقية ، تعهدت الدول الأعضاء لمراجعة قوانينها الوطنية ، ووضع عقبات الجنائية عن الأعمال الإرهابية ، و ان يعاقب عن مثل هذه الأفعال بالعقوبات مناسبة واعطاء الأولوية للنظر في التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى المعاهدات والصكوك الدولية ذات الصلة ، وتنفيذ الإجراءات المطلوبة الواردة في الصكوك الدولية ذات العلاقة ، وإبلاغ الأمين العام للمنظمة الوحدة الافريقية (في الوقت الحاضر ، ورئيس المفوضية) بجميع التدابير التشريعية التي اتخذتها والعقوبات المفروضة على الأعمال الإرهابية خلال عام واحد من التصديق ، أو الانضمام إلى الاتفاقية. تعهدت الدول الاعضاء أيضا بالامتناع عن اية أعمال تهدف إلى تنظيم وتمويل وارتكاب أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية ، أو توفير الملجأ للإرهابيين ، وتعهدت في هذا الصدد ، إلى اتخاذ عدد من الخطوات ، وكذلك على التعاون فيما بينها لمنع ومكافحة الأعمال الإرهابية ، من خلال تعزيز تبادل المعلومات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الاعمال الارهابية واعتقال الإرهابيين ، وتبادل الدراسات والبحوث ، وتوفير المساعدة الفنية.

14. تحسين القدرات دورية مراقبة الحدود تعد نقطة أخرى تم التركيز عليها في الاتفاقية. البلدان مطالبة بتطوير وتعزيز أساليب رصد وكشف الخطط أو الأنشطة من خلال التنقل غير المشروع عبر الحدود ، واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى من الوسائل لارتكاب أعمال إرهابية. وتلزم الاتفاقية الدول إلى تطوير أساليبهم في رصد ومراقبة نقاط الجمارك ان البرية والبحرية ونقاط التفتيش الهجرة او الجوزات لاستباق شمل المتورطين في تخطيط وتنظيم وتنفيذ أعمال إرهابية.

ثانيا: بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية بشأن منع ومكافحة الإرهاب

15. تم اعتماد بروتوكول لاتفاقية المنظمة بشأن منع ومكافحة الإرهاب من قبل 3 الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الافريقي، الذي عقد في أنيس أبابا ، في يونيو 2004 ، عملا بالمادة 21 من الاتفاقية. والغرض الرئيسي من هذا البروتوكول تعزيز تنفيذ الاتفاقية واعمالا للمادة 3 (د) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن ، على الحاجة إلى تنسيق ومواءمة الجهود القارية في مجال الوقاية ومكافحة الإرهاب في جميع جوانبها ، وكذلك تنفيذ الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وقد تم التوقيع على البروتوكول من جانب الدول الأعضاء 41 ، في حين صدقت عليها 10و مطلوبة 15للتصديق حتى يدخول حيز النفاذ.

16. بموجب البروتوكول ، الدول الأطراف التزامت بالتنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية والقيام بعدد من الخطوات الأخرى ، بما في ذلك إنشاء نقاط اتصال وطنية من أجل تسهيل تبادل المعلومات في الوقت المناسب بشأن الجماعات الإرهابية والأنشطة على المستوى الإقليمي و القاري والدولي، بما في ذلك تعاون الدول من أجل قمع تمويل الإرهاب ، وتقديم تقارير سنويا ، أو على فترات منتظمة حسب ما يحدد المجلس ، عن التدابير المتخذة لمكافحة ومنع الإرهاب وتقديم تقرير إلى المجلس بجميع الانشطة الإرهابية في بلدانهم بمجرد حدوثها ، وكذلك ان تصبح أطرافا في جميع الصكوك ذات بالإرهاب القارية والدولية منها.

17. المادة 4 من البروتوكول تنص على أن يكون مجلس مسؤولا عن تنسيق الجهود القارية في مجال منع ومكافحة الإرهاب. تحقيقا لهذه الغاية ، وضع المجلس إجراءات تنفيذية لجمع المعلومات ، ونشرها ، وإنشاء آليات تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف عن أنماط واتجاهات الأعمال الإرهابية وأنشطة الجماعات الإرهابية وعن الممارسات الناجحة في مكافحة الإرهاب و يقدم التقرير السنوي لمؤتمرالاتحاد عن الأنشطة الإرهابية في القارة ؛ ويقوم بدراسة جميع التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ البروتوكول ، وإنشاء شبكة المعلومات مع نقاط الاتصال الوطنية والإقليمية والدولية تتعلق بالإرهاب ؛

18. ويحدد البروتوكول أيضا الدور الذي يمكن أن تقوم به المفوضية ، من خلال توفير المساعدة التقنية بشأن المسائل القانونية وإنفاذ القانون ، ومتابعة الدول الأعضاء والآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها بشأن تنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس و غيرها من أجهزة الاتحاد بشأن المسائل ذات الصلة بالإرهاب ، وتقديم المشورة والتوصيات للدول الأعضاء ، ومواصلة الاتصالات مع المنظمات والهيئات التي تتعامل مع مسائل الإرهاب. ومن المتوقع أيضا أن تلعب الآليات الإقليمية دورا مكملا في تنفيذ البروتوكول والاتفاقية ، بما في ذلك انشاء نقاط اتصال.

رابعا. لخطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب

19. واعتمدت خطة العمل في اجتماع رفيعة المستوى لحكومية الاتحاد الافريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا ، الذي عقد في الجزائر في الفترة من 11-14 سبتمبر 2002. وتهدف الخطة الى التجسيدالعملي بالالتزام الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وتعزيز فرص وصول البلدان الأفريقية الى الموارد المناسبة لمكافحة الإرهاب. وتحتوي كل من الأحكام العامة والخاصة. فيما يتعلق بهذا الأخير ، من الدول الأعضاء ، في جملة أمور ، ان :

أ) تعزيز قدرتها على مراقبة الحدود ، بما في ذلك إصدار وثائق السفر وهوية أكثر أمنا وتوفير التدريب المنتظم للجمارك والجوازات والهجرة والمسؤولين في القطاعات ذات الصلة ؛
ب) تحديث ومواءمة النظم القانونية والوطنية والإقليمية ، لمواكبة التحديات ؛
ج) وضع الصيغة النهائية للصكوك الأفريقية لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ؛
د) قمع تمويل الإرهاب ، بما في ذلك تعزيز التدابير التشريعية وإنشاء وحدات الاستخبارات المالية) في الدول الأعضاء ؛
ه) تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب والجماعات والأفراد ، وطريقة عملها ووسائل التمويل.

20. خطة العمل تكرس أحكام محددة للدور الذي ينبغي أن يقوم به المجلس المفوضية. يعد والمجلس، من بين أمور أخرى، وينشر ويستعرض بانتظام قائمة الأشخاص والجماعات والكيانات الضالعة في أعمال إرهابية.

خامسا المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب

21. في خطة العمل ، تعهدت الدول الأعضاء على إنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب ، ليكون بمثابة الهيكل المركزية للمعلومات والدراسات والتحليلات بشأن الإرهاب والجماعات الإرهابية وتطوير برامج التدريب. وقد أنشئ المركز في عام 2004 في الجزائر العاصمة. وقد وفر المركز منتدى للتفاعل والتعاون بين الدول الأعضاء والآليات الإقليمية ، من خلال نقاط الاتصال التابعة لها. كما اتخذ خطوات لتقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء من خلال تطوير الخبرات الفنية في عدد من المجالات لمكافحة الإرهاب ومن خلال الدورات التدريبية والحلقات الدراسية.

22. وحتى الآن ، عقد المركز أربعة اجتماعات لنقاط الاتصال الوطنية والإقليمية اتخذت خلالها عددا من القرارات الهامة. وتشمل هذه مدونة قواعد سلوك لتنظيم العلاقة بين المركز ومراكز التنسيق (والتي اعتبرت هذه الوثيقة من قبل قرار مجلس الأمن 1267 وفريق المراقبة مثالا على أفضل الممارسات ،والتي ينبغي تقاسمها مع أصحاب المصلحة الآخرين) ، ونموذج تقييم التهديد ، والخطة الاستراتيجية للأنشطة 2010-2013 من حيث بناء القدرات . وكذلك في إطار تنفيذ خطة العمل ، أطلق المركز "مجلة المركز الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب" ، بالإضافة إلى موجز أخبار مكافحة الإرهاب التي يتلقاها يوميا ضباط الإتصال من خلال غرفة مركزمكافحة الإرهاب . ويشارك كذلك المركز بدور فاعل في بعثات الرصد التي يقوم بها مجلس الأمن الدولي والسنوية التقنية لمكافحة الإرهاب (المديرية) ، والمساهمة في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي. وتجري هذه الزيارات لمراقبة تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن 1373 (2001).

23. على مستوى المقر المفوضية ، تواصل المفوضية تعاونها مع المنظمات الدولية ذات الصلة والتي التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب. تضمت المفوضية من خلال المركز عدد من أنشطة بناء القدرات في مجال الشراكة والتعاون مع عدد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة واللجنة الإرهاب مكافحة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة . وعلاوة على ذلك ، شاركت المفوضية، يونيو 2010 ، في اجتماع المائدة المستديرة الأولى لإطلاق نظام إدارة المعرفة حول الاتجار في شمال أفريقيا بالمواد والكيميائية والإشعاعية والبيولوجية والنووية (CBRN)، الذي تنظمه معهد بحوث الأمم المتحدة الاقليمي للجريمة والعدالة. وكان إطلاق مشروع مبادرة هامة جدا لتعزيز الآلية الوطنية والتنسيق في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد والكيميائية والإشعاعية والبيولوجية والنووية ، وتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (الاتفاقية) في أفريقيا وتعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب في أفريقيا. وشجعت

المفوضية مكتب الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة لعدد تصور توسيع نطاق البرنامج ليشمل أجزاء أخرى من أفريقيا.

سادسا. الجهود الحديثة لمنع ومكافحة الإرهاب

24. في اطار متابعة الصكوك الأفريقية القائمة والقرارات ، واستجابة لبعض التحديات في مكافحة الإرهاب ، اتخذت الاتحاد الافريقي مؤخرا عددا من المبادرات المتعلقة بدفع فدية للجماعات الإرهابية ، ووضع قانون نموذجي ، وتعيين ممثل خاص للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

أولا حظر دفع فدية للجماعات الإرهابية

25. نتيجة للقلق المتزايد من قبل أفريقيا بشأن ظاهرة دفع فدية للجماعات الإرهابية ، اعتمد مؤتمر الاتحاد ، في دورته العادية 13 ،الذي عقد في سرت ، ليبيا ، في الفترة من 01-03 يوليو 2010 ، القرار AU/Dec.256 (الثالث عشر) لمعالجة هذا الوضع. أدان مؤتمر الاتحاد بقوة دفع فدية للجماعات الإرهابية لإطلاق سراح الرهائن وشدد على أن دفع فدية يشكل واحدا من الطرق الرئيسية لتمويل الإرهاب الدولي ، والحاجة الملحة لتعزيز قائمة التريصة القانونية لمكافحة الإرهاب ، وطلبت من المجتمع الدولي للنظر في دفع فدية للجماعات الإرهابية باعتبارها جريمة. وبشكل أكثر تحديدا ، طلبت المؤتمر :

!) أن يتبنى مجلس الأمن قرارا محددا يمنع دفع فدية ، وذلك بالإستناد على قراري مجلس الأمن 1267 (1999) بتاريخ 15 أكتوبر 1999 و 1373 (2001) بتاريخ 28 سبتمبر 2001 ؛

!!) أن تدرج الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه المسألة في جدول أعمالها ، والبدء في مفاوضات بهدف وضع البروتوكول الإضافي للاتفاقية الدولية عام 1979 لمناهضة أخذ الرهائن أو 1999 الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.

26. في إعلان طرابلس للقضاء على النزاعات وتعزيز السلام المستدام ، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد بشأن بحث وتسوية النزاعات المنعقدة في 31 اغسطس 2009، أكد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بموجب القرار الذي أعتمد في يوليو 2009 بسرت ، والقاضي باستئصال مصادر تمويل الارهاب ، لا سيما تلك الناتجة عن دفع فدية في حالات احتجاز الرهائن. في يوليو 2010 بكمبالا، رفضت قمة الإتحاد جميع أشكال الابتزاز التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مثل التهديد بإعدام الرهائن وطلب الفدية لتمويل عمليات إرهابية. وطلبت مؤتمر الإتحاد من المفوضية حشد دعم دولي واسع من أجل مكافحة الإرهاب في أفريقيا ، بما في ذلك استئصال مصادر تمويله وإنهاء عمليات دفع الفدى. وقد قامت المفوضية بجملة إجراءات متابعة على مستوى الأمم المتحدة وفي سياق الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

ثانيا. إعداد القانون النموذجي الافريقي لمكافحة الإرهاب .

27. تقوم المفوضية بإعتبارها طرف في تنفيذ خطة العمل لعام 2002 بوضع اللمسات الاخيرة على القانون النموذجي الأفريقي بشأن منع ومكافحة الإرهاب. وستقدم المسودة النهائية للقانون النموذجي في إجتماع الخبراء للدول الأعضاء ، والمقرر عقده في الجزائر في الفترة من 15-16 ديسمبر 2010 . ويهدف القانون النموذجي الإفريقي لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز التنفيذ الوطني للصكوك القارية والدولية لمنع ومكافحة الإرهاب. وسيكون بمثابة القالب الذي تسترشد به الدول الأعضاء في تطوير وتعزيز و / أو تحديث قوانينها الوطنية العاملة وذلك للوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية.

28. مشروع القانون النموذجي يغطي المجالات التالية : إضفاء صفة ما أصطلح على وصفه بمخالفات في القانون الداخلي على جميع الوثائق التي تطالب الدول بالتجريم استنادا لاتفاقيات مكافحة الإرهاب ذات الصلة وقرار مجلس

الأمن 1373 (2001) ؛ منح الولاية القضائية للدول على جرائم الإرهاب في ظل الظروف التي تتطلبها المعاهدات ذات الصلة ، وإضفاء صفة المخالفة فيما يتعلق بتمويل الإرهاب ودعم الإرهاب ؛ تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ، كما يتناول مسألة دفع الفدية لجماعات الإرهابية.

ثالثا) تعيين ممثل خاص للاتحاد الافريقي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب

29. القرار المذكور أعلاه بشأن منع ومكافحة الإرهاب الذي اعتمد في النورتها العادية 15 ، شدد مؤتمر الإتحاد الأفريقي على ضرورة تجديد الجهود ومضاعفة التعبئة لمكافحة آفة الإرهاب ، وطلب من مفوضية الإتحاد باتخاذ التدابير المناسبة تحقيقا لهذه الغاية. وإستنادا لهذا القرار ، تم تعيين السيد خوسيه فرانسيسكو مانيرا كابيتاو من موزامبيق بتاريخ 7 أكتوبر 2010 ممثلا خاصا مسؤول عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب ،بالاضافة الى كونه مديرا للمركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب.

30. بصفته ممثل الخاص ، سيقوم السيد مانيرا بتنسيق الجهود الرامية الى ضمان التنفيذ الفعال لصكوك الاتحاد الافريقي ذات الصلة. وسوف يركز جهوده أيضا على حث المجتمع الدولي بدعم جهود افريقيا من أجل مكافحة الإرهاب ، وسيقوم السيد مانيرا بصفته مديرا للمركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب بالعمل على تعزيز قدرة المركز ، بما في ذلك الموارد البشرية ، ناهيك عن دوره التنسيقي ومجمل الجهود المساهمة في منع ومكافحة الإرهاب . وللقيام بذلك سيتم اكمال ما تم احرزه من نتائج حتى الآن . سيقوم السيد مانيرا بتولي مهامه الجديدة في ديسمبر 2010 .

سابعا. الملاحظات .

31. الإرهاب لا يزال واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وقد دفعت افريقيا ثمنا باهظا لهذه الأعمال الإجرامية الشنيعة. وكانت هجمات يوليو 2010 الارهابية في كمبالا ذكرى مأساوية وبرهان على أن هذا التهديد لا يزال قائما. هناك اليوم حاجة أكثر من أي وقت مضى لتجديد الالتزام والعمل على منع ومكافحة الإرهاب.

32. كما تقدم ، فان الاتحاد الافريقي وعلى مدى السنوات الماضية تبنى عددا من الأدوات لتسهيل ودعم الإجراءات والتنسيق بفاعلية لمكافحة الإرهاب. ان اتفاقية الجزائر لعام 1999 وبروتوكولها الإضافي لعام 2004 ، فضلا عن المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب توفر قاعدة قانونية وهيكلية سليمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بشأن أنشطة وتحركات الجماعات الإرهابية في افريقيا ، وما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة ، وبتبادل الخبرات وحشد المساعدة التقنية من داخل افريقيا وخارجها .

33. إنني أدعو الدول الأعضاء التي لم تقم بالتوقيع والتصديق على اتفاقية عام 1999 والبروتوكول الملحق بها ، أن تقم بذلك الآن وعلى وجه السرعة . انني اشعر بالقلق كون عشرة دول فقط صدقت على بروتوكول عام 2004 منذ ست سنوات من اعتماده ، وبنفس القدر من الأهمية ، هو ضرورة لقيام الدول الأعضاء التي هي أطراف في الاتفاقية بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية . تمشيا مع خطة العمل لعام 2002 وبناء على أحكام بروتوكول اتفاقية الجزائر ، وينبغي حث الدول الأعضاء على تقديم تقارير إلى المجلس على أساس سنوي ، أو على فترات منتظمة كيفما يحددها المجلس ، بشأن ما إتخذته هذه الدول من تدابير لمنع ومكافحة الإرهاب ، فضلا عن تقرير المجلس عن مجمل الأنشطة الإرهابية في بلدانهم بمجرد حدوثها. هذه التقارير سوف تقطع شوطا طويلا في تسهيل تنسيق الجهود والمتابعة من قبل المفوضية بشأن إتخاذ القرارات على المستوى القاري.

34. تحتاج الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها لضمان تبادل المعلومات أكثر فعالية بين أصحاب المصلحة الأفريقية. وقد تم حتى الآن تبادل المعلومات على طريقة العلاقة الواحدة ، حيث يشارك المركز بشكل مستمر بنقاط إتصاله القليلة إن كان هناك تجاوب . فعدد قليل من الدول الأعضاء فقط تتبادل المعلومات مع المركز. فمن أصل 44 دولة سن عينت رسميا نقاط اتصال وطنية ، قامت 20 دولة فقط بإرسال مثل هذه التقارير للمركز . ومن أصل 7 نقاط الاتصال الإقليمية أثنين فقط قدمت تقاريرها إلى مركز (أيقاد / برنامج تعزيز القدرات لمكافحة الإرهاب ،

وسادك). السبب الرئيسي الذي تردده نقطة الإتصال هو الحاجة لتوفير نظام اتصالات آمن . وقد اتخذ المركز خطوات لمعالجة هذه المسألة ، وسيكون النظام المطلوب جاهزا للعمل بحلول منتصف عام 2011.

35. الجهود ما زالت تبذل لتعزيز الإطار القانوني القائم. وفي هذا الصدد ، اني متفائل بان الدول الأعضاء ستعتمد القانون النموذجي وأن تتخذ تدابير ملموسة للمتابعة على المستوى الوطني . وهناك حاجة أيضا لمتابعة قرار مؤتمر الإتحاد الأفريقي بشأن دفع فدية للجماعات الإرهابية. أن تعبئة الدول الأعضاء أمر مطلوب لإيجاد أكبر قدر ممكن من الدعم للقرارات التي اتخذت بشأن هذه القضية من قبل أجهزة سياسة الاتحاد الافريقي على مستوى الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات ، وخاصة الاتحاد الأوروبي باعتباره طرف في الشراكة الأفريقية الاوروبية. وينبغي على المجلس حث مجلس الأمن وبشدة على إستصدار قرار ملزم من شأنه أن يقوي ويعزز القرارات 1267 (1999) ، 1373 (2001) ، 1904 ، وحث الجمعية العامة على إتخاذ قرار من شأنه أن يمنح الصلاحية لهيئاتها ذات العلاقة للشروع في مفاوضات من أجل وضع بروتوكول للاتفاقيات ذات الصلة.

36. المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الاليات الاقليمية لها دورا رئيسيا مكملا في منع الإرهاب ومكافحته. خطة العمل والمادة 6 من بروتوكول عام 2004 توضح الأنشطة والتي من المتوقع أن تضطلع بها. في حين اتخذت بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية / الاليات الاقليمية عددا من المبادرات ومتابعة لخطة العمل ، وهناك حاجة الى مزيد من التعبئة من جانبهم.

37. أن دورا حاسما الذي يلعبه المجلس لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد. كل من خطة العمل والبروتوكول يتناول هذه المسألة على نطاق واسع. ومن بين الخطوات الفورية الأخرى ، قد يرغب المجلس النظر فيها هي كما يلي : إعداد ونشر ومراجعة منتظمة لقائمة الأشخاص والجماعات والكيانات الضالعة في أعمال إرهابية ، على أن يكون مفهوما أن توضع ال قائمة على أساس معلومات دقيقة أو دليل من الدول الأعضاء ومصادر أخرى - يطلب من جميع الدول الأعضاء تقديم التقرير على أساس سنوي عن الخطوات التي اتخذت فيما يتعلق بالإرهاب ، وتقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر الاتحاد حول الوضع في القارة بشأن الإرهاب . قد يرغب المجلس أيضا ، وفقا لأحكام المادة 8 (2) من البروتوكول مجلس السلم والامن ، في إنشاء لجنة للتعاون في مكافحة الإرهاب لتعزيز قدرته على ممارسة الصلاحيات المنوطة به بموجب بروتوكول مجلس السلم والامن والصكوك الأخرى للاتحاد الأفريقي.

38. من جانبها ، ستقوم المفوضية مواصلة وتكثيف جهودها. وسيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز قدرة الدول الأعضاء ، من خلال التدريب وتبادل الخبرات. وسوف تكون الخطوات المتخذة لتعزيز قدرة المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب تتناول الموارد البشرية والمعدات. وستولي المفوضية اهتماما خاصا لمسألة تسليم المجرمين مع وضع مذكرة اعتقال الاتحاد الأفريقي لتسهيل إجراءات ضد الأفراد والجماعات الإرهابية. وسيقدم اقتراح بمذكرة الاعتقال الاتحاد الافريقي هذا إلى الدول الأعضاء للنظر فيها واتخاذ مزيد من الإجراءات في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك ، فقد طلبت من ممثلي الخاص إلى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء التي تواجه حاليا خطر الإرهاب وأصحاب المصلحة الآخرين ، لتحديد التدابير العملية التي من خلالها يمكن أن تدعم الاتحاد الافريقي بأفضل الطرق.

39. وفي الختام ، لا يسعني إلا أن أشدد على ضرورة ، في كفاحنا ضد الإرهاب ، على الالتزام باعلى المعايير في مجال حقوق الإنسان. إلى حد كبير ، وشدد بروتوكول 2004 لاتفاقية الجزائر وبشكل هام على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتنفيذ جميع قرارات القارية والدولية الإنسانية وصكوك حقوق الإنسان.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1/الكتب

1. أبو العنين محمود، التقرير الإستراتيجي2007–2008، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، أكتوبر، 2008.

2. إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الإفريقي، القاهرة: مكتبة مديولي، 2011.

3. توفيق إبراهيم الحسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1991 .

4. حريز عبد الناصر، النظام السياسي الإرهابي: دراسة مقارنة مع النازية والفاشية والنظام العنصري جنوب إفريقيا ، القاهرة : مكتبة مديولي، 1997.

5. حسين القتلاوي سهيل، الإرهاب وشرعية المقاومة، ط1، عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2007.

6. حمدي عبد الرحمان، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟ القاهرة: مكتبة مديولي ، 2007.

7. الدسوقي سيد إبراهيم ، الاستخلاف بين المنظمات الدولية : دراسة تطبيقية على استخلاف الاتحاد الإفريقي لمنظمة الوحدة الإفريقية على ضوء تنظيم الدولي، بيروت: دار النهضة العربيةن2005.

8. زايد هلال أبو عين جمال، الإرهاب وأحكام القانون الدولي، ط $_1$، عمان :دار النشر والتوزيع ،2009.

9. طاهر التركي ، الإرهاب العالمي :إرهاب الدول ، دول وعمليات الإرهاب، الطبعة الأولى، بيروت ،دار الحسام ، 1999.

10. عوض الترتوري محمد، عرفان جوجان أغادير، عالم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب ن الطبعة الأولى عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

11. عز الدين أحمد جلال ، الإرهاب ...والعنف السياسي القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر،1986.

12. قيراط محمد مسعود ، الإرهاب : دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته... مقاربة إعلامية ، ط 1 ، الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2011

13. وفاق العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون ، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2006.

14. يوسف شكري علي، الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد ط 1 ، القاهرة كدار السلامة الحديثة ،2007 .

2/ الدوريات والمجالات

1.ايت عمران مليكة، إفريقيا، رهانات، الجيش، العدد 534، جانفي 2008.

2 . برقوق امحند،(المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري) ،الجيش ، العدد 534، 2008.

3 . برقوق امحند ،(الساحل الإفريقيين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية)، العالم الاستراتيجي ، الجزائر : مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،العدد 07، نوفمبر 2008.

4. برقوق امحند، الأمن الإنساني: مقاربة أبتمو –معرفية ، مجلة عالم التطوع العربي،2011.

5. بوزيد عمار وآخرون،(التعاون العبر للحدود: العوامل المثلى لدفع التحديات)، الجيش، أفريل،2010.

6. بوزيد عمار وآخرون،(الندوة الوزارية لدول منطقة الساحل الإفريقي جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب) مجلة الجيش،أفريل 2010.

7. جاسم خيري عبد الرزاق، (القيادة العسكرية الأمريكية جديدة لإفريقيا ... فرصة أمريكية ومحنة إفريقيا ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد21 ،شتاء 2009.

8.جفال عمار، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد07، أوت 2011.

9. . الحربي سليمان عبد الله، مفهوم الأمن: ومستوياته وطبيعته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، صيف 2003

10 .خلاف مليكة ، الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية ، من أجل مقاربة شاملة وموحدة لمواجهة الإرهاب ، الجيش ، 07 أوت 2011.

11. عرفة خديجة، أمين محمد، مفهوم الأمن الإنساني ، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهر ة : الأحد07 سبتمبر2007.

12. عميور ب ، المناطق الحدودية..اليقظة تفرض نفسها ، الجيش، مارس 2012.

13. غيث مي، إسراء إسماعيل، الاستقرار السياسي، مفاهيم ، العدد12، ديسمبر 2010.

14. م.بوعلام ، الجزائر ومهام حفظ السلم في إفريقيا ، الجيش ، افريل 2007.

15. محمود أحمد إبراهيم ، الأمن الإقليمي في إفريقيا ، نظرة تقييمية ، السياسة الدولية، م.42، العدد169، جويلية 2007.

16. الهمامي قيس وقودي ميشال ،الاستشراف الاستراتيجي : المشاكل والمناهج، كرايس ليبيسور، 2005.

17. يوناس بولدي مانيالن ثلاث قراءات ، الدور الغربي في إفريقيا ...التاريخ والحاضر، 10 اكتوبر2012.

ثالثا/ القواميس

1. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز الأبادي، القاموس المحيط، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، د.س.ن...

رابعا/ الوثائق

2. الاتحاد الإفريقي، تقرير رئيس المفوضية بشأن تدابير تعزيز التعاون في مجال منع ومكافحة الإرهاب،إثيوبيا، أديس أبابا، الاجتماع 249 لمجلس السلم والأمن الإفريقي، 22 نوفمبر2010

خامسا/ الرسائل والدراسات غير المنشورة

3. رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001، رسالة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 2011.

4. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

5. عطية إدريس، الإرهاب في إفريقيا، دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2011/03.

6. فرجاني هشام، البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2009، رسالة الماجستير دبلوماسية وتعاون الدولي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2009.

6.الجرائد

7. أهمية الطريق العابر للصحراء في التنمية والأمن في أفريقيا، الشعب ، العدد 13476، الاثنين 25 أفريل 2011.

8. بلوصيف سهام، اجتماع بماكو يفضي إلى نشر 85ألف جندي لتأمين الساحل الإفريقي، صوت الأحرار، 20 ماي 2011.

9. بن أحمد محمد، الجزائر توافق لأول مرة على مبدأ المطاردة خارج الحدود، الخبر، العدد، 6800، الاثنين 06 أوت 2012.

10. التويني الحافظ، إشكالية التدبير الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، الشعب، 09 ديسمبر 2006.

11. جفال عمار، الفديات تساعد القاعدة في العمليات التوسع المغاربية،22 جوان 2012.

12. حسين زكرياء، مفهوم الأمن القومي والاجتماعي، الوطن، 10 ماي 2009.

13. خشانة رشيد، البؤرة الرابعة للحرب الدولية على القاعدة، الفجر، الاربعاء13 اكتوبر 2011.

14. رداد مالك، وزراء الخارجية دول الساحل الصحراوي ينهون ندوة الجزائر ببيان شامل وقوي، الخبر، 18 مارس 2010.

15. شاهين جيرم، قضايا الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، الخبر، العدد4395، الثلاثاء 10 جويلية 2012.

16. شنوف رضا، الحرب في ليبيا تغذي مخازن القاعدة بالسلاح وتهددا بالمنطقة، الخبر، 12 مارس 2006.

17. عدنان.م، دول الميدان مستقلة بتجفيف منابع تمويل الإرهاب، الخبر، العدد430، 09 سبتمبر2011.

18. الفقى عبير، مفهوم الأمن الجماعي وتطبيقاته وتطور فكرة الأمن الجماعي في إفريقيا، السياسي، العدد345، 9 سبتمبر 2012.

19. الفراسي نبيل، المغرب يتبرع بالجزائر دورا إقليميا في جهود إحلال الأمن، الخبر، الثلاثاء 10 جويلية 2012

20. لحياني عثمان، القاعدة نجني 120 أورو من فدية الخبر، العدد 6737، الأربعاء 09 جوان 2012

21. مخلوف الساحل، إشكالية الأزمة المعقدة في الساحل الافريقي، العدد242، 12 مارس2013

22. م. محمد، ساعات من دفع اسبانيا لفدية سبعة ملايين أورو، القاعدة تعدم رهينة جزائرية،النصر، الأربعاء 2010/08/25

23. محمد عبد الحليم أميرة، بوكو حرام تهدد وحدة نيجيريا، الأهرام اليومي،2012/01/06

24. هشام بسياس، متطلبات مواجهة تهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي بعد الأزمة الليبية2011، الخبر، 2012/09

25. الناصر محمد، الشعب الفرنسي ليس ساذجا لتصديق التهديدات الإرهابية الأحرار، الاثنين 27 سبتمبر 2010

26. الناصر محمد، توسيع التنسيق الأمني ومواجهة مصادر تمويل القاعدة الوطن، الأربعاء 25 جانفي 2012

سادسا/ المواقع الالكترونية

1. إبراهيم علي إبراهيم، أفريكوم اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية – الافريقية،2007/10/31 أنظر على الرابط التالي:

http://www.elph .com /web/ asdae laph /2007/10/27 ;66250 html ? sectiomaar chive :asdale laph

2. أغناتيوس ديفيد، أفريكوم ...مهمة غير مفهومة، الشرق الأوسط، 59 2008/01/08،أنظر على الرابط التالي:

http://www.aawsat.com/leader.asp ?section :382artion:4531 4.8kissueno :10633

3. اكواس ترفض قيام دولة إسلامية في شمال لمالي، موقع بانا برس الالكتروني 2012/05/29، أنظر على الرابط التالي:

http://www.pamapress.com/.-12-830200./07.lamg3-mdesc.html

4.اختطاف القنصل الجزائري شمال مالي، أنظر على الرابط التالي:

http://www.eshamel.net ./vb/show head.php ?.t :32438

5. الإستراتيجية الجديدة بخصوص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى،2012/06/14، انظر على الرابط التالي:

http://www.digital.usemlrassy.gov/st/arabic/ tescttrans./2012/06/2012/06/47404html .hisc222piscvstp3.

6. برقوق امحند، منطق الأمن في ساحل الأزمات، انظر الرابط التالي:

http://berkoukmhand.yoosite.com /resources./berkouk.%20%20sahal

7. بلعمري أمين، الثورة الجديدة للإرهاب الدولي، الشعب، الثلاثاء 2013/01/29 أنظر الرابط التالي:

http://www.ech.chaab .net/ar/widgkit/item :3209.html

8. بوروينة فتيحة، دول الساحل تنشأ هيئة أركان عملياتها جنوب الجزائر لمواجهة القاعدة تشمل الجزائر والمالي والنيجر وموريتانيا والرياض، أنظر الرابط التالي:

http://www.alriyadh.com/home/article/15/8372.

9. تاج المهدي، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي، مركز الجديد للدراسات،2012/10/20 أنظر على الرابط التالي:سس

http://studies.aljazireera.net/resource fallery/media/documents/2011/10/20/20/2011/1020122511244734 geopolitcal%20of the arab%20maghreb%20and20%sahel.

10. تكثيف التعاون لمكافحة التهديدات الأمنية بالمغرب العربي،2010/04/19،أنظر الرابط التالي:

http://www.bayane.dyome-press-ma./indesc-

php?view/articles.tmpl:comvoment:32290

11. الجزائر–المالي:إرساء أسس التعاون الثنائي والجهوي أكثر فعالية،2011/10/42،أنظر الرابط التالي:

http://www.radio algerie. Dz/ar/in/indesc. Php ?opition. com.

Content view :article kid :1234/2011/10/24/15/06/408.

Catid :56 :2010.05

12. الجزائر تقرر بناء مقر هيئة مكافحة الإرهاب لدول الساحل وتجدد رفض التدخل الأجنبي،2011/05/02، أنظر على الرابط التالي

http://essahaa.net/home//33-2011-05-02-13-18-46-.html

13. خشانة رشيد، التنسيق الأمني يوحد البلدان المغاربية المتنابذة،2013/04/22، أنظر الرابط التالي:

http://www.hamess.com/article/view/11851

14. الحشياني إبراهيم، بن لادن، الجزائر هو صبغة استخباراتية لابتزاز أمريكا؟ سؤال كبير يحير الجزائريين والعرب تطرحه لومونود ديبلوماتيك، 2005/04/24،أنظر على الرابط التالي:

http://www.alaraby.net/article 12005/24//0670.html.

15. عبد الرحمان حمدي، إدارة بوش عسكرة السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا، السياسة الدولية،جوان 2008،أنظر الرابط التالي:

http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspsc.?senet:222/4365ei d-225

16. دول الميدان مصممة على مواجهة مشتركة للتحديات الجديدة في منطقة الساحل،وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية،الثلاثاء24 جانفي 2012، أنظر الرابط التالي:

Hpp://www.mcee.dz/mucu/stries.php ?.story.12/01/25

17. دول المغرب العربي تتفق على محاربة الإرهاب، 2013/04/22، أنظر على الرابط التالي:

Htp://www.allaryan.to.uk.wevent.aspsc.eid-5287

18. السعد محمد نجيب، الأطماع الأمريكية في إفريقيا ...،دول الجنوب الصحراء نموذج الوطن. أنظر الرابط التالي:

http://www.alwatum.com/agaphics.2011/09spt17.09.daily.html.

19. مصطفى الصايج، نهاية أم بداية المصالح الفرنسية في الساحل الإفريقي،2012/03/24،أنظر الرابط التالي:

http://www.mustprho saidj.mak.coobblog.com/1598659

20. فرنسا تعتزم تبني خطة عمل حول منطقة الساحل، موقع بانابرس الالكتروني،2012/06/26، أنظر الرابط التالي:

http://www.panapuress.com /pana.40.lang3.videsc.html.

21. الكحل سعيد،نواكشوط اجتماع رؤساء أركان الجيوش منطقة الساحل، السكينة للحوار،07/12/ 2012 ، أنظر الرابط التالي:

http://www.assakina.com /pdf/ ?id :6590

22. 40ألف عسكري لمواجهة التهديدات الأمنية في شمال مالي، السكينة للحوار،2011/08/07، أنظر الرابط التالي:

http://www.ussakina.com. Pews2/17222.html

23. لجنة مكافحة الإرهاب ،أنظر الرابط التالي:

http://www.cm.org.ar/sc/ctc/indes.html

24. لجنة مكافحة الإرهاب: إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ،أنظر على الرابط التالي:

http://www.cm.org/article.tenorism

25.لجنة مجلس الأمن المنشأة عمل بالقرارين 1267/1999/و 1989/و 2011،بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات ،أنظر على الرابط التالي:

http://www.cm.org/article/sc/committecs/287/vsq/168044ashtml

26.مجموعة إيكواس تهدد زعماء الانقلاب في مالي بعقوبات جديدة، القدس العربي،2012/05/15، انظر على الرابط التالي:

http/ :wwww.alquds.quk/scrips/print.asp.fname=data/05/05/2012 .

27.محمد عبد الحليم أميرة، مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم، 2012/05/10، انظر على الرابط التالي:

http://www.acpss.ahram.digital.org.eg/reviewaspx?serial=67.

28.مختار أمل،التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني، الديمقراطية ،أفريل 2011.

http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=47898.

29.محمود أبو المعالي محمد، القاعدة تختطف أجانب وتنقل المعركة من مالي الى الجزائر،الأربعاء 16جانفي 2013،انظر على الرابط التالي:

http://www.islam .maghribia.com/index.php.html

30.مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الدور المرتقب للقوات الأمريكية وقوات أفريكوم: الآثار والانعكاسات والخيارات، المنتدى الدور المركزي، الاربعاء11فيفري 2011،انظر على الرابط التالي:

http://www.arrasid.com/index.php/ man./ index/ 41/12 comtients.

31.مدلسي مراد،دول الساحل الإفريقي قادرة على مواجهة التهديدات الإرهابية، الشرق الأوسط،26اكتوبر 2010، انظر على الرابط التالي:

Htp://www.arabic.people.

32.المعز الطاهر، الأطماع الامبريالية في منطقة الصحراء الكبرى، مركز الناظور،22 ماي2012 ،انظر على الرابط التالي:

Http://www.natour center_info/portal/ ?p=3117.

33.المهدي محمد، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء،انظر على الرابط التالي:

http://www.alhiwar.org/debet/show.art.asp?aid=43037pph.

34.هدنة مسعود،القاعدة تختطف أجانب وتنقل المعركة من مالي إلى الجزائر،الأربعاء 16 جانفي 2013 ،انظر على الرابط التالي:
http://www.alarabia/articles/2013/01/16/20838.html.
35.واج، أربعة بلدان من الساحل تقرر مأسسة إطارها التشاوري والتعاوني، 21ماي 2011،انظر الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/aps./202179.
36.ولد إبراهيم محمد السالك،القاعدة في موريتانيا:دراسة تحليلية،السكينة للحوار،27اكتوبر2010،انظر الرابط:
http://www.assakirra.com/pdf/pdf.php?id=5754.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Jim fisher thompsen.linitiatif pan_sahel en courage la coopération entre les pays du sahel et du maghrib /23 mars2004 in :http://www.america.gov/st/was.hfile inglish/2004/march/200403231703.4351e]rehrifo.136693html

2. bérangére rouppert ,the Europen.strategy for the sahel.researcher.atgroupe de recherche et cinformation ,sur la paisc et la securité(GRIR)brussels,2011 in :http://www.cultural diplomacy.org,cultural dumacynews.content/articles/participant papers/2012_01_eaac/the _European.strategy for the sahel_bérangére_rouppert_pdf.

الفهرس:

شكر وعرفان
الإهداء
خطة الدراسة
مقدمة 6
الفصل الأول: المقاربة المعرفية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي 7
تمهيد..... 8
المبحث الأول: ماهية الإرهاب..... 9
المطلب الأول:التطور التاريخي للإرهاب..... 9
أولا: في العصور القديم..... 10
ثانيا:في القرون الوسطى..... 12
ثالثا: في العصر الحديث..... 13
المطلب الثاني:مفهوم الإرهاب..... 14
أولا: المعنى اللغوي..... 15
ثانيا:المعنى الاصطلاحي..... 16
ثالثا:على مستوى الأشخاص..... 17
رابعا:تعريف بعض الهيئات الدولية والإقليمية..... 18
المطلب الثالث: حدود العلاقة بين الإرهاب وبعض المفاهيم المرتبطة به..... 21
أولا:الإرهاب والعنف السياسي..... 21
ثانيا: الإرهاب و الجريمة المنظمة..... 23
ثالثا الإرهاب والجريمة السياسية..... 24
المبحث الثاني:أهداف وأنماط الإرهاب..... 26
المطلب الأول:دوافع الإرهاب..... 26
المطلب الثاني :أشكال الإرهاب..... 31
المبحث الثالث: الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي..... 35
المطلب الأول:التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي..... 36
أولا:الواقع الجغرافي للساحل الإفريقي..... 36
ثانيا:الواقع الأمني للساحل الإفريقي..... 38
ثالثا:الواقع الاقتصادي..... 38
المطلب الثاني: جذور الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي..... 39
المطلب الثالث: الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي..... 42

أولا: تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(من تنظيم محلي إلى ارتباط عالمي)..... 42

ثانيا: جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا(من الانشقاق إلى التنسيق)..... 47
ثالثا: جماعة أنصار الدين... أو طالبان أزواد..... 48
خلاصة..... 52
الفصل الثاني: الآليات المتعددة في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي..... 53
تمهيد..... 54
المبحث الأول:الأدوار الأجنبية لمكافحة الإرهاب في المنطقة..... 55
لمطلب الأول: الدور الأمريكي لمكافحة الإرهاب في المنطقة..... 58
أولا: مبادرة "عموم الساحل".PAN- SAHEL..... 58
ثانيا: شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء..... 61
ثالثا: الإستراتيجية الجديدة بخصوص البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى..... 63
رابعا: القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة في أفريقيا..... 65
المطلب الثاني: الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي..... 72
المطلب الثالث: دور هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في المنطقة..... 75
أولا: لجنة مكافحة الإرهاب..... 76
ثانيا: الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب..... 77
ثالثا: اللائحة رقم 1904 حول تجريم دفع الفدية..... 78
المبحث الثاني:الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي... 80
المطلب الأول: المنظور الجزائري لمكافحة الإرهاب في المنطقة..... 81
أولا: المستوى السياسي والدبلوماسي..... 81
ثانيا: المستوى التنموي..... 92
المطلب الثاني: دور الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإرهاب في المنطقة..... 95
خلاصة..... 105
الفصل الثالث: نحو مقاربة جديدة لمكافحة مختلف التهديدات في المنطقة 106
تمهيد 107
المبحث الأول: تفعيل مقاربة الأمن الإنساني وإسقاطه على المنطقة..... 107
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني..... 107
المطلب الثاني: مستويات الأمن الإنساني..... 111
أولا: الأمن الفردي..... 111
ثانيا: الأمن الجماعي..... 112

ثالثا: الأمن الوطني..... 112
المبحث الثاني: الآفاق المستقبلية للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي..... 115
المطلب الأول: تفعيل الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي للمنطقة..... 115
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للظاهرة الإرهابية في المنطقة..... 118
أولا" سيناريو عدم حل التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي..... 119
ثانيا": سيناريو حل التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الإفريقي..... 121
خلاصة..... 124
الخاتمة..... 125
الملاحق..... 127
قائمة المراجع..... 136
الفهرس..... 148